AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01043 3070

HF
499
.F5
19
v.1

Library of
The American University
at Cairo

THE AMERICAN UNIVERSITY AT CAIRO
INCORPORATED
EGYPT
DISTRICT OF COLUMBIA
1919.

Presented by
AUTHOR

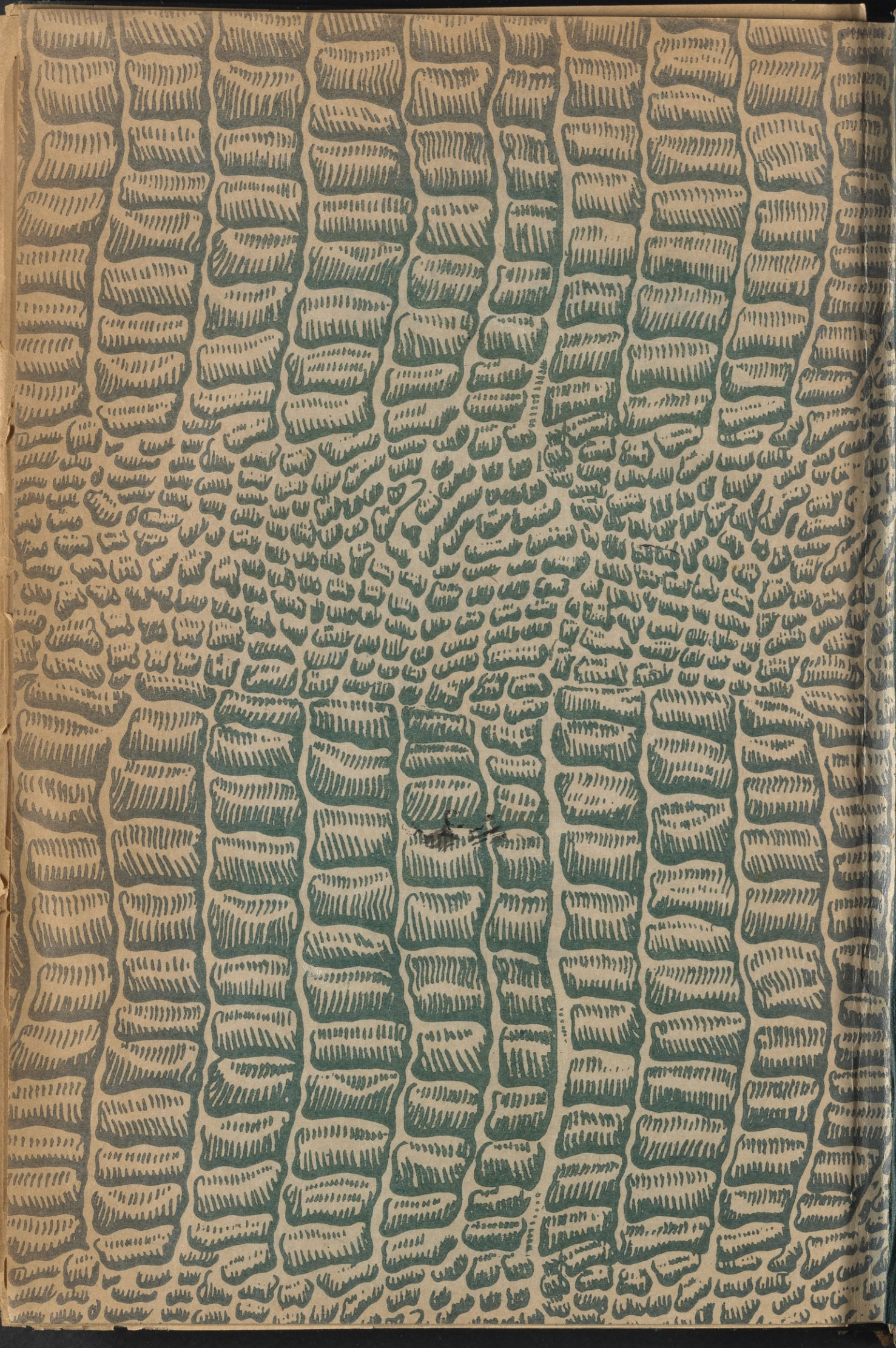

ID:01-b1993

هدية لمكتبة الجامعة الأمريكية
المؤلف
٥٤/٢/١٨
HF
499
F57
1954
v.1

دَعَائِمُ
الإنتاج العالِمى والتّجارة الدّوليّة

تأليف

دكتور

لبيب سعد الفيشاوى

دكتوراه فى الجغرافية من جامعة ريدنج بانجلترا

Ph.D. Reading

مدرس الجغرافية الاقتصادية بجامعة ابراهيم

الْجُزْءُ الْأوّلُ

١٩٥٤

مَطبَعَة مُخيمَر

٢٩ شارع الجيش ت ٤٧١٩٣

380
L113
v.1
author

٣٨٢
ف ل . د

32640

مقدمة

يسرنى أن أقدم هذا البحث للمشتغلين بأمور العلم فى هذا البلد صورة واضحة حديثة للأوضاع العالمية للانتاج والتجارة فى أهم سلع المملكة الزراعية والحيوانية والمملكة المعدنية ، بعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها بثمان سنوات وبعد أن قطع الانتاج العالمى والتجارة الدولية شوطاً بعيداً فى سبيل الاستقرار ، وأخذت المياه فى هاتين الناحيتين تعود إلى مجاريها العادية .

وقد حرصت فيما حرصت أن يشمل هذا المؤلف من المعلومات ما كان مسايراً لآخر مراحل التقدم العلمى ، متمشياً مع الاتجاهات الحديثة فى ميادين العلم والثقافة والتجارة والسياسة ، ذلك التعاون الذى هو حجر الزاوية وفيه هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة العديدة .

كما حرصت أن تكون الاحصاءات الواردة بهذا الكتاب آخر الأرقام وأحدثها رغم صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بدول أوربا الشرقية .

كما أنى حرصت فيما حرصت عليه فى هذا الكتاب ألا يكون على غرار ما ألفه الناس فى كتب بعض الجغرافية الاقتصادية التى تغلب فيها الجغرافية على الاقتصاد والتى لا توازن فيها بين العلمين ، بحيث كانت بعض كتب الجغرافية الاقتصادية جغرافية بحتة ، ولا أثر لتطبيق المبادئ الاقتصادية فيها إلا النزر اليسير ! لذلك عملت كما يرى القارئ فى هذه الفصول وخاصة المتقدمة منها — أن أحفظ التوازن بين المبادئ الجغرافية والمبادئ الاقتصادية الهامة التى يلم بها عادة من يأنس فى نفسه الرغبة فى قراءة كتب الجغرافية الاقتصادية كهذا الكتاب ، وأن أشرح التفاعل بين العوامل الجغرافية والعوامل الاقتصادية الأساسية مثل قانون الغلة المتناقصة (أى أنه يمكن زيادة الانتاج — إلى درجة خاصة — بزيادة التخصص

وبزيادة الطرق الرأسمالية وبإدخال التحسينات الفنية) وأن ثمن السلعة يعمل دائماً على موازنة العرض والطلب لها وأن صاحب العمل يرمى دائما إلى ان يساوى بين الإنتاج الهامشى والتكلفة الهامشية وأن الثمن فى نظام المنافسة يساوى قيمة الإنتاج الهامشى لعامل الإنتاج وغيرها من مبادىء الاقتصاد التى تؤثر وتتأثر بالعوامل الجغرافية وتنتج الأوضاع الحاضرة للإنتاج العالمى والتجارة الدولية .

ورجائى إلى من يقرأ هذا المؤلف من طلبة الجامعات ألا يعتبر أنه تمام القصد ونهاية المطاف وما هو إلا أساس لهم ورائد لأبحاثهم وليدركوا أن ما يميز الطالب فى مرحلة الدراسة الجامعية هو الاستزادة من العلم والبحث فى المؤلفات الأخرى (كالوارد ذكرها فى نهاية هذا الكتاب) ، وأن العمل هو خير ما يميز طالباً عن آخر وأن عناية الإنسان بعمله هى روح وطنية حقيقة وأن العمل دائماً كان أساساً لتقدم الدول التى سبقتنا فى مضمار الحضارة ، ولذا كان العمل أحد الأسس الرئيسية والدعائم الثلاث لشعار نهضتنا وثورتنا الحاضرة التى ترمى من ورائها إلى بعث بلادنا بعثاً صالحاً قوياً والنهوض بها إلى المركز العالمى اللائق بها .

والله ولى التوفيق ؟

المؤلف

ل . س . ا

محتويات الكتاب

الجزء الاول

الموضوع	الصفحة
التمهيد	
الاقاليم الطبيعية	
ا — عناصر الاقليم الطبيعى :	ا
١ — الموقع . ٢ التضاريس . ٣ — التكوين الجيولوجى .	
٤ — المناخ . ٥ — النبات والحيوان .	
ب — الاقاليم المناخية الكبرى :	د
١ — الاقليم الاستوائى . ٢ — الاقليم الموسمى .	
٣ — الاقليم السودانى . ٤ — أقليم البحر المتوسط .	
٥ — أقليم السواحل الشرقية . ٦ — أقليم الغابات النفضية .	
٧ — أقليم الغابات الصنوبرية .	
الباب الاول	
الإنتاج والفائض	
الفصل الاول	
الانتاج ومستوى المعيشة	
١ — طبيعة الانتاج واهميته . ٢ — تبادل الفائض .	٥
الباب الثاني	
اهمية الزراعة ونظم الانتاج الزراعى	
١ — أهمية حرفة الزراعة . ٢ — الزراعة البدائية المتنقلة .	٨
٣ — الزراعة المختلطة والكثيفة . ٤ — الزراعة الواسعة .	
٥ — فيض الانتاج الزراعى بين الحربين .	
٦ — تقنين عوامل الانتاج سبب الفيض الزراعى .	

الموضوع	الصفحة
٧ — المزارع المتخصصة المنتظمة .	
٨ — مزايا التخصص المحصولى فى المزارع المنتظمة وعيوبه .	
الباب الثالث	
خصائص الزراعة	
١ — تناقص نسبة الزراع وعلاقته بقانون تناقص الغلة .	١٩
٢ — التقدم العلمى بطىء الاثر فى الزراعة .	
٣ — الزراعة تخضع لقانون المنافسة الحرة .	
٤ — الزراعة تخضع لقانون التكلفة المتصاعدة .	
٥ — الانتاج الزراعى لايتجاوب أنخفاضاً مع أنخفاض الاسعار .	
٦ — الزراع ينقصهم التعاون وتوحيد الكلمة .	
٧ — عنصر المغامرة كبير فى الزراعة .	
٨ — فترة الانتظار طويلة فى الزراعة .	
٩ — يصعب على الزراع تحديد التكلفة الهامشية .	
الباب الرابع	
الزراعة فى عالمنا الصناعى	
أولا ـ التقدم الزراعى :	٣٤
ا ـ المكنكة المتزايدة . ب ـ تأثير المكنكة فى الانتاج الزراعى .	
١ ـ الاثار المباشرة في أنتاج المزرعة . ٢ ـ الاثار غير المباشرة	
في توزيع منتجات المزرعة والحصول على لوازمها . ٣ ـ أثر العلم فى	

الموضوع	الصفحة
الزراعة (من حيث التربة ، والنبات والحيوان ، والاستفادة من المزرعة بوجه عام) .	
ثانيا ـ مشكلة الزراعة الحديثة :	
ا ـ العرض التاريخى . ب ـ مظاهر المشكلة . حـ ـ أسباب المشكلة :	
١ ـ الاختلاف وعدم التجانس بين الزراعة والصناعة .	
٢ ـ طلب المنتجات الزراعية .	
د ـ التلخيص .	
هـ ـ وسائل العلاج .	
الباب الخامس	
الحاصلات الزراعية	
القمح ـ الأرز ـ الحبوب الخشنة ـ القطن ـ المطاط ـ الجوت .	
الفصل الاول	
القمح	
١ ـ أهمية القمح بالنسبة للحبوب الغذائية . ٢ ـ نشأة القمح وأنواعه الرئيسية . ٣ ـ الشروط المناخية للقمح : ا ـ التربة . ب ـ الحرارة : حـ ـ المطر . ٤ ـ أقاليم أنتاج القمح في العالم ٥ ـ الموقف القمحى الحاضر : ا ـ فى العالم . ب ـ فى القطر المصرى . ٦ ـ الموقف القمحى فى المستقبل : ا ـ فى العالم . ب ـ فى القطر المصرى . ٧ ـ تجارة القمح الدولية : ا ـ التجارة الحرة والتجارة المقيدة . ب ـ اتفاقية القمح الدولية (الأ ، حـ ـ تجديد اتفاقية القمح سنة ١٩٥٣ . د ـ أثر تدخل الأيوا فى تجارة القمح الدولية . ٨ ـ أسعار القمح .	٥٩

الموضوع	الصفحة
الفصل لثاني	
الأرز	
١ ـ تقدير عام . ٢ ـ الظروف المناخية للأرز : ا ـ الحرارة ب ـ المطر والتربة . ٣ ـ الاقتصاد الارزى فى أهم أقطار الانتاج . ٤ ـ الانتاج العالمى للأرز . ٥ ـ تجارة الارز الدولية . ٦ ـ المنافسة بين الارز والقمح واثرها فى اسعارها . ٧ ـ لجنة الطوارىء الدولية للطعام . ٨ ـ مقارنة بين الارز والقمح .	٨٩
الفصل الثالث	
الحبوب الخشنة	
١ ـ عرض عام للحبوب الخشنة . ا ـ أنواعها . ب ـ الانتاج سنة ١٩٥٣ . حـ ـ تجارة الدولية سنة ١٩٥٣ . ٢ ـ الذرة . ٣ ـ الشعير . ٤ ـ الشيلم . ٥ ـ الوفان .	١١٤
الفصل الرابع	
القطن	
١ ـ مركز القطن بين الالياف النباتية والصناعية . ٢ ـ أنواع القطن . ٣ ـ الظروف المناخية للقطن . ٤ ـ أنتاج القطن في العالم . ٥ ـ الاقتصاد القطنى فى أهم دول الانتاج . ٦ ـ تجارة القطن الدولية . ٧ ـ أستهلاك القطن فى العالم . ٨ ـ القطن فى مصر . ٩ ـ النزاع بين الالياف الصناعية والالياف الطبيعية .	١٢٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس	
المطاط	
١ ـ نظرة عامة . ٢ ـ مصادر المطاط . ٣ ـ الظروف المناخية للمطاط الطبيعى . ٤ ـ مشكلات الاقتصاد المطاطى . ٥ ـ الانتاج العالمى للمطاط بنوعيه الطبيعى والصناعى والمنافسة بينهما . ٦ ـ التجارة الدولية للمطاط .	١٦٥
الفصل السادس	
الجوت	
١ ـ نظرة عامة . ٢ ـ الشروط المناخية للجوت . ٣ ـ أنتاج الجوت . ٤ ـ تجارة الجوت الدولية . ٥ ـ صناعة الغزائر فى العالم .	١٨٢
الباب السادس	
الغلات الحيوانية	
الصوف واللحوم ومنتجات الألبان	
الفصل الاول	
الصوف	
١ ـ عرض عام. ٢ ـ الظروف المناخية لأغنام الصوف. ٣ ـ التوزيع الجغرافى للاغنام . ٤ ـ لانتاج العالمى للصوف . ٥ ـ التجارة الدولية فى الصوف.	١٩٥

الموضوع	الصفحة
الفصل الثانى	
اللحوم	
١ ـ عرض عام . ٢ ـ الظروف المناخية . ٣ ـ التوزيع الجغرافى . ٤ ـ الموقف الحيوانى في مصر . ٥ ـ الانتاج العالمى . ٦ ـ التجارة الدولية ٧ ـ نصيب الفرد من استهلاك اللح . ٨ ـ أسعار اللحوم .	٢٠٥
الفصل الثالث	
منتجات الالبان	
١ ـ الالبان ومنتجاتها : ا ـ اللبن . ب ـ الزبد . حـ ـ الجبن . ٢ ـ الظروف المناخية والاقتصادية . ٣ ـ التوزيع الجغرافي . ا ـ شمال غرب اوربا . ب ـ نصف الكرة الجنوبى ٤ ـ الانتاج العالمى والتجارة الدولية . ٥ المنافسة بين الزبد والدهن النباتى (المارجرين) . ٦ ـ منافسة الجبن للزبد واللحم .	٢١٧
الباب السابع	
الغلات البحرية	
الفصل الأول	
١ ـ وسائل الاستفادة من الأسماك ٢ ـ أنواع الأسماك وتوزيع أستهلاكها . ٣ ـ مصائد الاسماك الرئيسية فى العالم والتوزيع الجغرافى للانواع . ٤ ـ الانتاج العالمى للاسماك . ٥ ـ التخصص الحديث فى صيد الاسماك . ٦ ـ التجارة الدولية فى الاسماك .	٢

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني	
لأسفنج	٢٣٥
الفصل الثالث	
اللؤلؤ	٢٣٧
الباب الثامن	
١ ـ عرض للانتاج العالمى والسكان بال لحرب الثانية وسنة ١٩٥٢/٥٣ :	٢٣٨
ا ـ فى العالم . ب ـ فى مصر	

فهرس مصورات الكتاب

الموضوع	الصفحة
شكل ١ ـ تناقص نسبة المشتغلين بالزراعة .	٩
شكل ٢ (ا) ـ تطور الأسعار العالمية فى غير صالح الزراع	٢٦
شكل ٢ (ب) ـ تطور الأسعار العالمية فى غير صالح الزراع .	٢٧
شكل ٣ ـ النظرية العنكبية .	٣٠
شكل ٤ ـ إتجاهات الأسعار والانتاج فى الزراعة والصناعة.	٥٠
شكل ٥ ـ الأر ضى الصالحة للقمح والأراضى المنزرعة منه فعلا .	٦٤
شكل ٦ ـ التوزيع الجغرافى للقمح فى العـالم .	٦٧
شكل ٧ ـ أهم الاقطار المنتجة للقمح .	٦٨
شكل ٨ ـ مناطق زراعة القمح فى امريكا الشمالية .	٧٠
شكل ٩ ـ تجارة القمح الدولية .	٨٦
شكل ١٠ ـ التوزيع الجغرافى للارز بالمقارنة مع القمح .	٩٣
شكل ١١ ـ اقاليم زراعة الارز بالهند وباكستان .	٩٥
شكل ١٢ ـ الانتاج العالمى للارز وتوزيعه .	١٠٢
شكل ١٣ ـ وفرة محصول البطاطس في لونج أيلاند .	١٠٤
شكل ١٤ ـ المجاعة الارزية فى ولاية هونان فى الصين الوسطى	١٠٥
شكل ١٥ ـ اهم الاقطار المصدرة والمستوردة للارز ونصيب كل منها.	١٠٧
شكل ١٦ ـ التجارة الدولية في الحبوب الخشنة .	١١٩
شكل ١٧ التوزيع الجغرافى للحبوب الخشنة والذرة فى العالم .	١٢١
شكل ١٨ ـ التوزيع الجغرافى للقطن فى العالم .	١٣١
شكل ١٩ ـ توزيع الانتاج العالمى للقطن .	١٣٦
شكل ٢٠ ـ منطقة القطن فى الولايات المتحدة .	١٣٧
شكل ٢١ ـ مناطق القطن فى الهند وباكستان .	١٣٩
شكل ٢٢ ـ تجارة القطن الدولية .	١٤٢

الموضوع	الصفحة
شكل ٢٣ ـ التوزيع الجغرافى لأهم انواع القطن فى الوجه البحرى.	١٤٠
شكل ٢٤ ـ منافسة الرايون للقطن والصوف والحرير.	١٦٤
شكل ٢٥ ـ انتاج المطاط بانواعه .	١٦٦
شكل ٢٦ ـ اهم اقاليم انتاج المطاط انطبيعى .	١٧٤
شكل ٢٦ (ا) أسعار المطاط الطبيعى .	١٨٠
شكل ٢٧ ـ مناطق زراعة الجوت بشبه القارة الهندية .	١٨٦
شكل ٢٧ (ا) ـ صناعة الغرائر من الجوت بمدينة كلكتا بالهند .	١٩١
شكل ٢٨ ـ التوزيع الجغرافى للاغنام فى العالم .	١٩٨
شكل ٢٩ التوزيع الجغرافى للماشية فى العالم .	٢٠٦
شكل ٣٠ ـ انتاج اللحوم بانواعها الثلاث .	٢١٣
شكل ٣١ ـ الانتاج العالمى للمنتجات الزراعية .	٢٣٩
شكل ٣٢ ـ انتاج حبوب الغذاء فى مصر .	٢٤٠

مراجع علمية ومراجع أحصائية

R.H. WHITBECK, V.C. FINCH: Economic Geograghy.

J. RUSSEL SMITH : Industrial and Commercial Geography.

E.W. ZIMMERMAN : World Resources and Industries.

L. DUDLY STAMP : Asia.

L. BENHAM : Economics.

GOVERNMENT OF INDIA : Yearbook.

L. SAAD : Geographical study of Minufiya Provinoe.

R. REDFORD : The Economic History of England.

C.L. WHITE, E.J. FOSCUE : Regional Geography of Anglo-America.

L. DUDLEY STAMP, BEAVER: British Isles.

C.A. GIBBONS : Trends in Food and agricultural production in Egypt.

L. DUDLEY STAMP : Asia.

Statesman's Yearbook.

Monthly Bulletin of Statistics.

Fisheries Bulletin.

Teaching Better Nutrition.

Economics of International Wheat agreement.

Grain Exports by Source and Destination.

Wheat: World Catalogue of Genetic Stocks.

State of Food and Agriculture.

Agricultural Economics and Statistics.

Yearbook of Trade.

Yearbook of Fisheries Statistics.

Yearbook of Production.

Yearbook of Forest Products.

Rice Bulletin.

Commodity Reports.

WorldOutlook for Individual Commodities.

Monthly Bulletin of Agricultural and Economic Statics (Egypt).

Commodity Reports (Grain).

Trade Statistics for Interational Use (Egypt).

Annuaire Statistique (Egypt).

دكتور سويلم العمرى : مقدمة فى الدراسات الاقتصادية .

دكتور جمال الدين محمد سعيد : اقتصاديات مصر .

دكتور محمود توفيق حفناوى : أتجاهات الاصلاح الريفى فى بلاد الشرق العربى .

الاحصاء العام للحكومة المصرية .

احصاء الاجور وساعات العمل بالمملكة المصرية .

احصاء الانتاج الصناعى فى مصر .

تعداد الماشية والدواجن وخلايا النحل فى مصر .

بعض أخطاء مطبعية

الصفحة	الخطأ	الصواب
٣٠	ينقص الخط بالشكل	صل النقطتين بخط يوازى الخط ٤-٥ ويقع أسفله .
٥٩	القمح الأرز القطن المطاط	القمح . الارز . الحبوب الخشنة . القطن . المطاط . الجوت .
١٠٤	(ص ٤)	(ص ٤١) .
١٠٧	نقص وخطأ فى حفر الشكل	الدول المستوردة بالترتيب اليابان ثم الهند ثم أندونيسيا وتحذف العليا .
١٢٩	الفصل الثالث	الفصل الرابع
١٣٢	٢٣٤	٠,٣٤
١٣٩	شكل ٣٢	شكل ٢٣ .
١٤١	١٣٧٤	١,٧٤
١٤٧	جدول ١٧	جدول ١٧ (ا)
١٦٠	فاسترالیا	فاستريا
١٦٠	جدول ١٨	جدول ٢٠
١٦٥	١٧٨٥	١,٧٨٥
١٧٢	شكل ٢٥ (ا)	شكل ٢٦ (ا) .
١٧٩	شكل ٢٧ (ا)	شكل ٢٦ (ا) .
١٨٦	شكل ٢٧	شكل ٢٧ (ا) .
١٨٧	وتليها بريطانيا والولايات المتحدة	وتليها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة .
٢٠٤	الصوف الرايون بالجدول	الرايون الصوف والارقام تبقى كما هى.
٢١٣	الشكل ينقصه أسماء القارات	القارات المنتجة بالترتيب أوربا ثم أمريكا الشمالية ثم أمريكا الجنوبية ثم الأوقيانوسية .
٢١٧	ا - اللبن والجبن	ا - اللبن .
٢٣٨	شكل ٢٨	شكل ٣١ .
٢٣٩	شكل ١٥	شكل ٣١ .

تمهيد

الاقاليم الطبيعية

١ — عناصر الاقليم الطبيعى .
٢ — الاقاليم المناخية الكبرى.

١ — عناصر الأقليم الطبيعى

ينشأ الإقليم الطبيعى من عناصر كثيرة مختلفة تتفاعل فيما بينها ، أى تتأثر بعضها وتؤثر فى بعضها البعض، وتنتهى إلى نتيجة خاصة يتحتم على الإنسان معها أن يكيف نفسه بحيث يتمكن من العيش فيه على نظام يتفق مع قوى الطبيعة التى لاسلطان له عليها ، وهو بهذا يكون عاملا سلبيا ، إلا أن الإنسان ، وله المقدرة العقلية الفائقة ، لا يكون عادة عاملا سلبيا تمام السلبية ، بل هو عامل ايجابى أيضا يؤثر فى الظروف المحيطة به فيغيرها إلى حدما ، وهذا الحد يتوقف على مدى مقدرته العقلية وابتكاره وسائل التغلب على مايعترض طريقه من صعاب ، أى بالاختصار يتوقف على مدى تقدمه ومستوى مدنيته ، فيحفر الترع لنقل الماء إلى الأراضى الصالحة للزراعة البعيدة عن النهر ، ويقيم الخزانات والجسور للتحكم فى مياه الأنهار ويجفف المستنقعات والبرك لزراعتها وغير ذلك ، إذا كان يعيش فى بيئة زراعية ، وإذا كان فى بيئة من بيئات الصيد البرى أو البحرى ، فإنه يبتكر الوسائل والآلات والشباك التى تساعد على عمله ، وإذا كانت بيئة مراع ، فإنه يسعى جاهدا إلى زيادة حصيلته من الأعشاب اللازمة لأود حيواناته ، وقد يُدخل أنواعا جديدة من الأعشاب تتميز بصفات خاصه كوفرة النمو أو كفاية الغذاء ، وقد تتوطن هذه الاعشاب فى مواطنها الجديدة فتصبح جزءا جديدا من البيئة .

أى تتأقلم وهكذا يفعل الإنسان فى الظروف المحيطة به فى أى بيئة ينشأ بها ، جريا وراء زيادة موارده وتيسير معيشته إلى أقصى حد ممكن .

ولكل إقليم طبيعى عناصر خاصة مناخيه وطبيعية وغيرها ، ومع أن هذه العوامل ليست منفصلة فى الطبيعة تمام الانفصال بل تعمل جميعا كوحدة واحدة ، إلا أننا لغرض الدراسة سنبحثها كما لوكانت عوامل منفصلة ، وأهم العناصر التى تكوّن الإقليم الطبيعى هى :

١ ــ الموقع : للموقع أهمية رئيسية فى نوع الاقليم ، وله وجهان : الموقع الفلكى والموقع الطبيعى .

والموقع الفلكى هو عبارة عن وضع المكان بشكل عام من الكرة الأرضية ، كأن يكون قريبا من خط الاستواء ، فترتفع درجة حرارته وتغزر أمطاره ، وبذا ينمو فيه من النبات مايستلزم هذه الشروط المناخية ، أو كأن يكون بعيدا عن خط الاستواء ، ويختلف هذا البعد ، ومع هذا الاختلاف فى البعد تختلف الحرارة بالضرورة ، وقد تختلف معه الأمطار ، وبذا يختلف النبات .

والموقع الطبيعى اكثر تفصيلا من ذلك ، كأن يكون المكان قريبا من البحر أو مرتفعا عن سطحه ، أو معرضا لهبوب رياح خاصة ، أو فى ملتقى طرق برية أو بحرية أو جوية ، وما إلى ذلك من ظروف موقعية أخرى لا تتسع هنا للحصر .

٢ ــ التضاريس .

ويؤثر هذا العامل بشكل أوضح فى ظروف الإقليم جميعه أكثر مما يؤثر فى ظروف الإنسان ، فالجبال والسهول والبحيرات وما إليها ، تتحكم إلى حد بعيد فى تعيين نشاط سكانها ، وقد يعمل الانسان على تعديل هذه الظواهر إلى حد ما ، ولكن هذا الحد بسيط جدا ، فقد يحفر الانسان الأنفاق

فى الجبال ، كما يبنى الطرق فوق التلال لتقريب المسافات ، أو قد يجفف المستنقعات ، وأجزاء من البحار إلى درجة ما ، كما هو الحال فى بحر الزويدر زى فى هولندا ، لكن الأراضى الجبلية الوعرة لا يمكن تحويلها إلى سهول خصبة ، لذا تبقى المناطق الجبلية قليلة النشاط البشرى ، وقد يمهد الانسان سفوح التلال ويستخدمها للزراعة ، كما هو الحال فى زراعة الأرز الآن فى بعض الأقاليم الموسمية ، ولكن هذا يستدعى مجهوداً كبيراً متواصلا ، وقد تُستغل الجبال كمناطق للسياحة ، كما فى سويسرا .

ولكن مما لا شك فيه ، أنه بمقارنة خريطة تضاريس العالم بخريطة توزيع السكان ، يتضح لنا لأول وهلة أن العلاقة وثيقة بين السكان والأراضى غير المرتفعة .

وتتحكم التضاريس إلى حد بعيد فى نوع النشاط البشرى ، فالشعوب التى ركبت البحار منذ القدم واتخذت الملاحة مهنة لها ، كانت فى ذلك مدفوعة بعوامل طبيعية أهمها قربها من البحر وكثرة فجوات شواطئها ووفرة أخشاب غاباتها .

٣ — التكوين الجيولوجى .

يتأثر توزيع السكان بتوزيع المعادن وبنوع التربة ، فالمناطق الغنية بالفحم تكون عادة مزدحمة بالسكان ، وفى معظم البلاد تكون المراكز الصناعية على مقربة من حقول الفحم ، مما يزيد فى تركيز السكان ، وتجتذب آبار الزيت ومناجم المعادن السكان والنشاط الصناعى بدرجة أقل من مناجم الفحم .

ويتمثل أثر التربة فى السهول الفيضية العظيمة كوادى الكنج واليانج تسى والنيل والبو ، وتؤدى خصوبة التربة أو اشتمالها على ميزات خاصة إلى نجاح الزراعة فى هضبة الدكن بالهند (القطن) ، وفى الأرض السوداء فى جنوب

غرب روسيا (القمح)، والأراضى البركانية فى جاوة حيث يزرع الأرز على سفوح الجبال إلى ارتفاع آلاف الأقدام ، وحيث تكثر التربة البركانية المتخلفة من البراكين الخامدة .

٤ ـ المنـــاخ .

ولعل المناخ أهم عناصر البيئة ، وهو نتيجة طبيعية لموقع الإقليم وتضاريسه ، ويتحكم المناخ (من حرارة وأمطار) مع التربة فى تعيين نوع النبات الصالح ، إذ لكل نبات شروط مناخية خاصة يجب توفرها لنموه على نطاق اقتصادى مربح ، كما يتحكم المناخ فى توزيع الانسان نفسه ، إذ يميل الانسان بطبيعته إلى سكنى الأقاليم المعتدلة الباردة والمعتدلة الدافئة .

ولأهمية المناخ سنخصص للأقاليم المناخية فى العالم قسما خاصاً موجزاً .

٥ ـ النبات والحيوان :

لقد أوضحنا أن النبات الطبيعى يتأتى نتيجة لتفاعل المناخ والتضاريس ، وعند دراسة توزيع الانسان يصعب الفصل بين عوامل المناخ والتضاريس ، ولكن يتمثل أثر النبات الطبيعى فى تأخر « المناطق ذات الصعوبات الدائمة » كالغابات الاستوائية ، حيث تعوق قوى النمو فى الغابة جهود الانسان فى اجتثاث الغابات ، وفى مناطق الأعشاب يدخل الانسان كراعٍ فى كفاح مع الحيوانات آكلة العشب ، أو كصائد مع الحيوانات آكلة اللحوم ، وفى كلتى الحالين يعيش عيشة التنقل ، ثم تأتى الزراعة فى مرحلة متأخرة بعد ذلك .

ب ـ الأقاليم المناخية الكبرى

قدمنا أن المناخ صاحب الأثر الأكبر فى تمييز الأقاليم الطبيعية ، ولذا فسنتناول هنا المناخ فى شىء من التفصيل ، وكذا أثره فى البيئات المختلفة وأهم ما تمتاز به كل بيئة من انتاج تساهم به فى الاقتصاد العالمى .

وقد قام الجغرافى هربرتسن بتقسيم العالم إلى أقاليم مناخية ، وميز بينها من حيث الموقف بالنسبة لخط الاستواء ، ومن حيث الموقع فى القارة (على الساحل الشرقى أو الغربى أو فى وسط القارة) .

وبناء على نظام هربرتسن ينقسم العالم إلى خمس مناطق حرارية كبرى، تبدأ من خط الإستواء بالمنطقة الاستوائية ثم المنطقة المدارية ثم المعتدلة الدفيئة فالمعتدلة الباردة ثم المنطقة الباردة .

وتنقسم كل منها — ماعدا المنطقة الاستوائية — إلى سواحل غربية وسواحل شرقية وسهول داخلية وهضاب داخلية متوسطة الارتفاع وجبال أو هضاب عالية .

أما الاستوائية فقسمت إلى قسمين : السهول الاستوائية كحوض الكنغو وحوض الأمزون ، والجزر واشباهها كالملايو واندونيسيا وهى ماتتأثر كثيرا بفعل البحر .

وبدأ ينقسم العالم حسب تقسيم هربرتسن إلى اثنين وعشرين اقليما ، وسنتناول هنا بالوصف أهمها .

وسيكون تقدير المطر هنا بالبوصة ، وتقدير الحرارة بمقياس الفرنهيت (ولتحويله إلى درجات الحرارة المئوية اطرح منه ٣٢ واضرب الباقى فى $\frac{5}{9}$ تحصل على الدرجة المئوية) .

١ — الاقليم الاستوائى .

هناك نوعان من المناخ فى هذا القسم ، وهما مناخ السهول الاستوائية الفسيحة ، ومناخ الجزر واشباه الجزر التى يؤثر فيها البحر فيعدل من حرارتها، وتتشابه المميزات المناخية فى هذين الاقليمين إلا حيث يرتفع السطح فتنخفض معه درجة الحرارة .

ويمتد المناخ الاستوائى فيما بين خط ٥° شمال وخط ٥° جنوب خط

الاستواء، والحرارة هنا مرتفعة طول العام، والفرق بسيط جدا بين احر الشهور وابردها فى السنة، ومتوسط درجة الحرارة السنوية ٨٠°ف تقريبا، والمدى الحرارى عادة أقل من ٥ درجات، ورغم ماتشتهر به المنطقة الاستوائية من ارتفاع حرارتها، فانها قلما تتعدى ١٠٠°ف، وقلما تنخفض عن ٧٠°ف، وهى عادة أقل من ٩٠° ف، وفى الجهات الساحلية يعمل البحر - بفعل نسيم البحر الملطف نهارا ونسيم البر ليلا — على تخفيف حدة هذا المناخ، كما يساعد على حركة الرياح.

ويسقط المطر فى جميع مواسم السنة ويتميز الفصلان الجافان - إن وجدا — بنقص بسيط فى الأمطار، والمعتاد أن تصل كمية الأمطار إلى ٨٠ بوصة فى السنة وأكثر.

وتؤدى كثرة الأمطار وارتفاع الحرارة إلى نمو الغابات الاستوائية وما يتصل بها من نباتات وأعشاب كثيفة، وتتسابق النباتات إلى الهواء والضوء، دون الحرارة والمطر.

وتتمثل هذه الغابات الاستوائية فى أمريكا الجنوبية، وكذا فى آسيا وافريقيا، وإن كانت فى الاخيرتين أقل كثافة.

وأخشاب هذه الغابات ثمين، إلا أن صعوبة الحصول عليه وشدة صلابته تحدان من الانتفاع به إلى درجة كبيرة.

وهناك صعوبة خاصة فى هذه الأقاليم، وهى ازاحة التربة Soil Erosion، وذلك لأن الأمطار الغزيرة كثيرا ما تسبب انهيار التربة وانتقالها بعد اقتطاع الغابات، والتربة هى الجزء الأعلى الهش من الأرض وهى ترتكز عادة على صخور صلبة لايمكن زراعتها، فإذا ازيحت هذه الطبقة العليا بفعل السيول الجارفة تركت الأرض صخرا عراء لايصلح للزراعة، وقد اجتثت الغابات فى انحاء كثيرة من الأقاليم الاستوائية، وحلت محلها المزارع المنتظمة

الواسعة Plantations التى تساهم بقدر كبير فى تزويد العالم بسلع زراعية هامة كالمطاط والسكر والكاكاو وزيت النخيل . (راجع ص ١٦) .

٢ — الاقليم الموسمى .

ويشمل هذا الاقليم اساسيا الهند والهند الصينية وجنوب الصين ، وتجاوزا أواسط الصين وشمالها واليابان ، إلا أن الشتاء أبرد فى المجموعة الثانية منه فى الأولى .

وبوجه عام كلما قلت الأمطار كلما زاد ارتفاع الحرارة ، وكلما زاد المدى الحرارى ، وهناك مدى حرارى كبير فى البنجاب فى الهند ، بينما يقل هذا المدى فى الجهات الأكثر مطرا والقريبة من البحر ،

وترتفع الحرارة قليلا فى شهر اكتوبر عندما تتوقف الرياح الموسمية ، وترجع أمطار الجهات الموسمية فى الصيف إلى ارتفاع درجة الحرارة على قارة آسيا ، مما يجذب الرياح التجارية من المحيط الهندى فتعبر خط الاستواء وتهب محملة بالبخار على الأقاليم الموسمية من الجنوب الغربى والجنوب والجنوب الشرقى ، وهناك قليل من الأمطار الموسمية الاعصارية فى الشتاء ، والعامل الأساسى فى غزارة الأمطار الموسمية هو التضاريس ، فقد تصل الأمطار إذا قابلت الجبال إلى ٥٠٠ بوصة فى السنة ، وقد تنخفض إلى ٨٠ بوصه ، وهناك جهات موسمية تتراوح أمطارها بين ٤٠ — ٨٠ بوصة ، وأخرى بين ٤٠ — ٢٠ ، وأخرى أقل من ٢٠ .

والنبات الطبيعى فى الأقاليم الموسمية هو الغابات ، سواء كانت كثيفة أو غير كثيفة ، ويتوقف هذا على المطر ، فالأولى تكثر حيث تزيد الأمطار عن ٨٠ بوصة ، وهى غابات دائمة الخضرة ، أما الثانية وهى الغابات الموسمية المثالية ، فتسود بين ٤٠ — ٨٠ بوصة من المطر ، وأشجارها كثيفة ، وأهمها أشجار الساكه ، وحيث تقل الأمطار تقل الغابات شيئا فشيئا ،

حتى تتحول إلى أشجار شوكية أو أعشاب .

وعملية اجتثاث الغابات الموسمية أسهل منها فى الغابات الاستوائية ، ولكن خطر انهيار التربة لايزال قائما ، وتختلف أنواع النباتات المنزرعة باختلاف الأمطار ، والأرز هو النبات الهام فى الاراضى غزيرة الأمطار ، والدخن والسمسم فى الجهات الأقل مطرا ، بينما القمح والشعير يجودان فى الجهات التى تميل إلى البرودة والجفاف ، وتجود الذرة والحبوب الزيتية فى الجهات المتوسطة الحرارة والمطر ، والقطن يجود حيث يغلب الجفاف ، والسكر حيث يغلب المطر .

والجهات الموسمية عظيمة الانتاج الزراعى مزدحمة بالسكان .

٣ — الاقليم السودانى .

وهو يشبه إلى حد كبير الاقليم الموسمى ، إلا أن امطاره صيفية فقط ، وهى أقل ، وتتراوح بين ١٠ بوصات فى الاجزاء الجافة و ٤٠ بوصه فى الاجزاء الممطره ، ولذا فان النبات الطبيعى قلما يصل إلى درجة الاشجار إلا حيث تزيد الامطار ، وتتخلل الأشجار الأعشاب بانواعها المختلفة .

أما حيث لا تكثر الأمطار فالنبات الطبيعى هو الحشائش الطويلة المعروفة بالسفانا .

ولذا كان من الممكن استغلال هذا الاقليم للزراعة أو الرعى على نطاق واسع .

واكبر انساع لهذا الاقليم فى قارة افريقية حيث يمتد إلى مسافات كبيرة بين شرق القارة وغربها .

وينتظر لهذا الاقليم مستقبل عظيم إذ انه يصلح لزراعة القطن ، وقد امتدت زراعته كثيرا فى السنوات الأخيرة ، وخاصة فى اقليم الجزيرة ، كما انه صالح لتربية الماشية بسبب جودة الحشائش به ، ولا سيما إذا ادخلت

أنواع الحشائش الحديثة التى تغل غلة كبيرة وتصلح لغـــذاء الحيوان بشكل فائق .

٤ — اقليم البحر المتوسط .

ويتميز المناخ فى البحر المتوسط بطابع خاص مستقل ، وهو يشبه الاقاليم الصحراوية الحارة المتاخمه له ، فالصيف حار جاف ، وتهب فيه الرياح من الداخل إلى الخارج ، وفى الشتاء تقع أراضى البحر المتوسط تحت تأثير الرياح العكسية ، فتتمتع بشتاء معتدل وأمطار معتدله ، وهو فى هذا يختلف عن الاقليم الموسمى حيث الأمطار صيفية والشتاء اميل إلى الدفء ، وتتمتع أراضى البحر المتوسط بالكثير من أشعة الشمس .

وينحصر مناخ البحر المتوسط فى الشواطىء الغربيـة من القارات ، بين درجات العرض ٣٠ و ٤٥° ، واكبر اجزائه ما كان متاخما للبحر الأبيض المتوسط نفسه ، بينما توجد نظائره فى كاليفورنيا بامريكا الشمالية ، واواسط شيلى بامريكا الجنوبية ، وفى جنوب غربى افريقية ، وفى استراليا يوجد بجنوب غربى استراليا الغربية واستراليا الجنوبيـة . وتختلف الحرارة باختلاف الموقع ، ومتوسط ابرد الشهور ٤٠° ف ، وفى بعض جهاته ٥٠° ف ، ومتوسط حرارة الصيف تصـل إلى ٧٠° ف أو ٨٠° ف ، وتختلف كمية الأمطار كثيراً ، وهى تتراوح بين ١٠ و ٤٠ بوصه ، ولايساعد مناخ البحر المتوسط على نمو النباتات ذات الجذور القصيرة والحشائش التى تحتاج إلى الرطوبة فى الربيع ، وهو ما لا يتوفر فى هـذا الاقليم ، ولذا فتتميز نباتاته بطول الجذور التى تمكنها من مقاومة جفاف الصيف الطويل ، وهذا الصيف الجاف يساعد كثيراً على نضج الفاكهة ، وأهمها الموالح والخوخ والمشمش والتفاح والزيتون واللوز والتين والتوت والعنب ، كذا يجود القمح والشعير ، اللذان يحتاجان إلى قليل من الرطوبة فى الشتاء لبدء النمو وإلى جفاف فى الصيف

لنضج الحبوب ، وكلاهما يتوفران فى أراضى البحر المتوسط .

٥ — اقليم السواحل الشرقية .

قدمنا أن إقليم البحر المتوسط يقع بين ٣٠° و٤٥° من خطوط العرض فى غرب القارات ، ولا يمكن أن يقع فى شرق القارات لأن الرياح التجارية هنا تهب من البحر إلى الأرض محملة بالبخار ، ولذا يقابل اقليم البحر المتوسط على الناحية الشرقية من القارات اقليم السواحل الشرقيـــة ، فهى تشبه البحر المتوسط فى درجات الحرارة ، إلا أن الأمطار فى السواحل الشرقية صيفية ، وقد يطلق على هذه الجهات الاقطار المعتدلة الدافئة ، وهى فى الواقع ليست معتدلة ، إذ تتراوح درجات الحرارة فيها كثيرا ، كما ان المناخ على العموم مختلف جدا فى بعض الأجزاء عنه فى الأجزاء الأخرى ، كما فى أراضى القطن فى جنوب شرقى الولايات المتحدة ، وفى معظم الصين وفى جنوب شرقى استراليا وفى جنوب افريقية وارجواى .

ولو أن النباتات الطبيعية تختلف من جهة إلى أخرى ، إلا أنها كلها تشترك فى الغابات المرتفعة ، وهى دائمة الخضرة عظيمة النمو لدرجة تنافس الغابات الاستوائية ، وهى توجد فى ولايات الخليج الساحلية بالولايات المتحدة وفى الصـــين واليابان ، وهذه الأقطار صالحة لسكنى الانسان صلاحية عظيمة ، كما أنها صالحة للاستغلال ، فسهول الصين الوسطى تزاحم الأراضى الموسمية فى كثافة السكان بفضل حاصلات الأرز والقطن والشاى والحرير ، وقد تصل كثافة السكان إلى ٣٠٠٠ نسمة فى الميل المربع ، كما أن ولايات الخليج الساحلية بالولات المتحدة وما يجاورها تنتج نصف قطن العالم ، وتجاورها شمالا منطقة الذرة بأمريكا ، وهناك غابات هائلة لا تزال قائمة فى داخل أمريكا الجنوبية لم تمس بعد .

٦ ــ اقليم الغابات النفضية .

وهو يقع فى غرب القارات وإلى الشمال من إقليم البحر المتوسط ، وهو يشمل الجزر البريطانية وأراضى السواحل فى الولايات الشمالية ، الغربية من أمريكا الشمالية ، وهذه الأقاليم تقع فى مهب الرياح العكسية التى تهب عليها طول العام ، وتجلب معها أمطاراً من المحيط وبرودة معتدلة ، وهذه الجهات تتميز بأمرين : مدى حرارى صغير بين الصيف والشتاء وأمطار موزعة على طول السنة ، ويمتد هذا المناخ إلى شمال غرب أوربا .

ويوجد فى استراليا فى جزيرة تسمانيا ولا يوجد فى إفريقيه ، وفى أوربا يساعد تيار الخليج الدافىء على دفء الجو فى الشتاء ، ومع البعد عن البحر تزداد برودة الشتاء كثيرا وحرارة الصيف قليلا ، والأمطار موزعة توزيعاً حسنا على شهور السنة ، إلا أن كميتها تختلف باختلاف الارتفاع عن سطح البحر وبالبعد عنه ، فالجبال فى الغرب أغزر الجهات مطرا ، والسهول فى الشرق أقلها أمطارا ، وبعض الجهات فى بريطانيا تسقط بها ٨٠ بوصة فى السنة ، وفى شرق انجلترا ٢٠ بوصة ، وفى شرق ألمانيا ١٨ بوصة .

وهذا الاقليم الذى يطلق عليه أيضا اقليم المناخ المعتدل البارد هو مهد الغابات النفضية المعتدلة ، ومعظم هذه الغابات غنية بالأخشاب الصلبة التى هى أطوع للصناعة من أخشاب المناطق الاستوائية ، وقد اجتثت مساحات هائلة منها فى أوربا وأمريكا .

وهذا المناخ ــ المعتدل البارد ــ أصلح أنواع المناخ للتقدم الانسانى ، فبرد الشتاء يستدعى عملا يكسب الجسم حرارة ، وحر الصيف لا يعوق العمل ، وهنا تقع معظم المراكز الصناعية فى العالم فى فرنسا والمانيا وانجلترا والبلجيك وتشك سلوفاكيا ، وقد حل محل الغابات المجتثة الحبوب كالقمح والشعير والشوفان والشيلم ، وتقع نظاير هذا الاقليم فى أمريكا الشمالية فى كولمبيا البريطانية وفى نيوزيلندا وأجزاء من شيلى .

٧ــ إقليم الغابات الصنوبرية .

وهى تمتد بعرض نصف الكرة الشمالى وتتميز، بدرجات حرارة وأمطار منخفضة ، والنباتات الطبيعية الأشجار المخروطية ، والصيف قصير جدا ، بحيث لا يكفى لنضج الحبوب ، وخاصة القمح ، ومتوسط الحرارة فى شهور السنة لا يزيد عن ٤٠° ف ، وقد ترتفع الحرارة فى شهر واحد إلى ٦٠°ف، وبجوار السواحل يكون المدى الحرارى ضئيلا ، إلا أنه فى الداخل قد يصل إلى أقصى حدوده فى العالم أو ١٠٠° ف ، وتوجد نظائر هذا المناخ فى النصف الجنوبى فى جنوب أمريكا الجنوبية وفى مرتفعات نيوزيلندا .

والغابات المخروطية أو التايجا غنية بأخشابها اللينة كالصنوبر ، وهى تمد العالم بتلك الأخشاب ، وأهم مناطق الغابات المخروطية فى شمال أمريكا الشمالية ، وفى أوربا فى اسكندیناوه وشمال روسيا ، وكذا فى شمال سيبريا

إلا أنها بعيدة المنال ، والأجزاء القريبة المنال من الغابات الصنوبرية يسكنها الصيادون الذين يقتنصون الحيوانات لفرائها ، ومراكز الفراء فى العالم حول هدسن باى وفى غابات سيبريا ، وكذا تقوم كثير من الصناعات فى تلك الأنحاء كصناعة الورق ، وهى عظيمة فى الاطراف الجنوبية لغابات كندا الشرقية وفى دول شمال أوربا .

الباب الاول

الانتاج و الفائض

الفصل الأول

الإنتاج ومستوى المعيشة

١ — طبيعة الإنتاج وأهميته

٢ — تبادل الفائض

١ — طبيعة الانتاج وأهميته .

Nature and Significance of Production

كل السلع - ما عدا هبات الطبيعة - لاتبرز إلى عالم الوجود إلا بمجهود خاص ينتجها ، وللإنتاج علاقة وثيقة بمستوى المعيشة ، لأن الأخير يتوقف على مايصيب الفرد الواحد من الإنتاج أى من نوع وكمية السلع والخدمات التى تنتج .

ومستوى معيشة الشخص يتمثل فى السلع والخدمات التى يستهلكها ، فإذا قلنا أن عائلة فقيرة ، فهذا يعنى أنه ينقصها بعض الطعام والملبس والمسكن وغيرها من السلع الاستهلاكية سواءً من حيث الكم والكيف ، والفقر فى نفسه صفة اعتبارية .

فى يومنا هذا يتعاطى العامل المتعطل فى أمريكا وانجلترا اعانة من الدولة تمكنه من أن يتغذى ويلبس ويسكن فى مستوى لا يتوفر إلا لدى أقلية صغيرة فى الشعوب الأخرى ، أو حتى فى أمريكا وانجلترا ذاتها منذ مائة عام .

ومع هذا فلا يزال يعتبر البعض أن هذا المستوى للعامل المتعطل عن العمل فى أمريكا وانجلترا أقل بكثير مما يجب طعاماً وملبساً ومسكنا .

وهنا يتبادر هذا السؤال إلى الذهن : لمَ هذا الفقر ولمَ هذا النقص فى الطعام والملبس والمسكن فى العالم ، والإجابة أن هذا ناشىء من النقص فى الإنتاج ، فالمن والسلوى لم تعد تساقط من السماء ، والسلع والاستهلاكية يجب أن تنتج .

وتحاول الدول الحديثة أن ترفع مستوى الفقير بعض الشىء بأن تجعله يشارك الغنى فى بعض ما عنده ، وذلك بفرض الضرائب على الثانى لمصلحة الأول ، ولكن المصلحون الاجتماعيون لايعلقون كبير أهمية على امكانيات هذه الطريقة لدفع مستوى الطبقات الفقيرة ، لأن الأغنياء قليلون جدا بالنسبة إلى الفقراء فى العالم .

٢ ــ تبادل الفائض Exchange of Surplus

والأرض منشأ الثروة ، وأهم أنواع الإنتاج الزراعى والحيوانى والإنتاج المعدنى ، وتتخصص بعض الأمم فى الزراعة والبعض فى الصناعة والبعض الآخر فى كليهما ، ولذا كان هناك فائضاً زراعياً فى الأولى ، وفائضاً صناعياً فى الثانية ، يزيد على الاستهلاك المحلى فى كل منهما ، وهذا الفائض يدخل فى التجارة الدولية ليسد حاجة الأمم الزراعية إلى المنتجات الصناعية ، وحاجة الأمم الصناعية إلى الطعام والمواد الخام .

والسبب الأساسى فى أن جهات بعينها تتخصص فى منتجات خاصة هو أن عناصر الإنتاج (وهى الأرض والأيدى العاملة ورأس المال) موزعة بنسب غير متساوية على سطح الأرض ، ويصعب انتقالها من دولة إلى أخرى أو يستحيل ، ومن أمثلة الاستحالة جودة التربة ، أو ما بها من معادن ، أو العوامل المناخية ، ومن أمثلة الصعوبة انتقال الأيدى العاملة ورأس المال أعظم دول العالم فى الوقت الحاضر تشجع الأموال الداخلة إليها وتمنع

الخارجة منها والحال بالعكس فيما يختص بالأيدى العاملة .

والمبدأ الاقتصادى أنه إذا توفر عامل من عوامل الإنتاج الثلاثة فى بلد ما فإنه يكون رخيصاً نسبياً فى تلك البلد كما تكون السلع التى يدخل هذا العامل فى انتاجها رخيصة أيضاً .وإذا كان نفس هذا العامل نادراً فى بلد أخرى فيكون مرتفع الثمن هناك وكذا تكون المنتجات التى يدخل فيها بشكل أساسى .

ومن هنا يقوم تبادل هذه المنتجات بين البلد الأولى كمصدره والثانية كمستورده ، ولا تقوم هذه التجارة الدولية عادة إلا إذا كان فرق الثمن بين البلدين كافياً لتغطية نفقات النقل إلى البلد المستورد والتأمين الخ وكذا يسمح بربح مجز للتاجر .

وفى تبادل التجارة فوائد للأطراف الثلاثة : البلد المصدر والتاجر والبلد المستورد ، فالبلد المصدر يحصل عادة من التجارة الدولية على ثمن السلعة المتوفرة أعلى منه فى حالة إيقاف هذه التجارة ، كما أن البلد المستورد يحصل عليها بسعر أدنى مما لوكانت التجارة متوقفة ، وفائدة التاجر والوسيط وعمال النقل والتأمين ظاهرة للعيان والواردات من ناحية أخرى ترفع مستوى المعيشة فى البلاد الآتية إليها وهى ضرورة لا غنى ، فإذا توقف تبادل الفائض بين دول العالم ، لكان لذلك أثر سيء فى العالم ، فمثلا لوحدث مثل ذلك فى أمريكا لتكدست شوارعها بالسيارات التى يسير معظمها بدون إطارات مطاطية (وذلك لعدم تصدير السيارات وعدم استيراد المطاط الطبيعى) ، ولو حدث مثل ذلك ما سارت سيارة فى انجلترا ولما تناول الانجليزى إلا وجبة واحدة من الطعام فى اليوم (بسبب عدم استيراد البترول والأطعمة) ولوحدث مثل ذلك لزاد المخزون من قطننا ولما وجدت سيارة فيها ولحرمنا من كثير من وسائل الراحة الحديثة وبعض الملابس والأطعمة والأدوية .

الباب الثانى

أهمية الزراعة ونظم الإنتاج الزراعى

١ — أهمية حرفة الزراعة .
٢ — الزراعة البدائية المتنقلة .
٣ — الزراعة المختلطة الكثيفة .
٤ — الزراعة الواسعة .
٥ — فيض الإنتاج الزراعى فيما بين الحربين .
٦ — تقنين عناصر الإنتاج سبب الفيض الزراعى .
٧ — المزارع المتخصصة المنتظمة .
٨ — مزايا التخصص المحصولى وعيوبه .

---

١ — أهمية حرفة الزراعة .

احترف الإنسان الزراعة متأخراً ، أى بعد الصيد والرعى ، وتعتبر الزراعة من أهم الحلقات فى مدينة الإنسان الحقة ، وذلك أنه ولو أن الإنسان قد مر فى دور الصيد إلا أن الرعى والزراعة كانا بدورهما يتوقفان إلى حد بعيد على جغرافية البيئات الطبيعية ومميزاتها .

والموطن الأول للزراعة وخاصة زراعة الحبوب الغذائية لا بد وإنه كان على مقربة من مواطن نمو هذه الحبوب على صورة برية ، فى هضاب الشرق الأدنى ، والقمح كان موطنه البرى على مقربة من الجزيرة والشعير على هضاب إيران ، والذرة الرفيعة كانت معروفة لسكان وادى النيل منذ

أقدم العصور ، وكان القطن معروفاً لقدماء المصريين (كما ذكر الأستاذ جوردون ايست الأستاذ بجامعة لندن) .

كانت الخطوة الأولى للزراعة دائماً هى زراعة المحصول الواحد المجزى السهل الزراعة ، ولم يكن هذا النظام مقتصراً على نوع واحد من المحاصيل أو بقعة واحدة أو شعب واحد بل كان ظاهرة عالمية .

وبقى هذا النظام معمولا به حتى قلت غلة الفدان إلى درجة أصبح معها العمل غير اقتصادى ، ومع ازدياد السكان والأيدى العاملة بدأ الإنسان فى إدخال التنويع فى عمله ، وإذا كان هذا التنوزيع منتظماً سمى دورة زراعية ، ومن الحقائق المعروفة أن الزراعة كانت من أهم الحرف التى ساعدت الإنسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب معاشه ، كما أن جميع الشعوب احترفتها قبل أن تحترف الصناعات ، ولم تتقدم أمة حديثة فى الصناعة والتجارة إلا بعد أن احترفت وعاشت على الزراعة ، ولا يمكن لشعب أن يحيا بدونها رغم ما تقدم الصناعة من وسائل الراحة ، فالزراعة تمد المصنع بالمواد الخام ، وتمد العامل بالقوت ، كما أن عدد

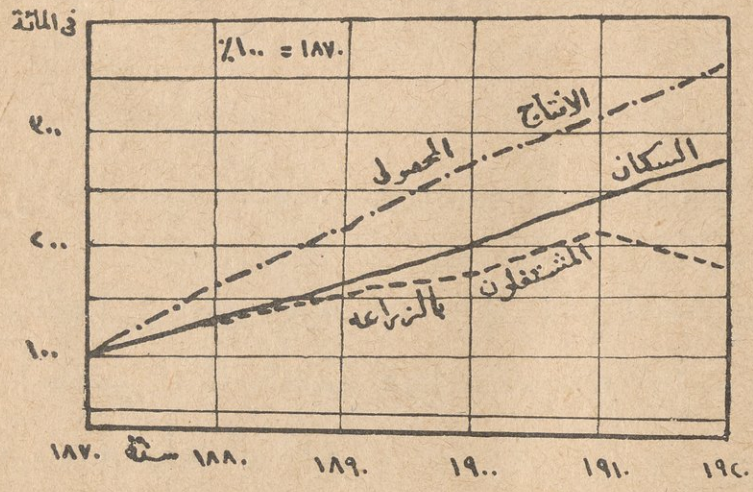

شكل ١ — يبين تناقص نسبة المشتغلين بالزراعة

سبب استخدام الآلات فى الزراعة تناقصا مطردا فى نسبة الزراعيين كما شجع نزوحهم إلى المدن للاشتغال بالمنشآت الصناعية والتجارية بها

(انظر الباب الثالث) وإلى قيام نظام جديد هو نظام الزراعة الواسعة أو المنتشرة .

٤ ــ الزراعة الواسعة . Extensive Agriculture

هناك بيئات فسيحة تشمل أراضى قابله للزراعة ، ولكنها لم تستغل بعد على الوجه الأكمل بسبب قلة السكان كما هى الحال فى سهول سيبريا وبرارى كندا ، ويسبب قلة وسائل المواصلات كما فى استراليا وكندا مما يترتب عليه استغلال هذه البيئات بطريقة الزراعة الواسعة التى يغلب عليها استخدام الآلات التى تعوض عن قلة الأيدى العاملة ، وعلى كل حال فان انتاج الفدان هناك أقل بكثير منه فى مناطق الزراعة الكثيفة ، ولكن التجارة الدولية تستفيد من هذه المناطق أكثر من نظائرها فى مناطق الزراعة الكثيفة لأن الناتج فى هذه الأقطار الشاسعة يفيض عن حاجة السكان القلائل ويسمح بتصدير كميات عظيمة إلى أسواق العالم الخارجية وأكبر دليل على ذلك أن ٩٠ ٪ من تجارة القمح الدولية تخرج من كندا والولايات المتحدة واستراليا ، على حين أن كل انتاج أقاليم الزراعة المختلطة والكثيفة يذهب الى الاستهلاك المحلى .

٥ ــ فيض الانتاج الزراعى بين الحربين .

أن النتائج الثورية التى لازمت الزراعة فى القرن الأخير سببت تغيراً أساسيا فى الوعى الاقتصادى لدى زراع الأرض ، وأهمها استخدام الآلات والمعلومات الحديثة عن الحاصلات والتسميد وتربية الحيوان والنبات ، وكلها قد أدت إلى زيادة الانتاج الزراعى زياده كبيرا .

فى العهد الزراعى الأول كان المحصول الجيد نعمة للزارع ، أما فى العهد الحديث فان الأسعار الجيدة هى نعمة الزراع . لأن المحصول الجيد كثيرا ما يؤدى إلى انخفاض أسعار الغلة ، وما يتبع ذلك من عسر كبير للمنتج

ويسر قليل للمستهلك ، ولهذا السبب فقداخذت المنظمات الدولية فى الاشراف على التجارة الدولية لأهم السلع الزراعية كالقمح والقطن والأرز حتى تقيم التوازن بين الانتاج والاستهلاك وبين مصلحة المنتج والمستهلك ، كما سنرى فى الأبواب القادمة من هذا الكتاب .

وفى العادة فان الفائدة التى يجنيها المزارع من محصول صغير أكبر مما يجنيها من محصول كبير جدا ، ففى سنة ١٩٣٦ كان محصون القطن الأمريكى كبيرا جدا بدرجة غير عادية مما أدى إلى اهمال جمع ملايين البالات من القطن واعادة حرثها فى الأرض لأن أجور جمعها كانت أكبر من ثمن بيعها ، وفى هذا خراب للزراع ، وفى نفس السنة كان محصول التفاح بالولايات المتحدة وافراً جداً فتركت آلاف الأطنان من التفاح الجيد على أشجارها فتعفنت وسقطت وفى السنوات ١٩٣١/٣٣ أشعلت البرازيل النار فى مليونى طن من البن وتركتها طعمة للنيران حتى لا تتدهور أسعار البن فى العالم إذا أطلقتها للتجارة الدولية فى سوق المشترى Buyers' Markei .

ويوضح العوامل التى أدت إلى ذلك ما قاله بيكر O . E Baker من أن انتاج المزارع فى الولايات المتحدة فى الخمس سنوات المنتهية فى سنة ١٩٢٦ قد زاد بمقدار ١٤٪ أكثر من الخمس سنوات المنتهية فى سنة ١٩٢١ ، وفى نفس هذه المدة زاد السكان بمقدار ٩٪ فقط ، وبذا زاد العرض فى الحاصلات الزراعية على الطلب لها فاكتظت الأسواق بها

أما الآن وقد انقضى على الحرب الثانية ثمان سنوات فان حركة التعمير لما دمرته الحرب قائمة على قدم وساق فى أنحاء العالم ، إلا أن الانتاج الزراعى لا يزال متخلفاً عن ملاحقه الازدياد فى عدد السكان كإنتاج الأرز وزاد من هذا التخلف قيام الاضطرابات بعد الحرب فى أنحاء عدة من الشرق الأقصى ، ولو أن الإنتاج قد وصل الآن إلى مستوى الاستهلاك فى بعض الحاصلات كالقمح والقطن (كما سيأتى تفصيله فى حينه) وفى عدد الماشية.

٦ ــ تقنين عوامل الانتاج سبب الفيض الزراعى .

Combination of Factors

تتميز الزراعات الواسعة بوفرة بعض عناصر الإنتاج (كالأرض ورأس المال) ويندره البعض الآخر (كالأيدى العاملة) لذا كان من الضرورى تقنين تلك العناصر (أى استخدامها بنسب علمية معينة) للحصول على أكبر انتاج ممكن.

وتتميز الزراعة الواسعة باتساع حجم المزرعة (أكثر من ألف أو ألفى فدان) ويقله عدد الماشية وبوفرة الآلات كالمضخات الكهربائية والمحاريث البخارية وآلات الحصاد المشتركة Combine (التى تؤدى عده أو وظائف كحصد القمح وتجفيفه ودرسه وتذريته معا)، وبهذا يصبح العمل فى مزارع الألبان مثلا آليا) بحيث يكفى عامل واحد لرعاية قطيع كان يستلزم الكثير من الأيدى العاملة من قبل، إذ يحز العامل فى استراليا ٢٥٠ رأساً من الشاه فى اليوم بينما فى انجلترا لا يحز أكثر من ٧٥ رأساً، وبذا تقل تكلفة الإنتاج رغم ارتفاع الأجور وارتفاع سعر رأس المال، ويصبح توظيف رأس المال مربحاً إلى درجة خاصة، ولكن الصعوبة تقدير تلك الدرجة. ويصحب استخدام الآلات عادة انخفاض فى غلة الفدان، إذ أن رعاية الفلاح الشخصية للأرض من أهم عوامل زيادة الغلة. فالفدان فى استراليا مثلا يغل ٤ بوشل من القمح (البوشل حوالى ربع أردب مصرى) بينما فى انجلترا ومصر يغل حوالى ٣٨ بوشل، ولهذا فالهدف الاقتصادى فى استراليا الحصول على أعظم انتاج للوحدة العمالية، بغض النظر عن إنتاج الوحدة المساحية، وفى انجلترا ومصر الهدف الاقتصادى الحصول على أعظم انتاج للوحدة المساحية دون الوحدة العمالية.

لذا تتميز مثل هذه الزراعة المنتشرة فى استراليا وكندا باستغلال الطبقة العليا للتربة دون التعمق فى الحرث وقلة الاستعانة بالمخصبات وكذا تتميز بالبذر الخفيف ولذا فكثيرا ما يكون نوع الانتاج فقيرا وكذا كمه، ومن أمثلة

ذلك أيضا مراعى الماشية الأميريكية Ranchers ، ولكن هذه القاعده ليست مطردة إذ أن أصواف نعاج المرينو فى جنوب إفريقية تمتاز بالجودة .

وبمرور الزمن تخف وطأة هذه الأوضاع (ارتفاع أرباح رأس المال وارتفاع أجور العمال) إذ يزداد عدد السكان طبيعياً فتنخفض الأجور ويزيد رأس رأس المال المحلى فينخفض سعر رأس المال الأجنبى كما ترتفع أثمان الأراضى ويزيد الحرص على رفع غلة الفدان .

إلا أن تخفيض الأجور لا يكون ملحوظا كثيراً بسبب اتجاه الرأى العام العالمى نحو رفع مستوى العامل وبسبب قوة النقابات العمالية التى تقاوم تخفيض أجور العامل ، فمثلا فى انجلترا فى غضون الأزمة العالمية سنة ١٩٣١ انخفضت أثمان الحاصلات الزراعية كثيرا ، بينما لم تنخفض الأجور إلا قليلا مما استبقى تكاليف الانتاج مرتفعة نسبياً ، فأفلس كثير من الزراع .

وحاول الزراع الإنجليز تفادى هذا الموقف الإفلاسى بوسيلتين .

١ — الاستعاضة عن زراعة الحبوب بزراعة حشائش الرعى حيث تجود المراعى .

٢ — الاستعاضة بالآلات عن الأيدى العاملة حيث لا تجود المراعى ، ولتسهيل عمل الآلات أعادوا تخطيط الأرض إلى مزارع كبيرة مستطيلة تصلح لعمل الآلات ، وأخذوا يقضون على المزارع الصغيرة ذات الحواجز والأسوار والطرق ، إلا أن هذه الخطة باءت بالفشل فى انجلترا بسبب طبيعة بلاد الجبلية .

وبذا كان الاتجاه فى الدول القديمة إلى توسيع المزارع وتوحيد الحاصلات بينما فى الدول الجديدة سار الاتجاه إلى العكس ، بحيث أخذ الفرق بين النظامين فى التضاؤل إلا أن التخصص فى الإنتاج هو الظاهرة المسيطرة على الرأى العالمى فى الوقت الحاضر .

٧ ــ المزارع المتخصصة المنتظمة Plantations

وأكثر ما تتمثل الزراعة الواسعة الآلية الموحدة ذات الرأس المال الكبير فى المزارع الحديثة الذى يطلق عليها المزارع المتخصصة المنتظمة Plantations وهى تتخصص فى محصول واحد فقط كمزارع المطاط فى الملايو وسيلان وأندونيسيا ومزارع الشاى فى الهند وسيلان ومزارع الموز فى جزر الهند الغربية ومزارع البن فى البرازيل ومزارع القطن فى السودان وأواسط إفريقية ومزارع الكاكاو فى غرب إفريقية ومراعى الأغنام لصوفها فى أستراليا ومراعى الأغنام للحومها فى نيوزيذا ومراعى الماشية للحومها فى غرب الولايات المتحدة والأرجنتين .

والقواعد الهامة لنظام المزارع ثلاث :

١ ــ استخدام النهاية العظمى من الأرض .

٢ ــ استخدام النهاية الصغرى من الأيدى العاملة .

٣ ــ وفرة رأس المال والآلات .

ونظراً لقيام هذه المنشآت الزراعية فى أراضى المستعمرات البعيدة عن العالم الغربى ، ولما كانت مثل هذه العمليات المالية ليست مضمونة النتائج كان سعر أقراض رأس المال مرتفعا بسبب ارتفاع نسبة المخاطرة risk ، ولكنه مع ذلك كان اقتصادياً أكثر من الأيدى العاملة ، بمعنى أنه إذا فرض ان الخدمات التى يؤديها رجل واحد يمكن أن تؤديها آلة نفقتها ٥٠٠ جنيهاً ، فان ما تؤديه أربع آلات قيمتها ألفى جنيه تزيد قيمته الاقتصادية عما يؤديه أربعة رجال، ولذا كان استغلال رأس مال معين فى تشغيل الآلات أرخص من استغلاله فى تشغيل أيدى عاملة ، ولذا يستعمل القليل من العنصر النادر (وهو الأيدى العاملة) مقترناً مع الكثير من العنصر المتوفر (وهو رأس المال) فى الآلات .

ويجب أن يكون واضحا فى الذهن أن انتاج هذه المزارع المنتظمة مخصص للتصدير، ولا يستهلك منه محلياً إلا النزر اليسير، وأن انتاج المزارع المنتظمة تقوم عليه التجارة الدولية فى السلع المشار إليها .

٨ — مزايا التخصص المحصولى فى المزارع المنتظمة وعيوبه

ويتميز التخصص المحصولى بالمزارع المنتظمة بأمور أهمها :

١ — أنه يسهل عملية التصنيف Gradation ، أى تقسيم السلعة إلى أنواع متحدة الصفات والجودة وتقسيمها إلى مراتب مدرّجة وأنواع قياسية معروفة تحمل أسماء ذات مدلول خاص ، وبذا تسهل مهمة المشترى الذى يعرف بالضبط مدى جودة السلعة التى يشتريها دون حاجة إلى رؤيتها أو الحصول على عينة منها (كمراتب القطن Good,Fair, Fully Fair) .

٢ — إن انتاج سلعة واحدة يكون أكثر من انتاج سلعتين أو ثلاث

٣ — التخصص يساعد على قيام الأبحاث العلمية والدراسات الفنية للسلعة ونشر المعلومات التى تقوم بها معاهد هذه الأبحاث .

٤ — تسويق سلعه واحدة يكون أسهل بكثير من تسويق عدة سلع منوعة ، ويساعد على تقدم وسائل النقل المناسبة لها ، أمثال ذلك وسائل النقل (من بواخر وقطارات) المزودة بوسائل التبريد لحمل الفاكهة من كاليفورنيا إلى الأسواق فى الشرق ، والبواخر الخاصة بنقل الموز رأسا من شواطىء جزر الهند الغربية وشرق أمريكا وكذا لنقل اللحوم من نصف الكرة الجنوبى .

٥ — يُسهّل التخصص فن الإعلان المشترك الخاص بسلعة خاصة (دون ذكر اسم الشركة التى تنتجها) الذى هو أكثر نفعا وأصدق وصفا من الإعلان الفردى ، مثل (الشيخ شريب الشاى) Wear wool

Drink more tea, The hat makes all the difference

أما عيوب التخصص فى المحصول فأهمها :

١ — أنه يؤدى إلى إضعاف التربة ، إذ أن قلة الرعاية الشخصية وحرمان الأرض من المحاصيل التى تعيد خصوبة التربة (كالبرسيم مثلا) والتى لا تجهدها من شأنه أن يقلل من خصوبة التربة ، ومثال ذلك فى كندا حيث تستغل التربة دون فطنة ، استغلالا أقرب إلى اغتصاب خصوبتها ونهبها نهبا ، دون رعاية إلى ماسيؤول اليه حالها فى المستقبل القريب ، وكذا فى استراليا حيث تهب الحكومة الأراضى للزراع هبة أو على أقساط بسيطة لآجال بعيده ، فيصبح همّ المزارع الحصول على أكبر منفعة من التربة فى أقرب وقت .

وهذا النظام الاستغلالى فى الدنيا الجديدة على العكس تماما من نظام معاملة التربة فى الدنيا القديمة وخاصة جهات غرب أوربا والأراضى الموسمية وأرض الأنهار القديمة الشهره ، حيث يعنى المزارع بالاحتفاظ بخصوبة التربة عناية فائقة باحترام وتقدير لها ولا يعتبرها وسيلة لكسب عيشه فقط A Means of Living بل نظاما ثابتا لحياة دائمه a Way of Life فينص نظام حيازة الأراضى فى انجلترا أنه على المستأجر أن يعيد الأرض إلى صاحبها فى نفس درجة الخصوبة التى تسلمها عليها ، كما أن عقد الايجار يكون عادة لمدة طويلة Long Lease كعشرين أو ثلاثين سنة بحيث يشعر المزارع بأنه سينتفع بالأرض مدة طويلة تشجعه على الانفاق على إصلاحها وتخصيبها وإصلاحها بسخاء .

٤ — صعوبة تسويق عدة محاصيل فى كميات بسيطة ، إذ لا يمكن الاستفادة من نظام الاقتصاد الخارجى External Economies كوسائل النقل المتخصصة .

ومن السهل تصدير سلعة واحدة ، كما أنه لو كان لدى الزارع أربع سلع لقضى أربعة أيام فى تسويقها ، كما أنه يصعب على المزارع المختلط أن ينافس المتخصص فى سلعة واحدة الذى تقوم على خدمته جمعيات تعاونية متخصصة.

الباب الثالث

خصائص الزراعة

ومقارنتها بالتعدين والصناعة

١ — تناقص نسبة الزراع وعلاقته بقانون تناقص الغلة .
٢ — التقدم العلمى بطىء الأثر فى الزراعة .
٣ — الزراعة تخضع لقانون المنافسة الحرة .
٤ — الزراعة تخضع لقانون التكلفة المتصاعدة .
٥ — الانتاج الزراعى لا يتجاوب انخفاضاً مع انخفاض الاسعار .
٦ — الزراع ينقصهم التعاون وتوحيد الكلمة .
٧ — عنصر المغامرة كبير فى الزراعة .
٨ — فترة الانتظار طويلة فى الزراعة .
٩ — يصعب على الزارع تحديد التكلفة الهامشية .

تتميز الزراعة بالخصائص الآتيه مجتمعة ، وبعض هذه الخصائص تتوفر فى بعض الصناعات والمهن التعدينية ، لكنها لا توجد مجتمعة كلها إلا فى المهن الزراعية ، وهذه الخصائص تكوّن الأسس التى تقوم عليها العلاقة بين التكلفة والانتاج فى منتجات المزارع .

١ — تناقص نسبة الزراع وعلاقته بقانون تناقص الغلة

Law of Diminishing Returns.

نسمع أحيانا عن مقارنة تعقد بين الزراعة والصناعة ، فيقال مثلا ان الزراعة ليست مهنة حاذقة ، وانها ليست مهنة تخصص وليست مهنة رأس مالية .

أما عيوب التخصص فى المحصول فأهمها :

١ — أنه يؤدى إلى إضعاف التربة ، إذ أن قلة الرعاية الشخصية وحرمان الأرض من المحاصيل التى تعيد خصوبة التربة (كالبرسيم مثلا) والتى لا تجهدها من شأنه أن يقلل من خصوبة التربة ، ومثال ذلك فى كندا حيث تستغل التربة دون فطنة ، استغلالا أقرب إلى اغتصاب خصوبتها ونهبها نهبا ، دون رعاية إلى ماسيؤول اليه حالها فى المستقبل القريب ، وكذا فى استراليا حيث تهب الحكومة الأراضى للزراع هبة أو على أقساط بسيطة لآجال بعيده ، فيصبح همّ المزارع الحصول على أكبر منفعة من التربة فى أقرب وقت .

وهذا النظام الاستغلالى فى الدنيا الجديدة على العكس تماما من نظام معاملة التربة فى الدنيا القديمة وخاصة جهات غرب أوربا والأراضى الموسمية وأرض الأنهار القديمة الشهره ، حيث يعنى المزارع بالاحتفاظ بخصوبة التربة عناية فائقة باحترام وتقدير لها ولا يعتبرها وسيلة لكسب عيشه فقط A Means of Living بل نظاما ثابتا لحياة دائمه a Way of Life فينص نظام حيازة الأراضى فى انجلترا أنه على المستأجر أن يعيد الأرض إلى صاحبها فى نفس درجة الخصوبة التى تسلمها عليها ، كما أن عقد الايجار يكون عادة لمدة طويلة Long Lease كعشرين أو ثلاثين سنة بحيث يشعر المزارع بأنه سينتفع بالأرض مدة طويلة تشجعه على الانفاق على إصلاحها وتخصيبها وإصلاحها بسخاء .

٤ — صعوبة تسويق عدة محاصيل فى كميات بسيطة ، إذ لا يمكن الاستفادة من نظام الاقتصاد الخارجى External Economies كوسائل النقل المتخصصة .

ومن السهل تصدير سلعة واحدة ، كما أنه لو كان لدى الزارع أربع سلع لقضى أربعة أيام فى تسويقها ، كما أنه يصعب على المزارع المختلط أن ينافس المتخصص فى سلعة واحدة الذى تقوم على خدمته جمعيات تعاونية متخصصة.

الباب الثالث

خصائص الزراعة

ومقارنتها بالتعدين والصناعة

١ — تناقص نسبة الزراع وعلاقته بقانون تناقص الغلة .
٢ — التقدم العلمى بطىء الأثر فى الزراعة .
٣ — الزراعة تخضع لقانون المنافسة الحرة .
٤ — الزراعة تخضع لقانون التكلفة المتصاعدة .
٥ — الانتاج الزراعى لا يتجاوب انخفاضاً مع انخفاض الاسعار .
٦ — الزراع ينقصهم التعاون وتوحيد الكلمة .
٧ — عنصر المغامرة كبير فى الزراعة .
٨ — فترة الانتظار طويلة فى الزراعة .
٩ — يصعب على الزارع تحديد التكلفة الهامشية .

تتميز الزراعة بالخصائص الآتيه مجتمعة ، وبعض هذه الخصائص تتوفر فى بعض الصناعات والمهن التعدينية ، لكنها لا توجد مجتمعة كلها إلا فى المهن الزراعية ، وهذه الخصائص تكوّن الأسس التى تقوم عليها العلاقة بين التكلفة والانتاج فى منتجات المزارع .

١ — تناقص نسبة الزراع وعلاقته بقانون تناقص الغلة

Law of Diminishing Returns.

نسمع أحيانا عن مقارنة تعقد بين الزراعة والصناعة ، فيقال مثلا ان الزراعة ليست مهنة حاذقة ، وانها ليست مهنة تخصص وليست مهنة رأس مالية .

وهذا التفريق به شيء من الحقيقة ولكنه لا يعبر عن الحقيقة كلها ، فليس من صواب الرأى أن نقف عند هذا الحد فى المقارنة ، فالفارق بين الزراعة والصناعة فيما ذكر من نقاط ثلاث فارق فى الكم لا فى الكيف ، وفارق فى الدرجة وليس فى النوع ، إذ تشمل كل من الزراعة والصناعة على درجات تتفاوت كثيراً فى التقدم ، فاذا قيل أن الزراعة ليست مهنة حذق ومهارة ، فما تعريف الحذق والمهارة ؟ إذا كان هو تكراراً آلياً لعملية دقيقة أو عمليتين دقيقتين ، فان الزراعة فى هذه الحالة تعتبر عملا حاذقا ماهراً ، كما أن هناك من الصناعات ما ليس فيه صفة من صفات التخصص ، وهناك من الصناعات مالا يحتاج إلى رأس مال كبير ، بينما تحتاج الزراعة إلى رأس مال كبير بحمد فى الأرض والماشية والآلات ويجب أن يوظف رأس المال هذا كله قبل بدء انتاج أى سلعة بمدة أقلها نصف عام .

وعلى هذا الأساس فيمكن اعتبار الزراعة بمجموعة من الصناعات .

ولهذا فمن خطل الرأى أن تعقد مقارنة بين الزراعة وبين أى فرع من فروع الصناعة لأن الزراعة فى نفسها تتكون من عدة صناعات ، كما أن هناك أنواعا كثيرة من المهن الزراعية ، ففى الولايات المتحدة يوجد حوالى ١٢ مليون عامل زراعى وحوالى ١٤ مليون عامل صناعى ، ولكن فى كل جهات العالم يزيد عدد المشتغلين بالحقول كثيراً عن عدد المشتغلين فى المصانع ، وحتى فى بلجيكا البلد الصناعى فان نسبة الزراع بها أكثر منها فى الولايات المتحدة .

وفى النصف قرن الأخيرة تناقصت نسبة المشتغلين بالزراعة تناقصاً مطرداً فى جميع أنحاء العالم الغربى ، ويرجع ذلك إلى الاستعانة بالآلات ، فى الزراعة بما زاد الإنتاج الزراعى وترك فائضاً من الأيدى العاملة

للاشتغال بمهن أخرى أو لتنعم بفترات أطول من الراحة ، والدليل على ذلك أن فى المدة بين ١٨٥٦ — ١٩١٥ ازداد نصيب الفرد من الحاصلات الزراعية بالولايات المتحدة بمقدار ٣٠ ٪ إلى ٣٥ ٪ بالولايات المتحدة .

ومما قلل من عدد المزارعين أيضاً قيام المصانع بأداء كثير من العمليات التى كانت تؤدى بالمزرعة ، إلا أن قانون تناقص الغـــلة Law of Diminishing Returns الذى يصاحب ازدياد السكان يعمل فى اتجاه معارض أى يدفع إلى زيادة نسبة المشتغلين بالزراعة ، فالزراعة الكثيفة والدورة الزراعية تزيد انتاج الفدان ولكنها قلما تزيد انتاج الفرد ، فإذا استغلت أربع عائلات (متوسط عدد العائلة أربعة أفراد) مزرعة مساحتها ألفى فدان كما فى غرب الولايات المتحدة ، أو ١٦٠ فداناً كما فى منطقة الذرة بالولايات المتحدة ، أو عشرين فداناً كما فى فرنسا أو فدانين كما فى اليابان ومصر ، فإنه من الواضح أن الفدان اليابانى أو المصرى يكون أكثر هذه الأفدنة إنتاجاً وتكون العائلة اليابانيـة أو المصرية أقلها انتاجاً ، والحال بالعكس بالنسبة للفدان الأميركى والعائلة الأميريكية .

ورافق الانخفاض فى نسبة الزراع انخفاض آخر فى إعداد الحيوانات التى حلت الآلات محلها فى المزارع والتى حلت وسائل النقل الميكانيكية محلها فى الطرق .

٢ — التقدم العلمى بطىء الأثر فى الزراعة :

الزراعة فرع هام من فروع الانتاج العلمى ، ففى المصنع تجرى بعض العمليات التى تستدعى دراية لعلم أو اثنين ، أما الفلاح فتتصل بعمله عدة علوم مثل كيمياء التربة وعلم تغذية الحيوان والنبات وأمراضهما وأعدائهما ،

وعلى المزارع أن يقوم بأعمال الشراء والبيع اللازمة له ، ويحتاج الفلاح إلى تجارب فى هذه الميادين العلمية المتسعة .

وتتمثل التجارب الزراعية فى تغيير أحد عوامل الإنتاج مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، وهذه التجارب من الصعوبة بمكان ، وذلك بسبب التغيرات فى درجة الحرارة والرطوبة والمطر وضوء الشمس والعوارض الأخرى، ولذا فقد ظل الجهل مخيما على الزراعة أطول مما تسلط على الصناعات ، وإذا نجح أحد الزراع فى إجراء تجارب جديدة فإن ذلك النجاح يتطلب وقتاً طويلا ، وزيادة على ذلك فإن دورة الإنتاج الزراعى طويلة ، أقصرها بضعة أشهر .

وكثيراً ما يكون المزارع عند نجاحه فى أواخر سنى حياته مما لا يترك له مجالا للاستفادة .

أما فى المصنع فإن دورة الانتاج Cycle of Production سريعة ، وقد تؤثر التجارب العلمية فى الإنتاج فى سنة واحدة أكثر مما تؤثر التجارب الزراعية فى الزراعة فى سنين عديدة تناهز حياة الإنسان على الأرض ، وزيادة على ذلك فالتجارب الزراعية كثيراً ما تكون صعبة كبيرة التكلفة بحيث لا يتيسر الانتفاع بها للفرد ، لكنها تكون عادة عظيمة الفائدة للمجتمع أو للدولة .

ولذا فتقوم الحكومات القومية عادة بالتجارب الزراعية على نطاق واسع وعلى أساس علمى وعلى أمد طويل ، وتنشر نتائج هذه التجارب مجاناً على الزراع بكافة الوسائل ، ولدى وزارة الزراعة المصرية كثير من مكاتب التجارب وحقولها ، وقد ضرب بعضها بسهم وافر فى ميادين التقدم العلمى، كما هو الحال فى التجارب الخاصة بالقطن والفاكهة ، ولهذا فإن الزراعة تتحول شيئا فشيئا إلى مهنة علمية يمارسها المتعلمون بنجاح ، وتستعين

الولايات المتحدة فى نشر الثقافة الزراعية بوكلاء الألوية County Agents ، الذين يتخذون من المديريات ميداناً لنشاطهم ومن المزارعين تلامذة لهم .

والمشكلة الراهنة فى الزراعة لا تتمثل فى اكتشاف حقائق زراعية جديدة بقدر ما تتمثل فى نشر الحقائق التى أمكن التوصل لها ، وهضمها والاستفادة منها ، ودون المرحلة الأخيرة صعاب كثيرة أهمها خواص التربة وارتفاع أثمان الأراضى وصعوبات النقل والظروف المناخية والمهارة الشخصية وغيرها .

٣ ــ الزراعة تخضع لقانون المنافسة الحرة Perfect Competition

يشترك فى إنتاج الحاصلات الزراعية عدد كبير جدا من الزراع ، وينتج كل منهم جزءا لا يذكر من المجموع ، فاذا رأى أحدهم أن يغير من إنتاجه ، فأثر ذلك على ثمن السلعة لا يكاد يذكر ، وهذا صحيح أيضاً فيما إذا رأى الزراع أن يغير طلبه لعوامل الإنتاج كالأيدى العاملة مثلا أو المخصبات .

وبعبارة أخرى فإن الزراعة تخضع لقانون المنافسة الكاملة Perfect Competition أى أن الزارع لا حول له ولا سلطة فى أثمان السلع الزراعية ، وعليه أن يقبل ثمن السوق صاغراً منقادا .

٤ ــ الزراعة تخضع لقانون التكلفه المتصاعدة Increasing Costs

والسبب الأساسى فى ذلك أن الأرض الخصبة ذات الموقع الحسن محدودة المساحة ، وإذا أريد زيادة الانتاج الزراعى فقد يؤدى ذلك إلى زيادة الكد فى استغلال الأرض أو الالتجاء إلى أراضى جديدة أقل خصوبة ، أو كلاهما معا ، أو استخدام عمال قليلى الخبرة الزراعية وبذا يسرى قانون الغلة المتناقصة على الأيدى العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى الضرورية للزراعة .

٥ ــ الانتاج الزراعى لا يتجاوب انخفاضا مع انخفاض الاسعار .

يتجاوب الإنتاج الزراعى زيادة مع الزيادة فى الطلب ، لكن تجاوبه مع انخفاض الطلب بطىء جداً ، وبعض هذا البطء يعود إلى أن الأرض عامل دائم ثابت ، لا تنفذ كالمناجم ولا يستهلك ، وتصبح غير عصرية كالآلات ، ويستمر استغلالها عادة ما دامت تغطى التكلفة المتغيرة Variable Costs ، وزيادة على هذا فكثيرا ما يملك الزارع الأرض ويغلها مع أولاده لنفسه فيصبح بذلك عاملا مستقلا .

اجر العامل المستقل .

والعامل المستقل من لا يتناول أجراً من مخدوم بل يعمل لحسابه كمعظم الزراع وكالأطباء والتجار والمحاسبين ، فعندما تهبط أثمان المنتجات الزراعية فيغلب أن يكون رد الفعل لدى الزارع أن يحافظ على انتاجه السابق أو يزيد منه ، اعتقادا أن هذا أجدى عليه من أن يترك حقله بورا ويروح باحثاً عن عمل آخر ، ولذا تهبط أثمان المحاصيل الزراعية فى الأزمات الاقتصادية هبوطاً عظيما ، ففى غضون المدة من سنة ١٩٢٨ — سنة ١٩٣٢ هبطت أثمان الكثير من الحاصلات الزراعية إلى قرابة النصف ، وانخفض بذلك دخل معظم الزراع انخفاضا كبيرا بحيث أصبح أقل من أجر العامل الصناعى غير الحاذق Unskilled ، بالرغم من اختفاء ظاهرة التعطل Unemployment بين الزراع ، لذا ناشد الزراع فى فرنسا وألمانيا (وهى من مستوردى المنتجات الزراعية عادة) ، الحكومة أن تنهض لحمايتهم بالحد من استيراد الحاصلات الزراعية ، وفى البلاد التى تصدر هذه الحاصلات كالولايات المتحدة ناشد الزراع الحكومة العون بإعانة التصدير ، فغلت كما أنها قيدت الإنتاج الزراعى حتى تتحسن الأسعار .

أما فى الصناعة والتعدين مثلا فالأمر مختلف اختلافاً تاماً ، فاذا انخفض

طلب الفحم انخفاضاً كبيراً انخفضت معه قيمة انتاج العامل ، ولكن فى معظم دول العالم يطالب العمال بمستوى للمعيشة خاص كحد أدنى، ويقاومون تخفيض الأجور تخفيضاً كبيراً ، وعلى هذا فكثير من المناجم تضطر إلى التوقف ويتعطل العمال ، فيقل عرض الفحم مما يمنع تدهور أسعاره تدهورا كبيراً ، كما أن القيمة الهامشية لإنتاج العامل تبقى مساوية لأجره بسبب تخفيض عدد العمال، وعلى العموم فإذا انخفض الطلب لسلعة زراعية — كالقمح مثلا — فهذا يخفض من إيراد زراع القمح ، أما انخفاض الطلب للفحم فإنه يسبب تعطلا بين بعض عمال مناجمه .

وكذا أجور عمال الصناعة فإنها أكثر ثباتاً من دخل الزراع ، والتعطل ظاهرة صناعية أكثر منها زراعية .

فالقاعـــدة فى الزراعة هى المزرعة العائلية ، وفى أشق أوقات الأزمات الاقتصادية لا يقبل الفلاح أن يترك مزرعته بسهولة ، للبحث عن عمل آخر ، ويفضل أن يستمر فى عمله الشاق بهمة قد تكون أكبر ، بالرغم من انخفاض الأسعار ، وحتى فى حالة المزارع المنتظمة حيث يعمل العمال بالأجر يصعب عليهم ترك العمل ويسهل عليهم قبول التخفيض الكبير فى أجورهم .

ولهذا ففى ازمنة الأزمات الاقتصادية لاينخفض الإنتاج الزراعى رغم تدهور الأسعار ، كما حدث فى المدة من سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٢ ، بينما انخفض الإنتاج الصناعى بمقدار الثالث تقريبا ، ولذا كان انخفاض الأسعار فى الأخير اقل بكثير من المنتجات الزراعية (شكل ٢ (ا) .

٦ — الزراع ينقصهم التعاون وتوحيد الكلمة

وفى كثير من البلدان يتمتع أصحاب الصـــناعات بنفوذ كبير قِبَل الحكومات ، مما يساعدهم على توجيه التشريع فى بلادهم بحيث يضمن لهم

أسعاراً وضرائب فى صالحهم أكثر مما يحصل عليه الزراع لحاصلاتهم .

كما أن الكثير من أرباب الصناعة يقومون بنشاطهم فى ميادين احتكارية ، لا ينافسهم فيها منافس كما هو الحال فى مرافق النقل كالسكك الحديدية

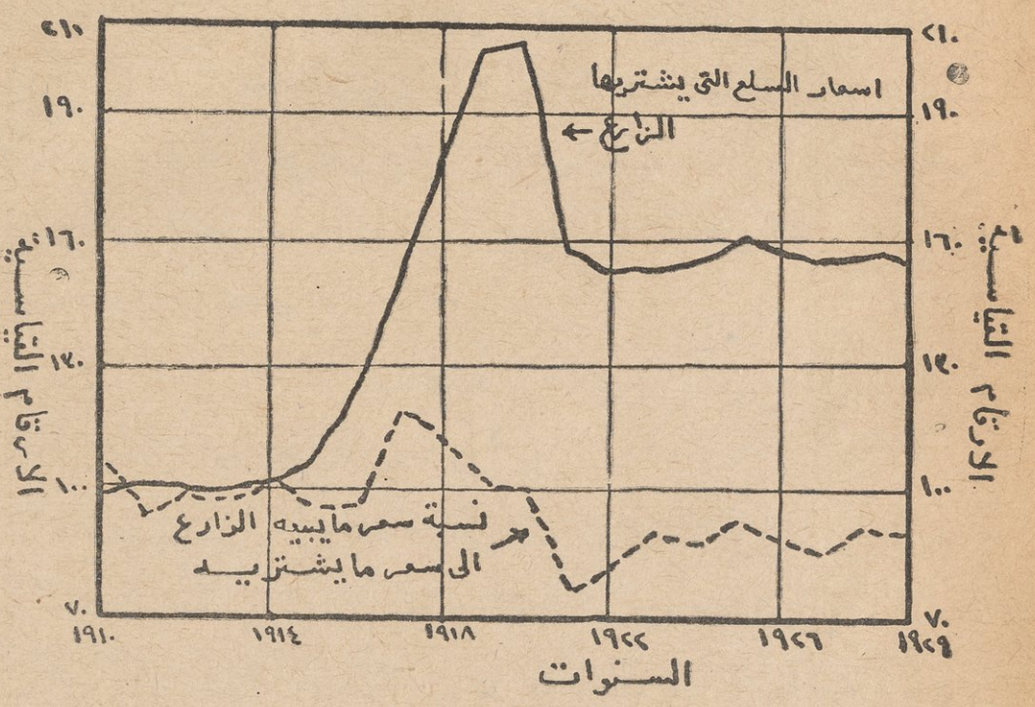

شكل ٢ (ا) يبين تطور الأسعار العالمية فى غير صالح الزراع

الخط البيانى المتصل يبين مدى ارتفاع أثمان السلع التى يشتريها الزارع ، والخط الآخر يلخص العلاقة بين أثمان السلع التى يبيعها الزارع (تحت خط ١٠٠ الذى هو متوسط الأرقام القياسية لسلع منتخبة فى المدة بين يولية سنة ١٩٠٩ وأغسطس سنة ١٩١٤) ، والسلع التى يشتريها الزارع (فوق خط ١٠٠) ، أى أن مستوى الأثمان فى الأولى انخفض كثيرا بعكسه فى الثانيه .

عن « الموقف الزراعى » الأمريكى ، ابريل سنة ١٩٣٠ .

البخارية والكهربائية وكذا فى المرافق العامة كشركات الغاز والكهرباء والمياه وكذا المؤسسات المصرفية . لكن المزارعين بحكم عملهم مفرقون منتشرون ، لا تجمعهم صلة قوية كالتى تجمع أرباب الصناعة ولا يسهل اتفاق كلمتهم وتوحيد جهودهم فى منظمات قوية كما يفعل المشتغلون بشراء منتجات الفلاح كالقطن والخبز والدقيق واللحم ومنتجات الألبان وكما يفعل المشتغلون ببيع ما يحتاجه الفلاح كالملابس والآلات الزراعية والسماد وغيرها (شكل ٢ (ب).

٧ — عنصر المغامرة كبير فى الزراعة.

تتأثر الزراعة بالعوامل الطبيعية أكثر مما تتأثر الصناعة ، إذ أن أساس العمل فيها انبات الحاصلات، وهذا يتأثر بالعوامل الجوية - وخاصة الحرارة

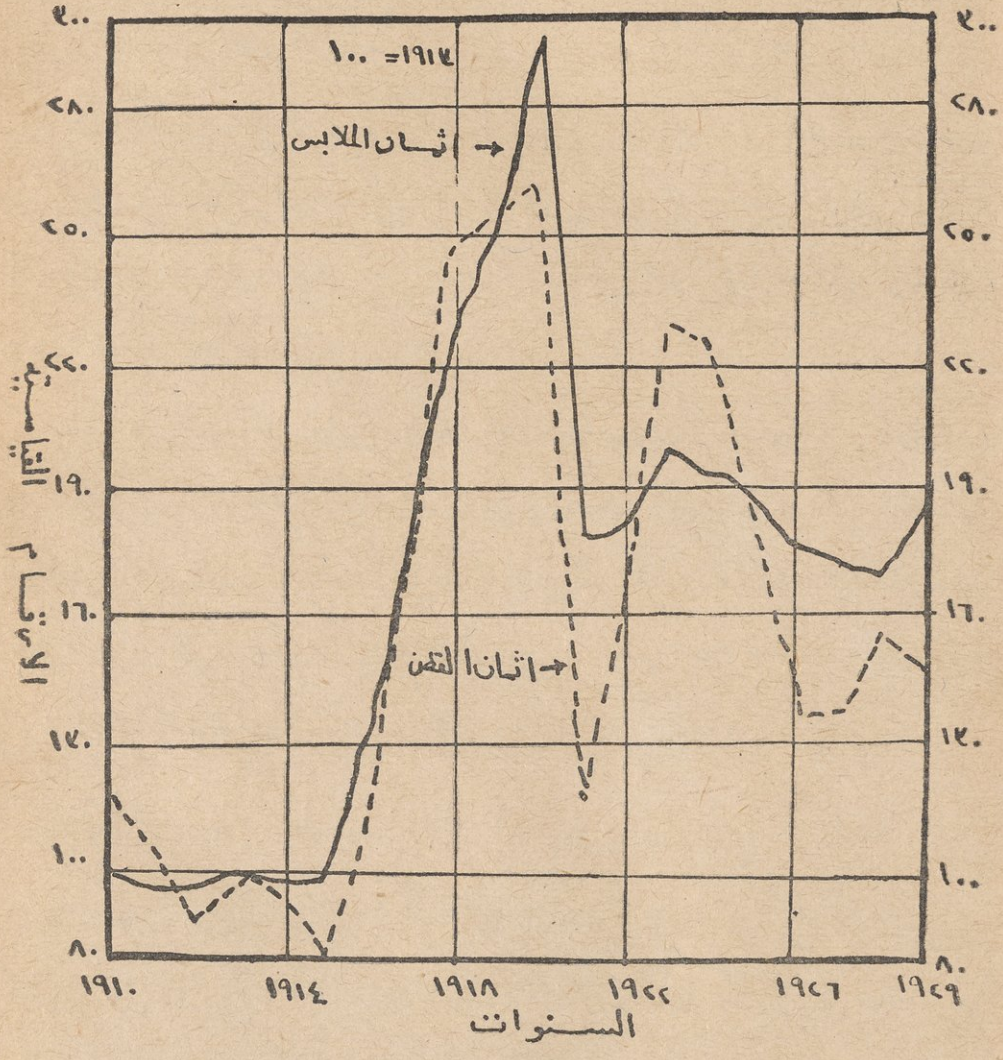

شكل ٢ (ب) — يبين تطور الأسعار العالمية فى غير صالح الزراع

فى المدة ١٩١٠ — ١٩٢٩ ارتفعت أثمان الملابس (التى يشتريها الزارع) بأكثر مما ارتفع ثمن القطن الخام (الذى يبيعه الزارع) ثم انخفضت بأقل منه .

عن نشرة المكتب الاحصائى للعمل التابع لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

والرطوبة - أكثر مما يتأثر بالتربة التى تتغلغل فيها جذور النبات ولو أن للتربة تأثيراً كبيراً أيضاً ، ولكل نبات شروط مناخية دقيقة يجب أن تتوفر

لنموه ، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد على ثباتها ، وهى عرضة للتغير الكبير السريع الضار بالنبات ، وعلى هذا فإن الزراعة فى اعتمادها الكبير على العوامل المناخية تختلف اختلافاً كبيراً عن الصناعة التى لا يتأثر انتاجها بالتغيرات الجوية ، بل بعدد قليل من العوامل الداخلية التى تخضع لسيطرة الانسان خضوعاً تاماً .

ولهذا يصعب على الزارع أن يتنبأ بمقدار انتاجه ، وذلك بسبب تغير الجو الذى لا سلطان لأحد عليه ، والذى يزداد تغيره فى المناطق الجافة والشديدة البرودة ، وهو أقل تأثيراً فى الحيوان (فى المناطق المعتدلة) منه فى أشجار الفاكهة .

ولهذا فإن العوامل الجوية (من جفاف وفيضان وصقيع وغيرها) وكذا الآفات الزراعية (كدودة القطن وصدأ القمح وأمراض الفاكهة وأمراض الحيوان وغارات الجراد) تجعل الزراعة عملا فيه الكثير من المغامرة والمخاطرة وتمنع إقامة توازن دقيق بين التكلفة الهامشية Marginal Cost والإنتاج الواقعى .

٨ — فترة الانتظار طويلة فى الزراعة Time Lag .

هناك فترة انتظار طويلة فى الزراعة بين بدء توظيف عوامل الانتاج وبين الحصول على الانتاج وأطول فترات الانتظار وأخطرها أثرا فى حاصلات الأشجار وحاصلات الحيوان ، فالذرة لا تثمر قبل ثلاثة أشهر والقمح لا يثمر قبل ستة أشهر والقطن قبل تسعة أشهر .

أى أن دورة الزارع الانتاجية طويلة بينما دوره الانتاج الصناعى قصيرة لأنها خاضعة لسلطان الانسان .

فصاحب الصناعة يقـــوم بصناعة سلعة لسوق حاضره أى أنه يورد بضاعة لطلبات تلقاها . فإذا ماقضى تعهداته بالنسبة لهذه الطلبات ولم

يعد لديه طلبات أخرى ، فهو يتوقف عن العمل أو يغلق مصنعه أو منجمه ، أو على الأقل يحد من انتاجه ، لكن الفلاح فى زراعته لا يلبى طلبات تلقاها أى أنه لا ينتج لسوق حاضرة بل مستقبله وهو لا يعلم كيف ستكون حال العرض أو الطلب أو الأسعار عند نضوج محصوله ، أثمار أشجاره أو انتاج حيوانه .

ولو سلمنا فرضا أنه يعلم ماستكون عليه السوق المستقبلة فإنه ليس من الميسور إيقاف انتاج حديقة للفواكه أو حظيرة للحيوان بمثل السهولة فى ايقاف الآلات فى المصنع أو فى منجم ، والزارع إذا أراد زيادة انتاج منتجات الألبان مثلا فهو مضطر للانتظار سنة حتى تلد أبقاره وسنتين أخريين حتى تجرى ألبان نتاجها ، ومثل هذا صحيح فيما يختص للحوم ، وكذا بثمار الفاكهة وغيرها ، فشجرة التفاح لا تصل إلى ذروة الانتاج قبل بلوغها سن العاشرة ، وشجرة البن لا تبدأ فى الإثمار قبل السنة الخامسة من زرعها ، وتواصل الانتاج لعشرين سنة أو أكثر ،

وشجرة المطاط لا تنتج قبل السابعة من عمرها وتواصل الانتاج طيلة عمرها الطويل .

وعلى ذلك فاذا ارتفع ثمن أحدهذه المنتجات الزراعية ، فقد يغرى هذا الارتفاع الزراع ، كوحدة واحدة ، بزيادة انتاجهم منها زيادة كبيرة جداً ، وقد يبقى الثمن مرتفعاً بضع سنوات بسبب فترة الانتظار ، وفى خلال هذا يواصل الزراع زيادة الانتاج ، وهم فى هذا يعملون متفرقين دون تشاور فيما بينهم ، وعندما يبدأ الإنتاج الكبير فى الظهور فى السوق بكميات تتزايد شيئاً فشيئاً ، يهبط ثمن السلعة هبوطاً كبيراً .

وعند ذلك فقط قد يدرك الزراع ، كوحدة واحدة ، خطأ سياستهم ، فيأخذون فى تخفيض الإنتاج تخفيضاً كبيراً جداً ، وبعد انقضاء بضع

سنوات تظهر نتيجة هذا التخفيض فى الانتاج ، فيرتفع الثمن ارتفاعا حاداً ، فتبدأ الدورة ثانية من جديد .

وهذه هى النظرية العنكبية Cobweb Theorem التى تقشعر منها الأبدان.

وإذا كان العرض أكثر مرونة من الطلب ، فقد يزيد التذبذب فى مداه مع مرور الوقت .

فاذا بدأنا بمرحلة التوازن Equilibrium Situation التى يكون فيها الطلب مساوياً للعرض ، يلتقى خطى الانتاج والثمن فى وسط الشكل عند التقاء خطى العرض والطلب (شكل ٣) ، فاذا انخفض الانتاج إلى نقطة ١ على خط الانتاج ، (التى تعادل نقطة ١ على الخط البيانى للعرض) يرتفع الثمن إلى نقطة ١ على خط الثمن (التى تعادل النقطة ٢ على الخط البيانى للطلب) .

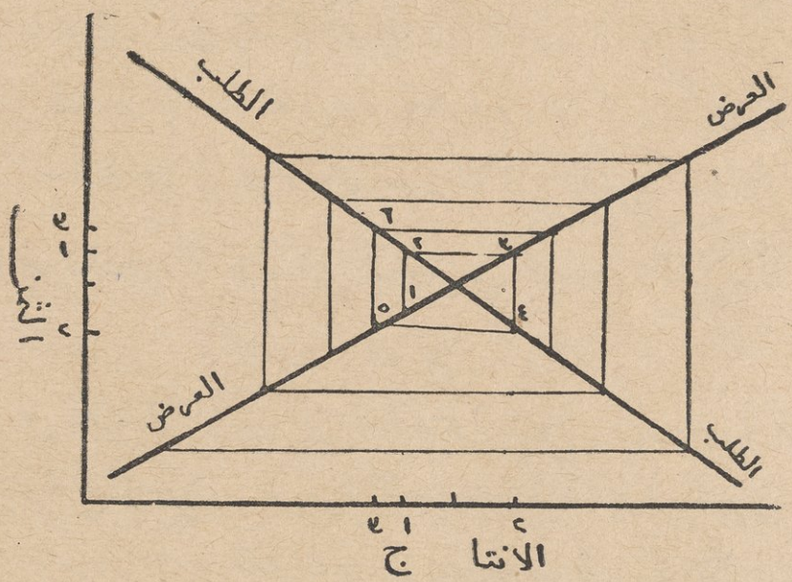

(شكل ٣) يبين النظرية العنكبية

إذا انخفض الانتاج الزراعى من نقطة تقابل خطى العرض والطلب إلى ما يحاذى نقطة ١ على الخط البيانى العنكبى المتصل فى وسط الشكل ، ثم يرتفع الثمن إلى نقطة ٢ على هذا الخط البيانى فيزيد العرض من نقطة ٢ إلى نقطة ٣ على الخط البيانى ، فينخفض الثمن من نقطة ٣ إلى نقطة ٤ على الخط البيانى ، فيقل الانتاج من نقطة ٤ إلى نقطة ٥ عليه ، فيرتفع الثمن من نقطة ٥ إلى نقطة ٦ عليه ، وهكذا دواليك . (ملاحظة : صل النقطتين بخط يوازى الخط ٤ـ٥ ويقع أسفله)

وارتفاع الثمن إذ ذاك يغرى الزراع برفع الانتاج ، وهم فى ذلك يعملون متفرقين دون تشاور فيما بينهم ، فيبدأ الانتاج فى التزايد ، بعد انقضاء فترة الانتظار التى تفرضها الطبيعة ، ويظهر فى السوق بكميات متزايدة شهراً بعد شهر أو سنة بعد سنة ، حتى يصل إلى نقطة ٢ على خط الانتاج (التى تعادل نقطة ٣ على الخط البيانى للعرض) ، فينخفض الثمن إلى نقطة ٢ على خط الثمن (التى تعادل نقطة ٤ على الخط البيانى للطلب) .

وانخفاض الثمن إذ ذاك ، يدفع الزراع ، وهم يعملون كعادتهم متفرقين ، إلى الحد من انتاجهم فى المستقبل ، بحيث أنه بعد انقضاء فترة من الزمن[1] ، ينخفض الانتاج الكلى إلى نقطة ٣ على خط الانتاج (التى تعادل نقطة ٥ على الخط البيانى للعرض) ، فيرتفع الثمن إلى نقطة ٣ على خط الثمن (التى تعادل نقطة ٦ على الخط البيانى للطلب) ، وهكذا إلى ما لا نهاية .

وبالطبع ما هذه النظرية العنكبية إلا كابوس مخيف يحلم به الاقتصاديون ويتوهمونه ، أكثر مما هو حقيقة واقعة ، فالزراع يتعلمون إلى حد ما من تجاربهم السابقة ، إلا أنه من المحقق أن فترات الانتظار فى الزراعة تسبب حالة اضطراب وعدم استقرار كبيرة ، ويؤكد بعض الاقتصاديين أن دورات الانتاج الكبير جداً over-production والصغير جدا under-production هى حقائق واقعة ليس هناك سبيل إلى انكارها ، كدورة الأربع سنوات فى انتاج الخنازير فى انجلترا .

٩ — يصعب على الزارع تحديد التكلفة الهامشية Marginal Cost .

فى أغلب الأحيان يصعب أن يتحقق الفلاح مدى النقص أو الزيادة التى يتعين عليه إدخالها على تكاليفه المتغيرة Variable Costs ، إذا ما أراد

(١) هذه الفترة من الزمن ، التى تمر قبل تخفيض الانتاج ، تختلف عن فترة الانتظار المشار إليها فى الجملة السابقة ، التى تمر قبل رفع الانتاج .

أن يزيد أو ينقص إنتاج السلعة التى ارتفع ثمنها أو انخفض ، فالعرض فى حالة سلعة واحدة أكثر مرونة بكثير من العرض فى جملة الانتاج الزراعى بوجه عام ، وخاصة العرض الذى يترتب على انخفاض الثمن .

فالمزارع عادة لا تتخصص فى انتاج سلعة واحدة كالقمح ، أو سلعتين متصلتين كالضأن والصوف أو القطن والبذره ، بل تدرّ المزارع أرباحا من نواحى متعددة ، ففى الدنمرك مثلا يتمشى إنتاج البيكون (لحم الخنزير المقدد) مع الزبد ، فاللبن الرايب المتبقى من صناعة الزبد يطعم للخنازير ، وفضلات حيوانات اللبن تسمد الأرض التى تزرع بالبطاطس والبنجر ، وأطراف نبات البنجر يعطى غذاء للماشية ، والماشية تعيش على البرسيم وغيره من النباتات التى تعيد خصوبة الأرض بعد أن استنفذتها زراعة الحبوب والجذور ، وهذه الزراعة الأخيرة تضمن شغل أوقات الأيدى العاملة على مدار السنة .

ومن هذا يُرى مدى تشابك موارد الربح للفلاح ، فإذا رأى زارع أن يزيد من انتاج السلعة التى زاد طلبها ، فعليه ألا يدخل فى الحسبان ما طرأ على التكاليف المتغيره لهذه السلعة من زيادة أو نقص فحسب ، بل يجب أن ينظر إلى الآثار غير المباشرة إلى تترتب على تكاليف السلع الأخرى التى تنتجها المزرعة بالتناوب مع هذه السلعة ، سواء كانت تلك الآثار فى صالح الزارع المختلط أم لا ، ولكن يصعب تقدير ذلك ، ولو أنه من الأهمية بمكان .

* * *

وليست هذه المظاهر النسع كما قلنا خاصة بالزراعة ، لكنها تتوفر فى بعض الصناعات أيضا ، فالصناعات التى تستخدم آلات متخصصه ضخمه طويلة الأمد Durable and Specific Equipment تطول فيها دورة

الانتاج وبذا تطول المدة اللازمة لكى يظهر فى انتاجها أثر انخفاض الثمن ، فمثلا عربات الترام ومصانع الغاز ومصانع الصلب والمناجم تواصل إنتاجها بالرغم من انخفاض الطلب كثيرا لمنتجاتها .

وبعض المهن كالتنقيب عن البترول والذهب يتوفر فيها عنصر المغامرة أكثر من الزراعة ، وإذا ساءت الظروف الجوية تتعطل مهنة البناء .

وبعض المنتجات الصناعية كالسفن (والأسلحة !) قد تطول فترة الانتظار فيها .

ولكن فى الزراعة تتوافر كل هذه المظاهر التسع مجتمعة .

الباب الرابع

الزراعة فى عالمنا الصناعى

أولا — التقدم الزراعى .

ا — المكننة المتزايدة .

ب — تأثير المكننة فى الانتاج الزراعى .

١ — الاثار المباشره فى انتاج المزرعة .

٢ — الاثار غير المباشره فى توزيع منتجات المزرعة والحصول على لوازمها .

٣ — أثر العلم فى الزراعة (من حيث التربة ، والنبات والحيوان ، والاستفادة من المزرعة بوجه عام) .

ثانيا — مشكلة الزراعة الحديثة .

ا — العرض التاريخى .

ب — مظاهر المشكلة .

حـ — أسباب المشكلة .

١ — الاختلاف وعدم التجانس بين الزراعة والصناعة .

٢ — طلب المنتجات الزراعية .

ء — التلخيص .

هـ — وسائل العلاج .

أولا — التقدم الزراعى Agricultural Progress .

ا — المكننة المتزايدة Accelerated Mechanization.

المقصود بمكننة الزراعة الاستعانة بالماكينات ، وليس المقصود به استخدام العدد الآلية Tools ، وتعمل الماكينات بالقوى الحية كقوة الإنسان

جدول رقم ١ — عدد العمال الزراعيين ومقدار ونوع القوى المحركة (مقدرة بقوة الحصان) فى المزارع ونصيب العامل الزراعى منها فى سنة ١٨٥٠ و ١٩٠٠ و ١٩٣٠ و ١٩٤٠ فى الولايات المتحدة الامريكية.

الموضوع	١٨٥٠	١٩٠٠	١٩٣٠	١٩٤٠
		العدد بالمليون		
العمال الزراعيون	٧ر٣	١٠ر٤	١٠ر٥	٨ر٤
		مقدرة بآلاف الأحصنة		
القوى الحيوانية	٦ر٥	١٨ر٧	١٧ر٢	١٢ر٢
القوى الميكانيكية	٠٠٠	٤ر٣	١١٦ر٢	٢٢٠ر١
مجموع القوى الحيوانية والميكانيكية	٦ر٥	٢٣ر٠	١٣٣ر٤	٢٣٢ر٣
		مقدرة بقوة الحصان		
نصيب العامل الزراعى من المجموع	١ر٨	٢ر٢	١٣ر٧	٢٧ر٧

يبين الجدول ١ - أن الحيوانات كانت مصدر القوى المحركة فى القرن التاسع عشر فى مزارع الولايات المتحدة.

٢ — ان الآلات الميكانيكية أصبحت مصدر القوى المحركة فى القرن العشرين.

٣ — أن القوى الميكانيكية قد زادت زيادة هائلة، بينما تناقصت القوى الحيوانية تناقصا تدريجيا.

٤ — ان نصيب العامل الزراعى قد تضاعف بمقدار اربع عشرة مرة فى مدة قرن تقريبا

والحيوان، أو بقوى الطبيعة كقوة الريح أو المياه المتدفقة أو البخار أو الكهرباء، ويمكن أن يقال أن الزراعة تميزت فى القرن الثامن عشر بالاستعانة بالنوع الأول أى الماكينات التى تعمل بالقوى الحية، وخاصة قوى الحيوان، وفى القرن العشرين تميزت الزراعة بالاستفادة من النوع الثانى الذى تحركه

القوى الطبيعية ، ويبين الجدول رقم ١ التناقص المستمر فى القوى الحيوانية (مقدرة بقوة الحصان) التى كانت تعمل فى مزارع الولايات المتحدة الأميركية ، والتزايد المدهش فى القوى الطبيعية التى زادت من ٤,٣ مليون فى سنة ١٩٠٠ إلى ٢٢٠,١ مليون (حصان) فى سنة ١٩٤٠ ، وعلى أساس نصيب الفرد كانت الزيادة من ٠,٤ إلى ٢٦,٣ حصان فى نفس المدة .

ويجب ملاحظة الحقيقة الواضحة من الجدول وهى تزايد استخدام القوى تزايداً متزايداً فى الزراعة ، فقد استلزم ارتفاع نصيب الفرد من ١,٨ حصان إلى ٢,٢ مدة نصف قرن (١٨٥٠ – ١٩٠٠) ، واستلزم الارتفاع من ٢,٢ إلى ١٢,٧ (أى ١٠,٥ حصان للعامل) مدة ثلاثين سنة ، ولكنه لم يمر إلا عشر سنوات فقط ليرتفع الرقم بمقدار ١٥,١ أخرى للعامل الواحد ، فوصل نصيبه بسرعة إلى ٢٧,٨ .

ب – تأثير المكننة فى الانتاج الزراعى .

Mechanization and Farm Production

لا يتسع المقام هنا لتحليل آثار مكننة الزراعة ، لأن هذا يستغرق مجلدات ، ولذا سنكتفى هنا بتلخيص أهم هذه الآثار ، وسنقتصر فى البحث عن الآثار المفيدة دون غيرها .

وهذه الآثار المفيدة تقع فى ثلاث أجزاء :

١ – الآثار المباشرة فى إنتاج المزرعة نفسه أى فى العمل نفسه الذى يُؤدّى على المزرعه .

٢ – الآثار غير المباشرة فى توزيع منتجات المزرعة والحصول على لوازمها .

٣ – أثر العلم فى الزراعة (من حيث التربة ، والنبات والحيوان ، والاستفادة من المزرعة بوجه عام) .

١ – الآثار المباشرة للمكننة فى الإنتاج نفسه :

(ا) أن أوضح آثار الاستعانة بالماكينات هو زيادة إنتاج الفرد، إذ أن الإنسان – إذا عاونته القوى الميكانيكية فى تحريك المعدد والآلات ذات التصميم العلمى لغرض خاص – يمكنه تأدية عملا أكثر بكثير من إنسان يعمل مستعيناً بقوة عضلاته فقط .

(ب) استعمال الماكينات يوفر الأيدى العاملة ويخفض التكلفة وخاصة إذا أحسن تقدير نفقات شرائها وصيانتها .

(ج) استخدام الماكينات « يعبىء » Mobilizes قوى الفلاح أو « يعده »، أى يمكنه من خدمة مساحة أكبر فى مدة خاصة ، أو خدمة مساحة خاصة فى مدة أقصر . ولهذه التعبئة نتائج كثيرة نذكر منها اثنتين على سبيل الاستشهاد :

الأولى : أن الزارع « المعد » بالماكينات قد يؤدى فى ٢٤ ساعة ما يؤديه زارع غير معد فى عشرة أيام ، يضاف إلى هذه الأيام العشر اقتصاد فى وقت الحصاد يبلغ ثمانية أيام ، وهذه الثمانى عشرة يوماً تطيل موسم الزراعة للزارع « المعد » ، مما يهيىء له فرصة أوسع فى اختيار حاصلاته .

الثانية : أن أمطار الربيع قد تعطل الزارع « غير المعد » إلى درجة يتعذر عليه معها بذر الحبوب، مما يضيع عليه فرصة محصول كامل ، بينما يتمكن زميله الزارع « المعد » من زراعة محصوله فى الوقت المناسب رغم التأخير الذى قد تفرضه الأمطار غير المنتظرة ، وفى الواقع قد تمكن بعض الزراع من الحصول على محصول ثالث ، بعد أن أفسدت الفيضانات أو الأمطار الغزيرة أو غيرها من العوامل محصولهم الأول والثانى .

(د) تمكن الماكينات الزارع من أن يبنى المصاطب Terraces (لزراعة سفوح التلال) ، وأن يحفر القنوات والمصارف وغيرها،

مما يساعده على المحافظة على خصوبة التربة وعلى الاستفادة على أكمل وجه من موارد المياه ، كما أن المضخات الآلية تسهل له عمليات الرى والصرف على نطاق واسع .

(ه) قد تؤدى الماكينات العمل المطلوب باتقان أكثر مما تؤديه الأيدى ، مما يساعد الزراع على التحكم فى جودة انتاجه .

(و) تساعد الماكينات على الكفاية فى مقاومة الآفات الزراعية ، والسرعة فى ذلك مع انخفاض التكلفة .

(ز) تساعد الماكينات على عدم ضياع المنتجات الإضافية By-products ، وعلى الاستفادة من المحاصيل الفاسدة التى تضيع عادة هباءً منثوراً بغير الماكينات .

(ح) توفر الماكينات التى تعمل عمل الحيوان (كالجرارات) الأرض اللازمة لغذاء الحيوان ، فتستعمل هذه الأرض فى أغراض أخرى منتجة .

(ط) تستخدم الماكينات فى تحويل الطاقة غير الحية إلى حرارة وضوء مما يساعد على العناية بالماشية والحاصلات (كادارة معامل أفراخ الكتاكيت وغيرها) .

٢ ــ الآثار غير المباشرة للمكنكة فى توزيع منتجات المزرعة وفى الحصول على لوازمها .

(ا) تساعد الطرق الزراعية والحديدية والمائية والجوية على ضمان وصول المحصول إلى الأسواق القريبة والبعيدة ، والسرعة فى ذلك ، ولهذا نتائج عديدة ، أهمها أن انخفاض تكاليف النقل قد يؤدى إلى اتساع أسواق السلعة ويترك فائضا نقدياً أكبر فى جيب الفلاح ، وباتساع الأسواق وغزو أسواق أخرى جديدة تزيد المنافسة ، كما يزيد الطلب للسلع التى ينتجها

إقليم خاص ، وقد تكون السوق البعيدة هى المجال الوحيد لتصريف سلعة خاصة ينتجها إقليم خاص ، كما هو الحال فى أسواق لانكشير والهند واليابان لتصدير القطن المصرى ، كما أن النقل البرى السريع قد يخلق أسواقاً جديدة للمواد الغذائية والأزهار والخضراوات المبكرة Primeurs السريعة التلف ، كما هو الحال فى سواحل شمال أفريقية والرفيرا الفرنسية حيث تنقل بالطائرات وبقطارات سريعة خاصة إلى الأسواق الهائلة فى باريس وبروكسل وامستردام ولندن . وطرق النقل هذه مزودة بوسائل التبريد الخاصة ، التى تناسب كل سلعة .

(ب) وعلى هذا الغرار يساعد توفر طرق النقل الجديدة الزارع فى الحصول على مستلزماته فى وقت أقصر وبتكلفة أقل .

٣ — أثر العلم فى الزراعة (من حيث التربة ، والنبات والحيوان ، والاستفادة من المزرعة بوجه عام):

فيما يختص بالتربة :

(ا) يؤدى التزويد العلمى للتربة بالمخصبات إلى أعادة خصوبتها أو الاحتفاظ بتلك الخصوبة أو زيادتها .

(ب) يعمل العلماء على البحث عن نباتات جديدة ، من بينها ما يعيد خصوبة التربة ، وهذه النباتات الجديدة أصلح للنمو فى بعض الأنواع الخاصة من التربة من المحاصيل القديمه وكذا فى بعض الأجواء الخاصة شديدة البرودة أو عظيمة الجفاف ، مما يؤدى إلى انتشار الزراعة فى أراضى أخرى جديدة ، لم يمكن استغلالها من قبل .

فيما يختص بالنبات والحيوان :

(ا) تؤدى جهود الباحثين فى علم النبات وعلم الحيوان إلى استعانة الفلاح برصيد أكبر من كل منهما .

(ب) ساهم المشتغلون بتوليد النبات وتهجين الحيوان فى زيادة الإنتاج الزراعى زيادة كبيرة ، كما أن فصائل النبات والحيوان الكبيرة المقاومة تنجح فى المناطق القليلة المزايا ، ويعتبر اكتشاف مِندِل لقوانين الوراثة Mendel's Laws of Heredity وزيادة تفهم علم التوليد وتطبيقه على الزراعة أهم العوامل التى أدت إلى زيادة الإنتاج الزراعى ، تلك الزيادة التى تدعو إلى الإعجاب والدهشة فى العصر الحاضر ، ومما يزيد فى أهمية هذا العامل أن الزيادة فى الإنتاج لم يصاحبها زيادة كبيرة فى تكلفة الإنتاج المباشر ، وفى الواقع من الملاحظ أن تكلفة الوحدة من وحدات الإنتاج تنخفض مع زيادة وحدات الإنتاج ، ونظراً لأن الكشوف العلمية الزراعية كثيراً ما تقوم بها الحكومات ، فإنها تكون عادة فى متناول الفلاح بدون مقابل إذا ما أبدى استعداده لتقبلها .

ولنضرب مثلا هنا كيف يؤثر العلم بشكل غير مباشر معقد ، فالقمح المستنبط hybrid قد زاد من غنى الفدان كما أنه سهل استخدام الماكينات لحصاده ، وذلك لأن هذه الماكينات يجود عملها إذا كانت سنابل القمح على ارتفاع متساوٍ من سطح الأرض تقريباً ، وهى الصفة التى تتوافر فى قمح الهايبرد ، المستنبط علمياً .

(ح) العناية بالحيوانات ومقاومة أمراضها وكذا تحسين أسباب ووسائل تغذيتها .

فيما يختص بالاستفادة من المزرعة بوجه عام :

(ا) الدورة الزراعية ووسائل العزق والحرث وخدمة الأرض ترفع كثيراً من الإنتاج الكلى للمزرعة فى مدة خاصة من الزمن ، إذا نفذت على أساس علمى .

(ب) مما يساعد على الزيادة أيضاً تطبيق الطرق العلمية فى الاقتصاد الريفى Agronomy وفى إدارة المزرعة بوجه عام .

ثانياً — مشكلة الزراعة الحديثة .

مما تقدم لا يسع الفاحص إلا الإعجاب بنتائج تقنين عوامل الانتاج وتعاونها Ralionalization فى الزراعة ومكنتها فى عصرنا الحاضر ، أو ليس من عظائم الأمور تخفيض العمل الجثمانى المضنى مع زيادة انتاج العامل معا فى وقت واحد ، وكسب أراضى جديدة تزرع فيها الحبوب الغذائية ، وتوسيع مجال الاختيار فى أنواع المحاصيل ، وتحسين فصائل النبات وسلالات الحيوان ، ومكافحة أمراضها بشكل ناجح ناجع ، وفتح أسواق جديدة كبيرة للمنتجات الزراعية ، وبالاضافة إلى كل ما ذكر الترفيه عن الفلاح ومعاونته على التخفيف مما يعانيه من السأم والضجر ، والوحدة والعزلة ، التى قد يشعر بها فى حياته الزراعية ، مع تهيئة الفرص الثقافية والصحية له وغيرها من نعائم ورفاهية مدنيتنا الصناعية ؟؟

إن هذه الأسئة تحمل بين طياتها عناصر الإجابة عليها .

ورغما عن كل فهذا ، فقد قاست الزراعة فى العشرين سنة التى تخللت الحربين العالميتين الشىء الكثير ، بحيث يمكن أن يقال أنها ما بقيت على قيد الحياه إلا بفعل التنفس الصناعى ، وزيادة على ذلك فإن مستقبل الزراعة لا يمكن أن يوصف بأنه باسم مشرق ، وخاصة إذا ما مددنا البصر فيما وراء سنى الانتعاش الزراعى الحاضر التى جاءت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

١ — العرض التاريخى .

كان أول ظهور الأزمات الزراعية على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الأولى ، وهذا البؤس الناشىء من كفاح البشر الأبدى ضد مشكلة الجوع

جاء نتيجة لنجاح الانسان فى حل تلك المشكلة ، وهذا من المتناقضات !

دأب الإنسان طيلة قرن من الزمان أو أكثر على استخـــدام الماكينات فى الزراعة ، كما أن الكشوف العلمية قد ساهمت بنصيب وافر فى نجاح الزراعة ، وكانت الأمور تسير فى الظاهر سيرا يدعو إلى التفاؤل ، فقد أنتجت أوربا من فدان الأرض أكثر من ذى قبل ، وزودت سكانها الملايين بكميات متزايدة من الطعام الصحى ، كما دخلت عن طيب خاطر مشتريه فى أسواق البلاد الواقعة فيما وراء البحار ، التى ازدهرت زراعتها بفضل ازدياد الطلب ازديادا متصاعدا فى الأسواق الخارجية والأسواق المحلية ، فكيف أدى هذا النجاح والهناء إلى ذلك الفشل والبؤس ؟

يمكن أن يقال أن ذلك الفشل جاء نتيجة لاختلال التوازن وسوء التعاون بين تتجير الحاصلات الزراعية من جهة ، وبين مكنكة الزراعة وتقنينها Ralionalization من جهة أخرى ، وتتجير Commercialization الزراعة يقصد به أن نجاحها وبقاءها يصبحان رهنا بسوق ما ، وهذا الاعتماد على سوق خاصة عمل ناجح ، مادامت قوى التوازن تؤدى عملها فى موازنة العرض والطلب ، فسر المشكلة الزراعية قد يتمثل فى خطين من الخطوط البيانية يمثلان حقيقتين هامتين متغيرتين مع الزمن ، أحد الخطين يمثل ازدياد الانتاج الزراعى فى العالم الغربى ، وخاصة فى الدول المصدرة الكائنة فيما وراء البحار ، فهذا الخط البيانى فى ارتفاع مستمر ، والخط الآخر يبين نسبة تزايد عدد الناس الذين يشترون المنتجات الزراعية لاستهلاكها ونسبة تزايد قوتهم الشرائية Purchasing Power ، وبعد أن ارتفع الخط الأخير ارتفاعا حاداً فى غضون القرن التاسع عشر ، أخذ فى الانبساط فى غضون القرن العشرين ، لدرجة أن عدد السكان فى بعض البلاد قد توقف عن الزيادة وتوقف تزايد القوة الشرائية ، وتقاطع الخطان البيانيان فى مكان ما أبان

الحرب العالمية الأولى ، مما زعزع الأسس الهامة التى تقوم عليها التجارة العالمية فى المنتجات الزراعية ، ومما ساعد كثيراً على زعزعة هذه السوق واضطرابها وانتقاضها انتشار زراعة القمح فى نفس الوقت فى أراضى المراعى القارية الكبيرة بفضل استخدام الماكينات ، وكذا الثورة الزراعية فى أوربا التى قامت على أساس التقدم العلمى .

وقد واصلت الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين واستراليا توسعها الزراعى مدة عشرات من السنين دون أن تبدو آثار سيئة لذلك التوسع ، بل بالعكس كانت الدلائل تنبىء عن وصول الانسان إلى التطور الاقتصادى المنشود الذى كان فى صالح كل من المنتج والمستهلك ، فكانت التكلفة منخفضة لأن قيم الأرض كانت منخفضة ، وكانت التربة خصبة ، وازدادت الصادرات ، كما توسعت المدن الكبيرة ونمت ، وتضاعفت الصناعات ، عدة مرات ، وبدا المستقبل مزدهراً باسماً .

وبصفة خاصة تعتبر المدة ١٨٩٥ — ١٩١٤ العصر الذهبى للزراعة الأميريكية ، فارتفع انتاج المزارع فى الولايات المتحدة بمقدار ٥٠٪ ، وارتفع الانتاج الصناعى ١٥٠٪ (مقابل ٥٠٪ فى المدة ١٩٢٠ — ١٩٣٩) بينما كانت تسير أوربا على السياسة المحافظة القديمة .

وجاءت الحرب الأولى فكانت وبالا على أصحاب المصالح الزراعية فيما وراء البحار ، ولكن مدة الحرب لم تطل ، وسرعان ما تلاها الانتعاش الذى جاء فى أعقاب الحرب الأولى ، فتوسعت الزراعة الأميريكية توسعاً لم يحدث من قبل ، وخاصة فى السهول العظمى Great Plains ، وكانت أسواق أوربا التى دمرتها الحرب تستوعب الكثير من فائض أمريكا الزراعى .

ثم حلت الكارثة على حين غره ، فانهارت الأسعار وقل الطلب

وانتقضت الأسواق ، وبدت العلة مرضاً طويل الأمد ، فزاد الفائض الزراعى وتُرك فى الأرض ليفسد ، وواجهت الافلاس ولايات بأكملها فى كندا وكذا مزارع كثيرة فى الولايات المتحدة .

ومن خطل الرأى أن نُنحى باللائمة على الحرب الأولى ، فما كانت إلا عاملا أسرع بالعالم الزراعى إلى الكارثة وزاد من أخطارها ، ولكن العلة الأساسية كانت أبعد عمقاً من ذلك ، وكانت جذورها متعلغلة ومختفية فى باطن الأنظمة القائمة ، وسبَّب ذلك الاختفاء بعض العوامل المضادة التى كانت تعمل فى اتجاه معارض ، وهى ازدياد الصادرات والتصنيع السريع وارتفاع قيم الأراضى وأخيراً الانتعاش الذى سببته الحرب ، فبينما تتمثل جذور مشكلة المزرعة فى زيادة انتاج بلاد العالم العربى ، إلا أنه يمكن تتبع تلك الجذور فى خارج تلك البلاد المصدرة ، أى فى زيادة الانتاج أيضاً فى أوربا ، وساعد على تعقيد المشكلة نمو الروح القومية بين دول أوربا والخوف من الحرب ، مما دفع هذه الدول إلى الالتجاء إلى سياسة الاكتفاء الذاتى استعدادا لما يكنه المستقبل من حروب أخرى ، يضاف إلى هذه الأسباب القيود التى وُضعت على التجارة الدولية بعد الحرب وزادت شيئا فشيئا ، وكذا اضطراب العملة فى دول كثيرة وأمور أخرى .

وعلى العموم فيمكن للزراعة التجارية أن تنجح فى حالة ما إذا انسعت أسواق السلع الصناعية بنسبة أكبر بكثير من اتساع الزراعة نفسها ، ولكن تلك الأسواق الصناعية كانت تعانى من مرض عضال ، فنسبة تزايد الصناعة فى الولايات المتحدة فى المدة سنة ١٩٢٠ — ١٩٣٩ كان الثلث فقط من الزيادة فى المدة ١٨٩٥ — ١٩١٥ .

ورب قارىء يتساءل ، كيف يعانى العالم من زيادة الانتاج الزراعى وتضخمه بينما يعيش الملايين من الناس فى عوز وحاجة وفاقة ؟ والحقيقة

أن هذه الحجة - على قوتها - ما هى إلا حجة نظرية ، إذ يرجع هذا الوضع الشاذ - الزيادة والنقص معاً جنباً إلى جنب - إلى ضعف روح العطف البشرى والتعاون الانسانى بين بلاد العالم .

ب - مظاهر المشكلة Symtons :

كانت مشكلة الزراعة القديمة هى الحصول على ما يكفى لطعام الإنسان، أما مشكلة الزراعة الحديثة فهى الحصول على عدد كاف من المستهلكين الذين تسمح ظروفهم الاقتصادية بدفع تكلفة الانتاج ، وذلك لأن الزراعة بمعاونة قوى خارجية - تنتج من الحاصلات الزراعية أكثر مما تتطلب الأسواق بسعر الانتاج ، فهى مشكلة الوفرة ومشكلة عدم التوازن ، مشكلة الوفرة لتوفر المحصول فى بعض الأقطار ، بينما تنتشر المجاعة وقلة التغذية والنقص فى الملبس والمسكن فى أقطار أخرى ، وهى مشكلة عدم التوازن لأن الزارع يبيع فائضه بأسعار منخفضة ويشترى حاجياته بأسعار مرتفعة .

وأشد أعراض العلة الزراعية فى الأقطار ذات الفائض الانتاجى هى قلة إيراد الزراع . بالمقارنة مع إيراد المشتغلين بالصناعة ، سواء كانت هذه الصناعة أولية أو ثانوية ، ويوضح هذا الفارق الكبير فى الإيراد الجدول الآتى (جدول رقم ٢) :

جدول ٢ — الدخل الصافى للفرد من المزارع والدخل للفرد من غير المزارع فى الولايات المتحدة فى المدة سنة ١٩٢٩ و ١٩٤٥ (بالدولار).

السنة	دخل الفرد		الرقم القياسى لدخل الفرد	
	فى المزارع	فى غير المزارع	فى المزارع	فى غير المزارع
١٩٢٩	٢٢٣	٨٧١	١٦٦	١٧٩
١٩٣١	١١٤	٦٠٥	٨٥	١٢٤
١٩٣٣	٩٣	٤١٩	٦٩	٨٦
١٩٣٥	١٥٩	٥٤٠	١١٨	١١١
١٩٣٧	١٩٧	٦٧١	١٤٧	١٣٨
١٩٣٩	١٧٣	٦٦٣	١٢٩	١٣٦
١٩٤١	٢٥٣	٨٥٠	١٨٦	١٧٤
١٩٤٣	٥٢٢	١٢٥٠	٣٨٤	٢٥٧
١٩٤٥	٥٨٥	١٢٩٤	٤٣١	٢٦٦

يبين الجدول كيف أن دخل المشتغل بالصناعة كان فى الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٣٢ سنة أمثال دخل المشتغل بالزراعة ، وفى سنة ١٩٤٢ كان ثلاثة أمثاله .

الرقم القياسى سنة ١٩١٠ — ١٩١٤ = ١٠٠

ويتراوح الفرق بين أكثر من ١٠٠ فى المائة فى سنة ١٩٤٥، عند ما ساعدت ظروف ما بعد الحرب على الانتعاش الزراعى بشكل لم يسبق له مثيل ، كما ساعد على ذلك الانتعاش سياسة الحماية الحكومية للزراع، وبين ٥٠٠ فى المائة فى سنة ١٩٣٢ عندما هوت أسعار الحاصلات الزراعية تحت ضغط الأزمة العالمية بأسرع مما انخفضت العوامل الأخرى التى تتحكم فى الدخل .

ويوضح الجدول أيضاً ظاهرة عدم الاستقرار Instability الذى يميز الدخل الزراعى Farm Income ، ومما يلاحظ أن الأرقام القياسية للدخل الزراعى للفرد تتراوح بين ٥٥ ، ٤٣١ ، أى بنسبة ١ : ٨ ، بينما تتراوح الأرقام القياسية للدخل غير الزراعى للفرد بين ٨٦ ، ٢٧١ ، أى بنسبة ١ : ٣ أو أكثر قليلا ، وهناك طريقة أخرى تكشف عن ظاهرة عدم استقرار الإيراد الزراعى وهى التراوح فى « نسب التجارة » Terms of Trade ، ونسب التجارة هى الرقم القياسى لأسعار ما يبيعه الفلاح والرقم القياسى لأسعار ما يشتريه .

ويشعر الإنسان بالدهشة والجزع عندما يدرك معنى هذه الأرقام ، ولبيان ذلك المعنى نقول أنه فى سنة ١٩٣٧ كان فى الولايات المتحدة الأميريكية عشرة ملايين شخص يشتغلون فى مزارعها ، وعددها ستة ملايين مزرعة ، كما كان هناك عشرة ملايين شخص آخرون يعملون فى مؤسساتها الصناعية وعددها مائتى ألف مؤسسة ، وكان دخل الزراع العشرة ملايين يبلغ ٩ فى المائة من الدخل القومى الأمريكى ، بينما كان دخل الصناع العشرة ملايين يبلغ ٢٣ فى المائه من ذلك الدخل القومى .

هذا هو الموقف فى البلاد المنتجة المصدره ، أما فى البلاد المحتاجة المستوردة فإن أعراض المشكلة هى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ارتفاعا

فاحشا بسبب إضطراب الأنظمة التجارية والمالية وبسبب الإنتاج الزراعى غير الاقتصادى فى ظل الحواجز الجمركية وغيرها من الصعاب الناشئة من ازدياد الضرائب وتحول الموارد الزراعية إلى الصناعات الحربية .

(ح) أسباب مشكلة الزراعة .

١ — التنافر والأختلاف بين الزراعة والصناعة .

Incompatibility of Agriculture and Industry

هذا التنافر والاختلاف بين الزراعة والصناعة احد الأسباب الرئيسية للمشكلات الزراعية ، وقد قدمنا فى الفصل السابق خصائص الزراعة وكيف أنها تسير على مبدأ المنافسة الكاملة ، وكيف تعتمد على عوامل الطبيعة وعلى طبائع الحيوان والنبات ، وكيف أن الزراعة تتميز بفترة الانتظار ، وبتفرق كلمة المشتغلين بها وتباعدهم ، وبصعوبة تقدير التكلفة الهامشية وغيرها وغيرها .

وكل عوامل الضعف الباطنية هذه تظهر واضحة فى عصرنا الحديث الذى شُدّت فيه الزراعة إلى عجلة الصناعة فى نظام التبادل الحاضر ، الذى تتحكم فيه الصناعة وتملك زمام الموقف وتقود الزراعة وراءها ، وتسير الأخيرة مستسلمة راضخة ، راضية أو كارهة .

وبدت عوامل الضعف المشار إليها فى الزراعة فى الماضى والحاضر ، ففى الماضى كانت الزراعة عمليه عقيمة لا تتصف بالكفاية ، وكان إنتاج الفرد قليلا ، ومستوى معيشة المشتغلين بها منخفضا . وكانت الزراعة عاجزة عن حل مشكلة الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية ، وكان الزراع يقفون مكتوفى الأيدى فى مواجهة الجدب المحصولى وما يتبعه من مجاعات ، أى كانت الزراعة تعانى من علة القلة ، أما فى الحاضر وقد أوثقت الزراعة

فى عجلة الصناعة واستخدمت الآلات واستعانت بتقنين عوامل الإنتاج، فقد أصبحت مهنة حذق وكفاية، وزاد إنتاج الفرد زيادة كبيرة، وبذا فاصبحت الزراعة تعانى من علة الوفرة.

وكما قدمنا، تسير الزراعة على نظام المنافسة الكاملة، وذلك لأن عدد المنتجين فيها كبير جداً، يفوق بكثير عدد المشتغلين بأى مهنة أخرى فى العالم، ويتسلم السوق منتجات الزراع فى كميات تختلف فى الحجم والنوع وموعد الوصول وغيرها، تُنتج كلّ كمية وحدة واحده صغيرة هى عائلة الفلاح عادة.

وهنا تبرز أهمية الوسطاء Middlemen بين الزارع والمستهلك، ويلعب الوسطاء دوراً خطيراً، يتمثل فى تصنيف المحصول الواحد، وفرزه وتقسيمه إلى درجات متساوية الجوده، وتجميع هذه الدرجات المتشابهة، وتوجيهها طبقاً لطلبات السوق، وكثيراً ما يتحتم على الوسطاء أن يؤدوا عمليات صناعية أولية لتجهيز السلعة الزراعية قبل تصديرها لأسواق الاستهلاك، كطحن القمح أو حفظ الخضروات واللحـــوم والفاكهة، ولذا فعدد الزراع الكبير لايتعامل مع عدد كبير مماثل من المستهلكين، بل يتعامل مع عدد محدود من المشترين والوسطاء، الذين يسهل عليهم التعاون والتكتل، مما يضعف مركز الزارع فى أسواق البيع (شكل ٢ «ا»، وشكل ٢ «ب»).

ولقد قيل «أن الزراعة آخر معقل من معاقل المنافسة الحرة فى أمريكا»، لكنها فى الحقيقة إحدى المهن القليلة المتبقية فى العالم التى لاتزال تتعثر فى قيود الأوضاع القديمة للمنافسة الحرة، ولا تتمتع بمزايا المنافسة المقيدة والاحتكار [1].

---

(١) وفى هذا المقام يجب أن نذكر أن مما يزيد مركز الصناعة فى السوق قوة على قوة، حقوق الاختراع Patents والأنظمة التكتلية كالكارتل والترست وغيرها Cartels, Trusts ونظام الشركات التى تسيطر على شركات أخرى Holding Companies والشركات المحدودة المسئولية Limited Liability، مما لايتوفر فى الزراعة.

شكل ٤ — بيان اتجاهات الأسعار والانتاج فى الزراعة والصناعة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٢

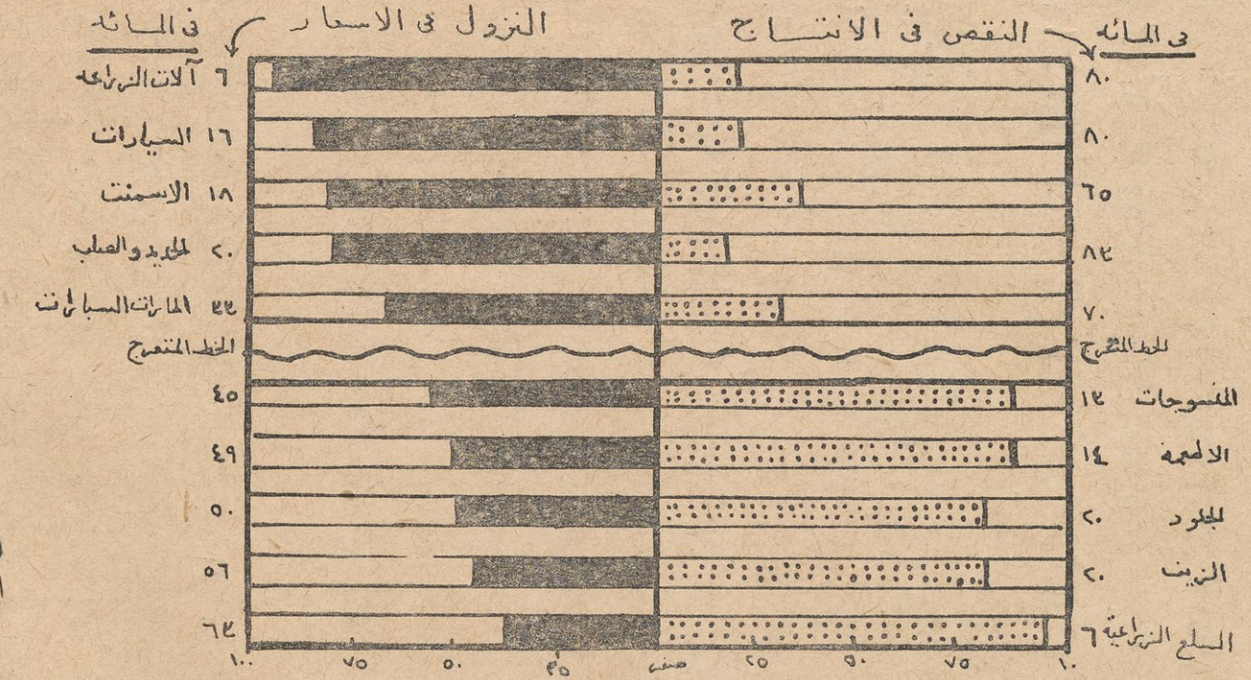

(عن مصلحة الزراعة الأميركية

لا تتمتع الزراعة بمزايا الاحتكار بل تعانى من نظام المنافسة الكاملة ، فلا يقل انتاجها مع انخفاض الأسعار ، كما يحدث فى الصناعة ، مما يسبب تدهور أسعار المنتجات الزراعية ، بأكثر من أسعار المنتجات الصناعية ، فالشكل يبين الزراعة وبعض الصناعات الزراعية أسفل الخط المتعرج ، وفيها انخفضت الأسعار بأكثر من انخفاض الانتاج ، ويبين الشكل فوق الخط مجموعة من الصناعات المعدنية التى تعتمد على القوى الطبيعية وعلى الصناعة أكثر مما تعتمد على العمل اليدوى ، وفى المجموعة الثانية انخفض الانتاج أكثر مما انخفضت الأسعار .

AUC - LIBRARY

ويبين (شكل ٤) بوضوح سوء المصير الذى جرته المنافسة الحرة على الزراعة فى عالمنا الصناعى الحاضر إبان الأزمة الاقتصـــادية العالمية Great Depression التى عمت العالم فى سنى ١٩٢٩ — ١٩٣٣ ، ويجب تفهم الشكل جيدا ، فهو مقارنة بين الآلات الزراعية والسلع الزراعية ، تبين الاختلاف بينهما ، وهذه المقارنة عظيمة القيمة فى الإيضاح ، ولو أنها ليست مقارنة علمية إلا إلى حد محدود ، لأنه من خطل الرأى — كما قلنا فى الأبواب السابقة [١] — أن نعقد مقارنة بين فرع من فروع الصناعة وبين الزراعة مجتمعة كمهنة واحدة ، ولذا فقد انتخبنا فى الشكل عدداً كافيا من أنواع الصناعة تمثل الصناعة فى مجموعها ، حتى يمكن مقارنتها مع « السلع الزراعية » التى تمثل الزراعة فى مجموعها ، ولمواجهة هذا العيب فى المقارنة ، ولبيان عدم سلامة الوضع بين انخفاض أسعار السلع الزراعية وعدم انخفاض إنتاجها ، نقدم الجدول الآتى (جـــدول رقم ٣) الذى يبين ازدياد مساحة الأراضى المحصولية فى الولايات المتحدة إبان الأزمة العالمية ، إذ رفع الزراع من مساحة محاصيلهم بالرغم من تدهور أسعار هذه المحاصيل.

---

(١) راجع صفحة ١٩ .

جدول ٣ — يبين مساحة الأراضى المحصولية فى الولايات المتحدة فى السنوات ١٩٢٤ — ١٩٣٤ (بملايين الايكرات 000,000 acres).

السنة	مجموع مساحة ٤٦ محصولا
١٩٢٤	٣٥٣,٠
١٩٢٧	٣٥٨,٣
١٩٢٩	٣٦٣,١
١٩٣٠	٣٦٨,٢
١٩٣١	٣٧٢,٤
١٩٣٢	٣٧٦,١
١٩٣٣	٣٧٢,٤
١٩٣٤	٣٣٩,٣

يبين الجدول كيف أن مساحة الحاصلات لاتتغير كثيراً مع تغير الأسعار فى العالم فالأرقام متقاربة كثيرا ويجب مقارنة هذا الثبات بالتغير الكبير فى الانتاج الصناعى تبعاً لتغير الأسعار كما هو موضح بالشكل رقم ٥ ، أما النقص الكبير فى المساحة سنة ١٩٣٤ فناشىء عن القيود التى حددت بها الحكومة الأميريكية المساحات المنزرعة ابتداء من سنة ١٩٣٣ ، وبالرغم من هذه القيود فقد أخذت الفضلات الزراعية فى التراكم حتى الحرب الثانية ، ويرجع بعض السبب فى ذلك إلى ارتفاع غلة الفدان .

فعند ما فقدت الزراعة القديمة العائلية استقلالها بضياع اكتفائها الذاتى ، وتحولت إلى زراعة تجارية تعتمد على السوق فى تصريف فائضها وفى الحصول على حاجتها ، برزت إلى الوجود علاقتان حسابيتان لهما أعظم الأثر فى سعادة الفلاح أو شقائه ، أحدهما نسبة ثمن بيع منتجاته إلى تكلفة انتاجها (ويدخل فى تكلفة انتاجها مصروفات الفلاح) والثانية هى نسبه الأسعار التى يبيع بها الأسعار التى يدفعها كمستهلك .

والأثمان التى يبيع بها يجب أن تغطى أثمان شراء وصيانة المزرعة ، بما فيها فائدة النقود التى يستعيرها لشراء وإصلاح المزرعة . وكذا العدد والآلات والحيوانات وكذا البذور والأسمدة والوقود والكهرباء ، وكذا السلع الاستهلاكية والخدمات الشخصية اللازمة له ولعائلته .

وتتوقف حصيلة البيع على عاملين : الكمية والثمن ، وفى الظروف العادية يلاحظ أن هناك علاقة سلبية Negative Correlation بين العاملين ، فكلما زادت كمية ما يبيعه الفلاح فى الجملة كلما نقص الثمن ، أى الكمية والثمن ينقصان من بعضهما البعض إلى درجة خاصه [1] ، وليس من الضرورى أن يتمثل هذا الانتقاص والتعارض فى كل عملية بمفردها ، لكنه يتمثل فى حالة بالذات وكذا فى النتيجة الإجمالية .

ولكن مما يؤسف له أنه كثيراً ما تعجز حصيلة ما يبيعه الفلاح عن تغطية نفقات المزرعة ، إذا حسبت هذه النفقات على أسس علم المحاسبة الحديث ، أى أنه فى أوقات الأزمات الزراعية وانخفاض الأسعار ينعم سكان الدول

---

(١) راجع ص ١٧ رقم ٢ .

الصناعية (التى تستورد عادة المنتجات الزراعية) على حساب شقاء المزارعين وزوجاتهم وأولادهم فى البلاد الزراعية ، كما أشار إلى ذلك اللورد ستامب الانجليزى شارحا لمواطنيه الظلم الذى كان يحيق بسكان أوكرانيا بروسيا إبان الأزمة العالمية (وكانت انجلترا إذ ذاك تستورد القمح من أكرانيا) نتيجة لهذا الوضع .

وربما يتساءل القارىء لم لا تهاجر الأيدى العاملة الزراعية إلى المدن ، فراراً من هذا الوضع الذى تتدهور فيه الأسعار ويستمر الانتاج عاليا كما هو وبذا ينحدر إيراد الزارع ؟

والإجابة أنه لا يحدث من هذا إلا القليل ، وكما قلنا سابقا يقوم العمل فى المزرعة على أساس العائلة ، وقليلا ما يهجر الفلاح مزرعته لقلة إيرادها باحثا عن عمل آخر ، ومما يزيد من خطورة هذا الموقف أن السكان فى الريف يتزايدون أكثر من سكان المدن ، ففى الولايات المتحدة سنة ١٩٤٠ كان مجموع الأطفال لكل ١٠٠٠ من الأمهات ٣٩٨٤ للريفيين الزراعيين و٣٢٠١ للريفيين غير الزراعيين و ٢٨٤٦ لسكان المدن .

ولذا فقد كان الزراعيون فى الولايات المتحدة الذين يحصلون على ٩٪ من الدخل القومى سنة ١٩٣٧ يعولون ثلث أطفال الولايات [١] .

إلى هذه المرحلة كان اهتمامنا فى البحث موجها بصفة خاصة إلى عوامل العـــرض ، وسنبحث الآن عوامل الطلب التى تزيد مشكلة الزراعة صعوبة وتعقيداً .

---

(١) راجع صفحة ٤٧ .

١ — طلب المنتجات الزراعية Demand for Farm Products

يعانى الطلب للمنتجات الزراعية من علل كثيرة أهمها :

(ا) انخفاض الأسعار والمرونة الدخلية للطلب .

(ب) الاتجاهات الزمنية التى تؤثر تأثيراً سيئا فى طلب الفرد .

(ج) عدم الاستقرار فى القوة الشرائية للمستهلك الناشئة عن عدم استقرار الأحوال الاقتصادية (كالدورات التجارية)

(د) منافسة بعض المنتجات الصناعية للسلع الزراعية .

(ا) انخفاض الأسعار والمرونة الدخلية للطلب :

Income Elasticity of Demand

المقصود بالمرونة الدخلية للطلب ، أن الطلب قد يزيد لبعض السلع مع زيادة دخل الفرد ، وقد ينقص مع نقصه ، ونظراً لأن معظم منتجات المزرعة من الأطعمة ، وهى ضرورة للإنسان لاغنى عنها ، فطلب الأطعمة فى أغلب الأحيان غير مرن بالنسبة لكل من الثمن والدخل ، أى أن انخفاض أثمان الأطعمة عامة لا يزيد كثيراً من الطلب لها ، وارتفاع أثمانها لا يقتطع كثيرا من الطلب لها ، ولو أن المرونة تزيد فى سلع زراعية خاصة ، فاللبن مثلا ينخفض الطلب له كثيرا إذا ارتفع سعره ، ولكن على العموم المرونة الدخلية لطلب المنتجات الزراعية صغيرة جدا ، بمعنى أنه إذا ارتفع دخل العائلة فان نسبة مايخصص للطعام من ميزانية العائلة تنخفض باستمرار .

والمعنى المطلوب من تناقص أهمية الطعام أن الطلب للمواد الزراعية يختلف عن الطلب للمواد غير الزراعية، فالثروة لا تزيد شهية الإنسان للطعام، لكنها تزيد من رغبته فى منتجات غير زراعية لا عداد لها، وعدد الفلاحين اللازمين لإنتاج مقدار خاص من سلعة ما فى تناقص مستمر (بسبب زيادة إنتاج الفرد الناشئة من مكنكة الزراعة)، كما أن الدور الذى تلعبه الزراعة فى الدخل الوطنى تتناقص أهميته مع ارتفاع الدخل الوطنى، وللمحافظة على التوازن بين العرض والطلب، يجب أن تنكمش الزراعة انكماشا نسبيا أو مطلقاً أو كلاهما معا.

(ب) الاتجاهات الزمنية التى تؤثر تأثيرا سيئا فى طلب الفرد.

Secular Trends :

وليس هذا كل الأمر، فان الانتقال المهنى للأيدى العاملة من العمل الجثمانى خارجا فى الخلاء إلى العمل فى المؤسسات الذى يحتاج إلى اجهاد ذهنى أكثر مما يحتاج إلى اجهاد جثمانى، يؤدى هذا إلى اقتطاع استهلاك الفرد من الطعام، ويساعد على هذا الاقتطاع الانخفاض فى نسبة تزايد السكان فى البلاد الصناعية، وكذا التغير فى نسب أعمار السكان Age Composition.

(ح) عدم الاستقرار فى القوة الشرائية للمستهلك.

Consumer Purchasing Power

يتأثر الطلب لمنتجات الزراعة بفعل عدم الاستقرار بين العمال الصناعيين، إذ أنه فى أوقات الجزر الاقتصادى تنتشر البطالة بينهم كثيرا.

(د) منافسة بعض المنتجات الصناعية للسلع الزراعية :

تنافس المنتجات الصناعية فى عدة حالات المنتجات الصناعية ، وهناك أمثلة تاريخية كثيرة على هذا ، فالاصباغ النباتية (كالنيلة والكينا) كثيراً ما تنافسها الاصباغ الصناعية التى تستخرج من قار الفحم ، والصودا المعدنية كثيراً ما تحل محل الصودا النباتية ، والمطاط الصناعى قد بلغ إنتاجه الآن نصف إنتاج المطاط الطبيعى فى العالم ، والأحبال الحديدية تنافس الأحبال القنبية ، والشموع المصنوعة من مشتقات زيت البترول تحتل مكان الشموع الشحمية ، والرايون والنايلون ينافسان القطن والحرير الطبيعى .

(ء) التلخيص :

من كل ما تقدم يتضح أن هناك ظاهرتين أساسيتين للمشكلة الزراعية منذ سنة ١٩٢٠ وهما :

١ — عدم استقرار الدخل الزراعى الناشىء عن تقدم الصناعة وانتشارها وتقلباتها مع مرور الزمن .

٢ — انخفاض متوسط دخل المشتغلين بالزراعة ، مما يدل على أن عددهم أكبر مما يجب ، وهذا الموقف ناشىء من استخدام الآلات فى الزراعة ومن الاستعانة بالعلم فى زيادة الإنتاج الزراعى .

وترجع هاتان الظاهرتان إلى الأسباب الآتية المجتمعة فى الزراعة : وهى المرونة المنخفضة للعرض وخاصة فى حالة انخفاض الأسعار ، والضغط الخارجى الناشىء عن التقدم العلمى والفنى ، كما أن إدخال الآلات قد أضاف ملايين الأفدنة إلى الرقعة الزراعية وكانت سابقاً يشغلها النبات اللازم لإطعام الحيوانات التى حلت الآلات محلها ، وكذا انخفاض الأسعار والمرونة الدخلية لطلب المنتجات الزراعية ، والناقص فى طلب الفرد للأطعمة ،

وتحول الطلب عن بعض المنتجات الزراعية إلى أخرى صناعية ، وأخيراً تناقص نسبة تزايد السكان فى البلاد الصناعية .

(هـ) وسائل العلاج .

وكل هذه الأسباب تجعلنا نعتقد أن حل المشكلة الزراعية يتمثل فى زيادة إنتاج الصناعات الأولية والثانوية زيادة كبيرة مطردة ، بحيث تمتص الصناعات العدد الزائد من الأيدى العاملة فى الزراعة ، وبذا يرتفع نصيب الفرد من الإنتاج الزراعى حتى يعادل نصيب الفرد فى غير الزراعة من نواحى الحياة الإنتاجية الأخرى .

فمن الواضح أن الزراعة لا يمكن أن تحل مشكلتها بنفسها ، فجذور مشكلة الزراعة تتأصل خارج نطاقها ، كما أن مدى استقلال الزراعة واعتمادها على نفسها ضئيل ، فالزارع يعتمد اقتصاديا على سوق لا قوة له عليها ولا سلطان ، وماليا يعتمد على البنوك والمؤسسات وأصحاب الاقطاعيات الأغنياء والحكومات ، وفنياً يعتمد على الصناعة .

ويبدو أن هناك نوعان من الوسائل لعلاج المشكلة الزراعية :

الأول: وسائل سريعة قصيرة الامد Quick, Short-run Remedies كالإعانات الحكومية للزراع والمساعدات فى المحافظة على الأسعار وتخفيض المساحات الزراعية ، وكلها وسائل طارئة تخفف من حدة المشكلة تخفيفاً وقتياً .

الثانى : وسائل بطيئة طويلة الأمد Slow, Long-run Remedies وأهمها — كما قلنا — زيادة إنتاج الصناعات الأولية والثانوية زيادة مطردة ثابتة بحيث تمتص الصناعات العدد الزائد من الأيدى العاملة الزراعية فى العالم أجمع ، كما يجب محاربة الدورات التجارية والصناعية ، والحد من سلطة المؤسسات الاحتكارية .

الباب الخامس

الحاصلات الزراعية

القمح - الأرز - القطن - المطاط

الفصل الأول

القمح

١ — أهمية القمح بالنسبة للحبوب الغذائية .

٢ — نشأة القمح وأنواعه الرئيسية .

٣ — الشروط المناخية للقمح :

أ — التربة

ب — الحرارة

حـ — المطر

٤ — أقاليم انتاج القمح فى العالم .

٥ — الموقف القمحى الحاضر .

أ — فى العالم

ب — فى القطر المصرى .

٦ — الموقف القمحى فى المستقبل .

أ — فى العالم .

ب — فى القطر المصرى .

٧ — تجارة القمح الدولية

ا — التجارة الحرة والتجارة المقيدة .

ب — اتفاقية القمح الدولية (الايوا) .

حـ — تجديد اتفاقية القمح سنة ١٩٥٣ .

ء — أثر تدخل الايوا فى تجارة القمح الدولية .

٨ — أسعار القمح .

١ — أهمية القمح بالنسبة للحبوب الغذائية .

القمح أهم حبوب الغذاء ، ويزداد استهلاكه مع ازدياد سكان العالم ، البالغ عددهم ٢٤٣٠ مليون فى أول يناير سنة ١٩٥٣ ومع الارتفاع المستمر فى مستوى المعيشة العالمية ، ومن وجهة كمية الانتاج يزيد القمح عن الأرز وعن الذرة ، ومن حيث الحبوب الأخرى يحتل الدخن Millet بأنواعه مكانة خاصة ، إذ هو الطعام الأساسى الأهلى للشعوب التى تقطن معظم المناطق المدارية وشبه المدارية الأقل مطر فى قارتى آسيا وافريقية .

ويبين الجدول الآتى إنتاج العالم من حبوب الغذاء الأساسية الأربع بالمقارنة مع سنوات ما قبل الحرب الثانية ، وما يدخل من كل منها فى التجارة الدولية :

جدول ٤ — انتاج العالم من حبوب الغذاء الاساسية والصادر منها

بملايين الاطنان المترية

	متوسط السنوات ١٩٣٤/٣٨		١٩٥١	
	الانتاج	الصادر منه	الانتاج	الصادر منه
القمح	١٦٧,٧٠	١٨,٣١	١٩٠,٩٠	٢٥,٨٢
الذرة	١٠٧,٠٠	١٠,٢٠	١١٢,٤٢ (١٩٥٠)	٤,٢٢
الأرز	١٥١,٢٠ (بدون الاتحاد السوفيتى)	٧,٩٠	١٥١,٣٠ (بدون الاتحاد السوفيتى)	٤,٨٠
الشيلم	٤٦,٠٠	١,٠٠	٤٣,٣٨ (١٩٥٠ بما فيه ٢٥,٥ مليون طن متوسط الاتحاد السوفيتى ١٩٣٤/٣٨	٠,٩٩

يبين الجدول كيف أن انتاج القمح أكبر بكثير من الحبوب الأخرى ، كما أن نسبة ما يدخل منه فى التجارة الدولية كبيرة أيضاً .

ومن وجهة التجارة الدولية تختلف هذه الحبوب الأربع اختلافا كبيرا فى أهميتها ، فتزيد اهمية القمح زيادة كبيرة جدا ، إذ ما يدخل منه فى التجارة الدولية يقرب من سبع انتاجه وتستورده حوالى خمسين دولة فى العالم ،

ولو أن الدول المصدرة له لا تتجاوز أربعا أو خمسا ، ومع أن كميات الأرز والذرة التى تدخل فى التجارة الدولية كبيرة إلا أن الجهات التى تستورد هاتين السلعتين محدودة فى العدد .

ويبين الجدول الآتى أهمية صادرات القمح بالنسبة لجملة صادرات الحبوب الدولية ، مبينا بنسب مئوية (جدول رقم ٥) :

جدول ٥ — يبين أهمية القمح فى التجارة الدولية بالنسبة لصادرات الحبوب فى العالم فى سنة ١٩٣٤ / ١٩٣٨ و ١٩٤٦ — ١٩٥٠

السنة	النسبة المئوية لصادرات كل غلة إلى مجموع صادرات الحبوب فى العالم				
	القمح	الذرة	الشيلم	الأرز	مجموع صادرات الحبوب
١٩٣٤ / ١٩٣٨	٤١	٢٤	٢	٢٣	١٠٠
١٩٤٦	٦٨	١١	٢	٨	١٠٠
١٩٤٧	٦٤	١٦	٢	٨	١٠٠
١٩٤٨	٦٤	١٢	٣	٩	١٠٠
١٩٤٩	٦٠	١٣	٤	١٠	١٠٠
١٩٥٠	٥٩	١٣	٢	١٢	١٠٠

هناك حبوب أخرى كالشوفان والذرة

يبين الجدول أزدياد اهمية القمح فى التجارة الدولية ، إذ ارتفعت صادراته من ٤١ ٪ قبل الحرب الثانية الى ٥٩ ٪ فى سنة ١٩٥٠ من مجموع صادرات الحبوب فى العالم.

٢ ــ نشأة القمح وأنواعه الرئيسية .

كان القمح ينمو بشكل برى فى الهضاب الواقعة فى أعالى الدجلة والفرات ، كما كان طعاماً أساسياً عند قدماء المصريين قبل أربعة آلاف سنة ، وهناك من الأدلة ما ينبىء أن القمح كان معروفاً فى سويسرا فى العصر الحجرى . وهناك أنواع متعددة منه ، استنبطت لتوافق شروط خاصة فى بيئات محلية ، ولكن من الممكن تمييز مجموعتين منفصلتين منه :

(ا) القمح الشتوى :

ويزرع فى الخريف ويبقى فى الأرض مدة الشتاء ، ثم ينبت فى الربيع ويحصد فى أواخر الصيف .

(ب) القمح الربيعى :

ولا يزرع قبل الربيع ويكون مائلا للحصاد فى موعد حصاد القمح الشتوى .

٣ ــ الشروط المناخية للقمح :

(ا) التربة :

التربية الغرينية الثقيلة Heavy Loam أو الصلصالية الخفيفة Lightclay أوفق أنواع التربة للقمح ، ولو أن التربة الرملية الخفيفة والطباشيرية والصلصالية الثقيلة قد تعطى محاصيل جيدة إذا كانت غنية بالمواد الغذائية للنبات . ويجب أن يكون صرف الماء سهلا ، وأحسن أراضى القمح ذات سطح متموج كما هو الحال فى البرارى بكندا ، بشرط أن تكون صالحة لاستخدام آلات الحرث والبذر والحصاد ، والأراضى السوداء فى الاستبس الأوربية والبرارى الاميريكية تنتج قمحاً من النوع الممتاز ، بسبب فيض التربة بالمواد النتروجية السوداء الناتجة عن أعمال الحرائق المتتابعة فى الغابات .

والقمح نبات مجهد للأرض ، ولذا يحتاج إلى تسميد منتظم أو إلى اتباع دورة زراعية ، بعد أن تُستنفذ المواد الغذائية في الأرض البكر .

والأسمدة الصالحة هي سلفات النشادر والنترات وسماد المزارع .

شكل ٥ - يبين الأراضي الصالحة للقمح والأراضي المزروعة فعلا .

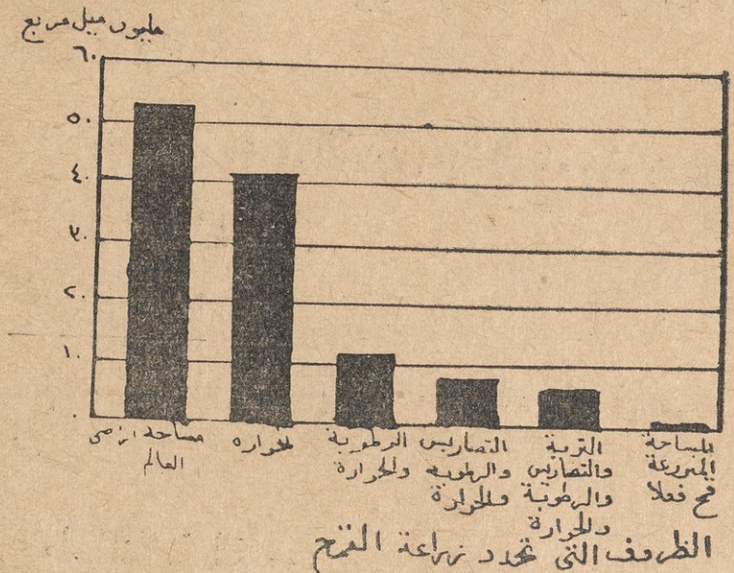

عن ا.ا. بيكر

(شكل ٥)

يبين الشكل أن حوالى عشر مساحة العالم صالحة لزراعة القمح ، ولكن لا يزرع منها بالقمح إلا أقل من ربعها .

ب - الحرارة .

والمناخ أهم من التربة فى زراعة القمح (شكل ٥) ويجب أن تتوافر الرطوبة والبرودة الحقيقية فى الفترة الأولى من حياة النبات ، كما يجب أن يكون الجو دفئا وصحوا عند بدء ظهور السنابل ، التى تزداد حبوبها حجما إذا توافر قليل الرطوبة إذ ذاك ، وأخيراً يجب أن يكون الجو صحواً مشمساً

وقت الحصاد ، والأنواع الشتوية من القمح تزرع فى الجهات التى لا يكون برد الشتاء فيها قارسا ، كما هو الحال فى انجلترا فلا تتجمد البذور ، والأنواع الربيعية تزرع فى الجهات التى يشتد فيها برد الشتاء ، كما فى البرارى الكندية وفى الأقاليم المدارية ، وخاصة فى الجهات الموسمية يعدل الفلاح مواسم البذر والحصاد بحيث توافق الظروف المناخية المحلية ، فتبذر الحبوب بعد الأمطار الموسمية ، وتنمو أثناء الشتاء ، وتنضج وتحصد قبل أن تؤثر فيها حرارة الصيف الشديدة ، وعلى هذا فالقمح هناك نبات شتوى .

ومن حيث درجة الحرارة فان خط ٦٠ ف للحرارة المتساوية فى يولية يعين الحد الاقصى الشمالى للقمح ، ويجب ألا تقل درجة الحرارة عن ٦٠ ف مدة تسعين يوما بعد نهاية الصقيع ، حتى يتم نضج المحصول .

حـ — المطر .

ومن حيث المطر فان أراضى القمح العظيمة تتميز بأمطار تتراوح بين ١٥ - ٣٥ بوصة فى السنة ، وقد يرتفع الحد الاقصى زيادة عن ذلك . لكن الحد الاقصى العادى فى الهند هو ٤٠ بوصة ، وقد ينخفض الحد الادنى إلى ١١ بوصه ، كما هو الحال فى برارى كندا حيث تزداد كمية الماء عند ذوبان جليد الشتاء فى الربيع ، وحيث يستعين القوم بوسائل الزراعة الجافة .

ويتوقف على المناخ نوع وصفة حبة القمح ، فقمح الأراضى الدافئة الجافة كأراضى البحر الأبيض والأراضى الموسمية المدارية قمح صلب ، والأنواع الأميريكية حمراء ، والاسترالية بيضاء ، وتصنع العجائن كالمكرونة من الأنواع الصلبة ، وعند أختيار البذور يفضل منها ما كان وفير الغلة ، يقاوم الآفات . صلبا ناصع البياض .

وتصلح أراضى الأعشاب القارية Continental Grasslands للقمح صلاحية فائقة لهذا وبسبب أمطار الربيع الخفيفة ، وفى استراليا تتمتع

أحسن أراضى الحنطة بأمطار سنوية تتراوح بين ٢٠ - ٣٠ بوصه .

٤ — أقاليم إنتاج القمح فى العالم :

أوربا :

من الأمور التى تسترعى النظر أن قارة أوربا (حتى دون أن نأخذ فى الحسبان الاتحاد السوفيتى) تنتج فى الظروف العادية كميات وافرة جداً من القمح ، تقدر بأكثر من ٤٠ مليون طن ، إلا أن أوربا كلها تستهلك أكثر مما تنتج ، ويقدر ذلك بحوالى نصف إنتاج العالم . ولذا تضطر عادة إلى الاستيراد ، وقد بلغ مجموع ما استوردته أوربا سنة ١٩٥١/٥٢ بـ ١٤,٤ مليون طن وهو يساوى واردات باقى العالم كله .

وهناك مساحات هائلة من القمح تزرع سنوياً فى فرنسا وإيطاليا وهضبة المسيتا الاسبانية ورومانيا وفى غيرها من الجهات المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط ، وفى هذه الجهات الأخيرة تزرع أنواع القمح الصلب ، إلا أنه نظراً لجفاف هذه الجهات فإن غلة الفدان ليست مرتفعة . وكان إنتاج دول الدانوب وأسبانيا وألمانيا وبولندا وتركيا سنة ١٩٥٢ أكبر منه فى السنة السابقة ، وفى فرنسا وإيطاليا والسويد وبريطانيا أقل منه فى السنة السابقة ، بمقدار ٢ مليون طن .

وفى شمال غرب أوربا — حيث يسود المناخ البحرى المعتدل البارد — تنحصر زراعة القمح فى الجهات المشمسة التى يغلب عليها الجفاف ، ويظهر أثر هذه العوامل المناخية جلياً فى بريطانيا حيث تجود زراعة القمح وترتفع غلة الفدان فى أراضى المرتفعات الجيرية Scarplands فى الشرق والجنوب الشرقى وحيث تتراوح الأمطار بين ٢٠ و ٣٠ بوصة فى السنة ، أما فى الغرب وفى شمال أسكتلندا فلا يزرع القمح بسبب كثرة الأمطار

فى الجهات الأولى ، وبسبب شدة البرودة فى الثانية ، وتزرع فرنسا مساحات من القمح أكبر من أى دولة أوربية أخرى (ماعدا الاتحاد السوفيتى) ، لكن غلة الفدان منخفضة ، وأهم جهات انتاج القمح فى فرنسا هى الأراضى الجيرية المرتفعة فى شمالها الشرقى وكذا الجهات التى يغلب عليها الجفاف فى غربها ، وتزرع هولندا والبلجيك مساحات من القمح كبيرة جداً . بالنسبة لمساحة أراضيهما ، كذا يزرع الكثير من القمح فى جهات أوربا الأخرى حيث يسود مناخ وسط أوربا كالمانيا والمجر ورومانيا ، ففى الأولى يرجع انتاج المانيا الهائل من القمح إلى العناية بطرق الزراعة العلمية فى الاجزاء الجنوبية من السهل الالمانى ، وفى الثانية والثالثة تشبه الظروف المناخية ظروف أراضى المراعى العظيمة فى العالم ، وهما تنتجان محاصيل كبيرة من القمح الصلب الفائق الجودة (شكل ٦) .

شكل ٦ — توزيع القمح فى العالم .

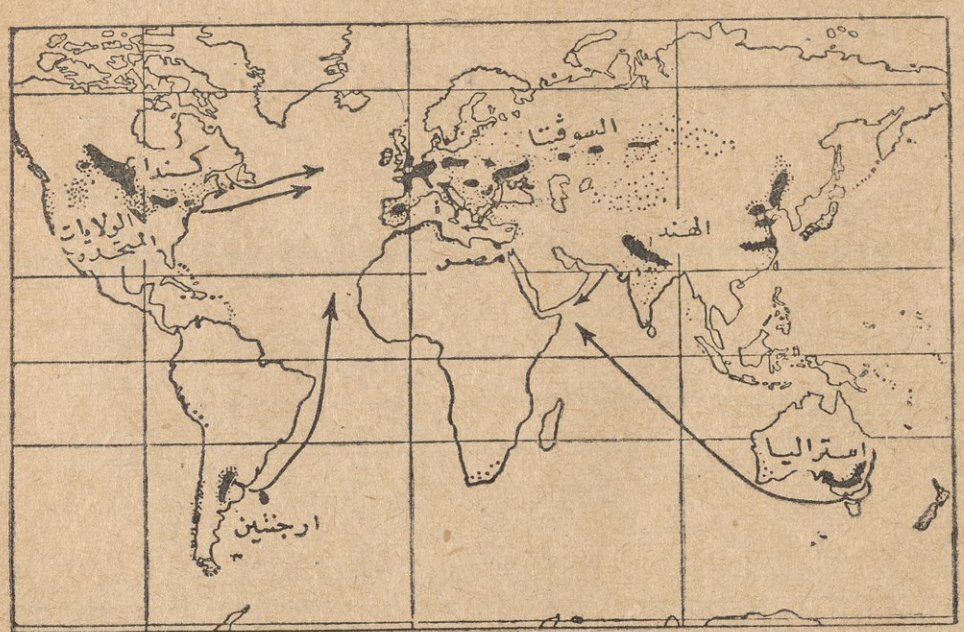

القمح نبات قوى المقاومة ، ولذا فيمكن زراعته فى معظم انحاء العالم تقريبا المتباينة المناخ من عرض ٥٦٦° شمالا إلى ٥٤٥° جنوبا ، ولا تمنع شدة الحرارة ، ولا قسوة البرودة نموه (حتى ٥٦٠° لشهور الصيف الثلاثة) ، ولايمنع نموه قلة الرطوبة ، فهو ينمو فى كندا على ١١ بوصه من المطر فى السنة ، ولايمنع نموه إلا كثرة الرطوبة (فيختفى من الهند بعد ٤٠ بوصة من المطر) .

روسيا .

تعتبر أراضى المراعى العظيمة (الاستبس) فى جنوب روسيا من أعظم أقاليم القمح فى العالم ، وتمتد منطقة القمح من رومانيا غربا إلى جنوب سيبريا شرقا ، وتشمل الأراضى السوداء (تشرنزم Black Earth(Chernozem فى أكرانيا وشمال اقليم بحر قزوين الجاف ، وتنتج كل هذه المنطقة حوالى خمس قمح العالم فى الظروف العادية ، ويشحن معظمه من موانى البحر الأسود ، ويجود فى هذه المنطقة القمح الربيعى نظرا لقسوة البرد فى الشتاء ، بعكس باقى أوربا حيث يزرع القمح الشتوى ، ومجال التوسع فى هذه المنطقة لايزال كبيرا ، وفى سنة ١٩٥٢ قدر انتاج الاتحاد السوفيتى من القمح باكثر من أربعين مليون طن مترى ، بينما كان انتاج الدولة الثانية فى العالم وهى الولايات المتحدة ٣٥ مليون طن (شكل ٧) .

شكل ٧ — أهم الأقطار المنتجة للقمح فى العالم ، مع بيان الانتاج بملايين الأطنان المترية ، قبل الحرب الثانية وفى سنة ١٩٥٢

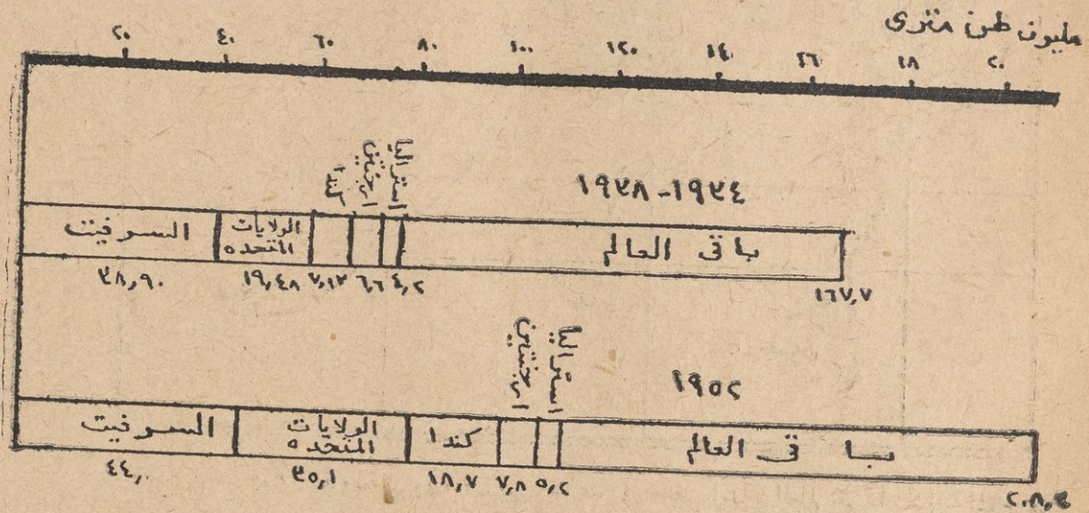

لاحظ التوسع الكبير فى الولايات المتحدة وكندا ، مما حدا بحكومة الأولى أن تشترى الفائض من المزارعين وان تحد من الانتاج (راجع ص٧١) ، ومما جعل الثانية اكبر الدول المصدرة فى العالم ، وهى تساهم فى ذلك باكثر من نصف محصولها .

أمريكا الشمالية :

تقع منطقة القمح بأمريكا الشمالية فى برارى كندا وفى شمالى الولايات المتحدة ، ولكن هناك مساحات قمحية عظيمة فى اقليم مناخ البحر المتوسط فى ولاية كاليفورنيا وفى الهضاب التى تتخلل جبال روكى وفى الولايات الشرقية، وفى جنوب ولاية انتاريو ، وفى المدة من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٢٣ تضاعف انتاج القمح الكندى واصبحت كندا أولى الدول المصدرة للقمح فى العالم ، ومعظم القمح الذى يزرع فى كندا من النوع الربيعى نظرا لقسوة الشتاء فى براريها ، ولا يزرع القمح الشتوى إلا فى جنوب غرب ولاية البرتا حيث تسود رياح الشنوك Chinook الدافئة وتقلل من برد الشتاء هناك .

وتنتج ولايات البرارى الثلاث الكنديه (مانيتوبا وساسكاتشوان والبرتا) حوالى ٩٢ ٪ من محصول القمح الكندى ، ويتجمع القمح فى ميناء ونبج التى هى أكبر أسواق القمح فى العالم ، وتعوق شدة البرد امتداد منطقة القمح فى الشمال، كما تعوق شدة الجفاف امتدادها فى الجنوب الغربى، وفى جنوب ولاية انتاريو يزرع القمح الشتوى .

وتمتد منطقة القمح الربيعى فى كندا جنوبا إلى الولايات المتحدة ، وخاصة فى البرارى الواقعة فى غرب النهر الأحمر فى ولاية داكوتا الشمالية، وجنوب هذه المنطقة توجد منطقة أخرى متسعة من القمح الشتوى فى الولايات المتحدة ، تمتد من شمال شرقى كولورادو إلى نيويورك ونيوجرسى، والجزء الرئيسى من هذه المنطقة يقع فى جنوب نبراسكا وكنساس واوكلاهوما .

وتكوّن هذه الولايات الثلاث منطقة القمح الرئيسية فى الولايات المتحدة (شكل ٨).

وقد زاد انتاج أمريكا الشمالية سنة ١٩٥٢ بحوالى ٣٥ ٪ عما كان عليه فى سنى قبل الحرب الثانية ، وتمون هذه القارة العالم بأربعة أخماس حاجته من القمح.

شكل ٨ — مناطق زراعة القمح فى أمريكا الشمالية .

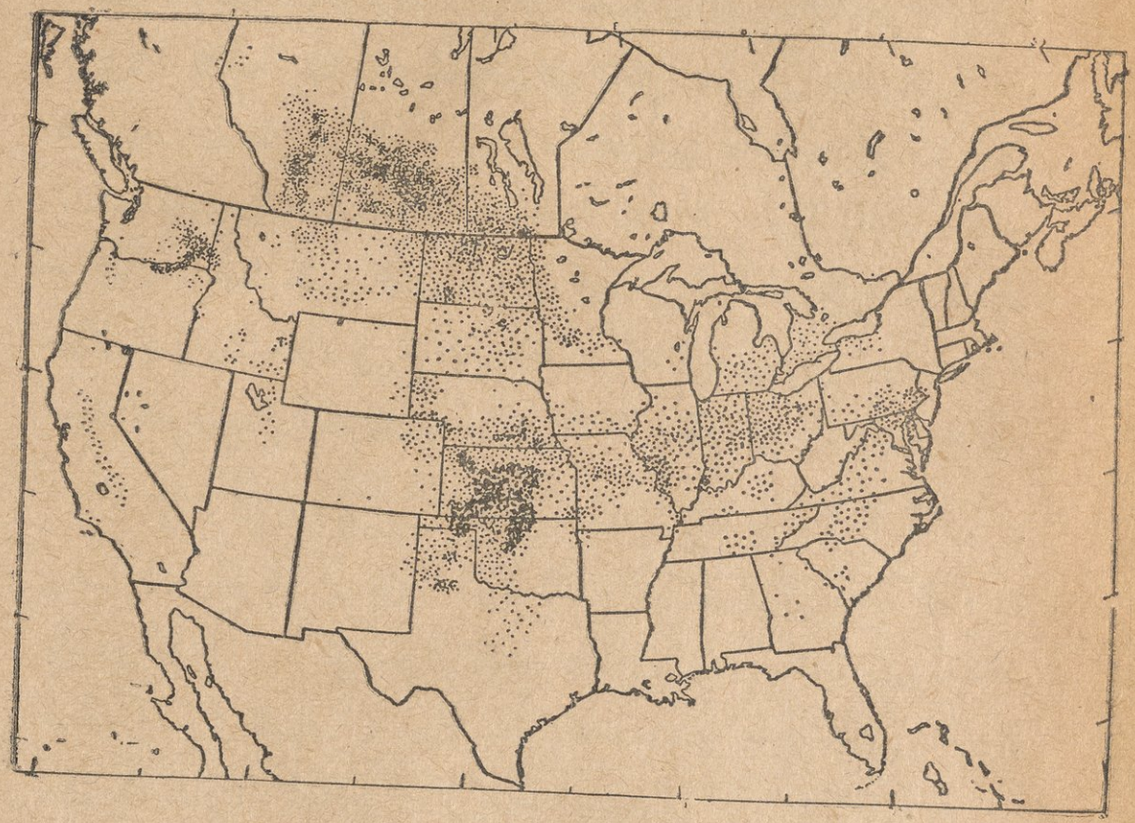

لاحظ انتشار القمح فى القارة، وينمو القمح الربيعى فى الاصقاع الشمالية والشتوى فى الجنوبية، ولاحظ المناطق الثلاث الهامة فى الولايات المتحدة .

ويبلغ نسبة نصيب الولايات المتحدة الأميريكية إلى المحصول الزراعى العالمى ٢٠ فى المائة ، بينما نسبة تعدادها إلى سكان العالم لا تتجاوز سبعة فى المائة .

وقد أخذت الولايات المتحدة فى الحد من إنتاجها الزراعى ، فاقتطعت ١٦ مليون أكر ، وستة ملايين من مساحة الحبوب الزراعية الأخرى ، وخمسة ملايين من زراعة القطن ، فبلغت جملة الرقعة التى منع زرع

ما يزرع فيها الآن نحو ٢٨ مليون أكر .

ولا يخفى أن الولايات المتحدة تجرى على سياسة تقرير أسعار الحاصلات الزراعية مما يضطرها إلى شراء الفائض عن حاجة الاستهلاك من هذه المحاصيل بأسعار محددة ، ومن ثم تكدست لديها مقادر عظيمة من المحاصيل الزراعية ، فأصدرت قانوناً يبيح بيع قدر من تلك السلع إلى الدول الصديقة ، على أن تستوفى الثمن بعملة الدولة المشترية ، وليس بالدولار .

آسيا :

يزرع محصول الهند الكبير من القمح فى ولاية المديريات المتحدة وولاية البنجاب ، على أنه تزداد زراعة القمح كما يزداد استهلاكه انتشارا نحو الجنوب إلى هضبة الدكان ، ويجب ملاحظة أن القمح الهندى من الأنواع الصلبة الرائجة فى الأسواق الإيطالية دون الانجليزية ، كما أنه محصول شتوى يعتمد على الرى الصناعى بالترع وفى السهول الفيضية .

وقبل الحرب العالمية الأولى كان المحصول الهندى من القمح يزيد على الاستهلاك المحلى، وكان الفائض للتصدير يختلف فى كميته من سنة إلى أخرى، وفى سنى ما بعد تلك الحرب كان الفائض قليلا ، وأخذ هذا الفائض يقل شيئاً فشيئاً حتى سنة ١٩٢٩ عند ما أصبح المحصول الهندى لا يكفى للاستهلاك وأخذت الهند فى استيراد كميات مختلفة تزيد فى أغلب الأحيان عما يتوفر للتصدير فى سنى الوفره ، وبعد انفصال الهند عن الباكستان سنة ١٩٤٧ أخذت تستورد كميات كبيرة منه بمتوسط مليون ونصف مليون طن فى العام ، وكانت الهند سنة ١٩٥١ رابعة دول العالم فى الاستيراد، ويزرع قمح

الباكستان فى البنجاب ومديرية الحدود الشمالية الغربية ، وفى سنة ١٩٥٣ اضطرت الباكستان إلى الاستيراد .

أما اليابان وكذا الجهات الشمالية من الصين فإنها تنتج كميات كبيرة من القمح تستهلك كلها محلياً ، وتستورد اليابان كميات هائلة من القمح بلغت سنة ١٩٥١ مليون ونصف مليون طن وكانت ثالثة دول العالم (بعد انجلترا وألمانيا الاتحادية) .

ولعل إمكانيات التوسع فى زراعة القمح فى منشوريا أكبر منها فى أى قطر آخر من أقطار العالم .

أفريقيـــة .

يزرع القمح فى مساحات شاسعة فى أراضى البحر المتوسط الساحلية، فى أقطار تونس والجزائر ومراكش .

وفى العصور الخوالى كانت مصر تورد الحنطة للدنيا القديمة ، وما قصة سيدنا يوسف وقد أتى إخوته إلى مصر يطلبون الحنطة فى السنين العجاف ببعيدة عن الأذهان ، وتجود زراعة القمح فى مصر فى سهول النيل الفيضية فى الوجهين البحرى والقبلى ، ولو أن غلة الفدان فى مصر أقل منها فى بعض البلدان الأوربية ، إلا أنها أكبر منها فى البلدان التى تقع مع مصر على خطوط عرض واحدة . . . والموقف فى مصر فى الوقت الحاضر يختلف تماماً عما كان عليه فى السنين الخوالى ، إذ أخذت مصر فى الخمس سنوات الأخيرة تستورد القمح فى كميات متزايدة من كندا وأستراليا لسد حاجة الاستهلاك المحلى ، بعد أن أخذ عدد سكانها يتزايد بسرعة سنة بعد أخرى ، (ولزياة الإيضاح اقرأ الجزء الخاص بمصر فى هذا البحث) .

ويزرع قليل من القمح فى إقليم البحر المتوسط المناخى

فى جنوب إفريقية ، إلا أن أراضى الأعشاب فى الفلد المرتفعة High Veld تصلح لزراعة الذرة أكثر مما تصلح لزراعة القمح .

استراليا :

يزرع محصول القمح الاسترالى فى منطقتين تقعان فى الأجواء المعتدلة من القارة ، وتقع المنطقة الأولى فى جنوب شرقى القارة ، وتبدأ فى ولاية استراليا الجنوبية وتمتد فى ولاية فكتوريا وفى ولاية ويلز الجديدة الجنوبية ، وتقع هذه المنطقة الأولى بين خطى المطر ١٠ ، ٣٠ بوصة سنويا ، وتقع المنطقة الثانية من مناطق القمح فى استراليا فى اقليم البحر المتوسط المناخى فى غرب استراليا ، بين نفس خطى المطر السابقين ، ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن القمح الاسترالى — كما هو معروف بمصر — من النوع « الأبيض » ، عكس القمح الأمريكى الذى هو من النوع « الأحمر » .

أمريكا الجنوبية :

تقع منطقة القمح الرئيسية فى أمريكا الجنوبية حول نهر بلات وتمتد إلى أورجواى ، كما يزرع كثير من القمح فى شيلى ، والأرجنتين إحدى الدول الأربع أو الخمس فى العالم التى تحتكر تصدير القمح ، وهى عادة تصدر كميات كبيرة منه ، إلا أنه فى سنة ١٩٥٢ اضطرت الأرجنتين إلى استيراد القمح .

٥ — الموقف القمحى الحاضر .

١ — فى العالم :

بلغت موارد القمح سنة ١٩٥٢ المتداخلة فى سنة ١٩٥٣ حداً مرتفعاً جداً ، وذلك بسبب وفرة المحصول فى تلك السنة بشكل غير عادى ، وخاصة

فى الدول المصدرة العظمى ، فضرب المحصول الكندى من القمح الرقم القياسى بفارق كبير ، وكان انتاج الولايات المتحدة ثالث المحاصيل فى تاريخ انتاج القمح فى الولايات المتحدة ، وبلغ محصول الأرجنتين فى تلك السنة أربعة أمثال ما كان عليه فى العام الأسبق ، وأكبر بكثير من متوسط المحصول فى سنى ما قبل الحرب ، ورغم تناقص مساحة القمح فى استراليا كان الانتاج فى السنة الحاضرة مساوياً لما كان عليه قبل الحرب (شكل ٧) .

وكان من أثر ذلك كل هذه العوامل مجتمعة أن نقصت صادرات العالم القمحية إلى ٢٥ مليون طن سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ، بعد أن كانت ٢٩ مليون طن فى السنة التى قبلها .

وكان من أثر التحسن الكبير فى الانتاج فى السنة الحالية ان توافر فائض التصدير وفرة كبيرة .

ومن الناحية الأخرى ارتفعت محاصيل الدول المستوردة مما أدى إلى نقص وارداتها من القمح ، وزاد إنتاج الدول الأوربية المستوردة عما كان عليه قبل الحرب ، وفى الهند تناقصت واردات القمح بسبب التحسن فى محاصيل حبوب الغذاء .

أما خارج الدول المصدرة الثلاث العظمى (كندا والولايات المتحدة والأرجنتين) فلم يختلف مجموع الانتاج كثيراً عما كان عليه فى العام السابق ، وبلغت صادرات تركيا فى السنة الحاضرة أكبر مستوى وصلت إليه منذ الحرب بسبب وفرة محصولها فى هذا العام ، إلا أن النقص الكبير فى محصول الباكستان قد أدى إلى ضرورة استيراد القمح من الخارج ، ويغلب على الظن أيضاً أنه قد تناقص انتاج الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا الضالعة معه ، ويظهر أن نصيب دول الدرجة الثانية المصدرة لم يختلف كثيراً

عما كان عليه فى العام السابق ، وكان من أثر نقص المحصول الاسترالى والارجنتينى فى النصف الثانى من سنة ١٩٥٢ أن تناقصت صادراتهما ، ومن ثم زاد اعتماد مستوردى العالم على قمح الولايات المتحدة وكندا ، اللتين زودا العالم بـ ٧٥ ٪ من مجموع تجارة القمح الدولية ، بالرغم من أن صادراتهما قد نقصت بمقدار ١٥ ٪ (أى ثلاث ملايين طن) عما كانت عليه سنة ١٩٥١ / ١٩٥٢ .

وكان من أثر زيادة الانتاج ونقص التجارة الدولية ، أن زاد المخزون من القمح فى العالم زيادة محسوسة فى آخر يونية سنة ١٩٥٣ ، وكانت أغلب زيادة المخزون فى الولايات المتحدة التى نقصت صادراتها كثيراً (٢٢٪) ، مما أدى إلى تزايد فضلتها التى بلغت ثمانية ملايين طن ، وهى كمية تساوى مجموع صادرات الولايات المتحدة سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ، وتزايدت فضلة القمح فى كندا بمقدار أربعة ملايين طن ، وفى الأرجنتين بلغت خمسة ملايين طن ، كذا كان هناك بعض الزيادة فى استراليا .

وبهذا بلغ مجموع فضلة العالم من القمح ٣٤ مليون طن ، وهو ضعف ما كان عليه المخزون فى السنة السابقة ، كما أنها أكبر فضـــلة فى تاريخ الانتاج العالمى .

وكان من أثر وفرة المحصول هذا العام أن تبدت ظاهرة جديدة فى موقف القمح العالمى لم تظهر منذ وضعت الحرب الثانية أوزارها إلا هذا العام ، وهذه الظاهرة هى اطمئنان العالم إلى امكان الحصول على حاجاته من القمح بسهولة مدة من الزمن ، وزيادة على ذلك فان ما أحرزته بعض الدول المستوردة من زيادة فى إنتاجها المحلى كانت نتيجة لسياسة ثابتة طويلة الأجل وُضع أساسها بعد الحرب ، وهى تهدف إلى التوسع فى انتاج القمح ، ولا يزال هناك مجال للتوسع فى الانتاج والتصدير فى دول الدرجة الثانية المصدرة ، وذلك بسبب

ارتفاع الاسعار، وبسبب تفضيل الدول المشترية التعامل مع غير دول كتلة الدولار ، وقد زاد نصيب دول هذه المجموعة (الدرجة الثانية المصدرة . أمثال فرنسا وتركيا) من ٥٪ من مجموع صادرات العالم سنة ١٩٤٧ / ١٩٤٨ الى ١٠ ٪ سنة ١٩٥١ / ١٩٥٢ .

ومن ناحية الاستيراد فان الشواهد تدل على استمرار النقص فى الحاجة إلى الاستيراد ، وخاصة فى الدول الاسيوية التى كانت وارداتها بعد الحرب مرتفعة جدا بسبب نكسة محصول الهند وبسبب النقص فى الأرز .

ب — فى القطر المصرى

منذ اكثر من نصف قرن بدأت مصر تنعم بفائدة الرى المستديم ، بفضل ما انشأت من مرافق هندسية تتحكم فى ماء النيل ، فازدادت بذلك مساحة أراضيها المحصولية من ٦ر٦٧ مليون فدان سنة ١٨٨٦ إلى حوالى ٩ر٣ سنة ١٩٥٢ ، أى كانت الزيادة حوالى ٢ر١٣٧ ٪

كما رافق هذه الزيادة ، زيادة أخرى فى غلة الفدان تناهز ٢٠ ٪

إلا أن الزيادة فى عدد السكان فى تلك الحقبة من الزمان كانت أكبر بكثير من الزيادة فى المساحة المحصولية ، إذ ارتفع عدد السكان من ٤٥ر٨ مليون نسمة سنة ١٨٨٦ إلى حوالى ٢٢ مليون سنة ١٩٥٣ أى كانت زيادة السكان حوالى ٢٦٥ ٪ وكان من اثر عدم ملاحقة زيادة الانتاج الزراعى فى حبوب الغذاء الرئيسية (القمح والذرة والأرز وهى تشغل حوالى ٤٠ ٪ من المساحة المحصولية) للزيادة فى عدد السكان فى ثلثى القرن التى نحن بصددها ، ومن اثر الارتفاع المحسوس فى مستوى معيشة سكان مصر فى تلك الحقبة ، أن زادت حاجة مصر إلى حبوب الغذاء زيادة مستمرة فى الربع قرن الاخير مما أدى إلى زيادة اعتمادها على استيراد القمح ، وهو أهم حبوب الغذاء .

وكان متوسط استيراد مصر من القمح الجيد (اللازم لصناعة الرغيف الاوروبى مما لم تكن تنتجه مصر) فى سنوات قبل الحرب الثانية سنة ١٩٣٤ / ١٩٣٨ هو ٦٤ ألف طن فى العام ، ارتفع سنة ١٩٤٩ إلى ٣٦٢ ألف طن وسنة ١٩٥٠ إلى نصف مليون طن ، وسنة ١٩٥١ إلى ٨٧٢ ألف طن ، وسنة ١٩٥٢ إلى ١ر١ مليون طن .

وترجع الزيادة الكبيرة فى السنة الأخيرة إلى ضعف المحصول الذى بلغ سبعة ملايين و ٦٠٠ ألف اردب ، وإلى قلة المساحة المنزرعة ، كما يستدل من الجدول الآتى (جدول ٦) .

جدول ٦ — يبين المساحات المنزرعة قمحاً بمصر بملايين الافرنة .

السنة	المساحة
متوسط ١٩٣٨ / ٣٩	١,٦٥
١٩٤٦	١,٥٩
١٩٤٧	١,٦٧
١٩٤٨	١,٥٢
١٩٤٩	١,٤٢
١٩٥٠	١,٣٧
١٩٥١	١,٥٠
١٩٥٢	١,٤٠

ومن الأرقام السابقة تتضح الزيادة المستمرة فى واردات مصر من القمح ، تلك الزيادة التى القت عبئاً ثقيلا على ميزانية الدولة وسببت عجزا

فى ميزانها التجارى فى الخمس سنوات الأخيرة ، إذ بلغت قيمة المستورد من القمح بالجنيهات المصرية سنة ١٩٤٨ ٦و١٢ مليون وفى سنة ١٩٤٩ ٣و١٤ مليون ، وسنه ١٩٥٠ ٨و١٣ مليون ، وسنة ١٩٥١ ٠و٣٤ مليون ، وسنة ١٩٥٢ ٣٩ مليون ، تبلغ فى مجموعها فى السنوات الخمس الأخيرة حوالى مائة مليون جنيه .

ميزان مصر التجارى .

ولذا كان من أبرز ظواهر ميزان المدفوعات المصرى خلال السنوات القلائل الماضية العجز فى الميزان التجارى ، وقد استمر العجز منذ عام ١٩٤٦ باستثناء عام سنة ١٩٤٩ ، ففى السنوات الأولى التى اعقبت الحرب الثانية اشتد الضغط على ميزان المدفوعات نتيجة الحاجة إلى التعمير وتعويض النقص فى المخزون المحلى من السلع ، وبسبب عظم المبالغ المحولة للخارج تسديدا لما كان يملكه الاجانب من الدين العام الذى استهلك خلال الحرب

أما فى السنوات الأخيرة فكان سبب العجز فى ميزان المدفوعات كثرة المستورد من الحبوب ، وخاصة القمح ، وغيرها من المواد الغذائية ، فقد بلغ مجموع ما انفقته الحكومة فى هذا السبيل مبلغا كبيرا ، وكذلك كثرة كميات الذهب المستوردة التى بلغت ١٠,١٤ مليون جنيه فى هاتين السنتين على التوالى ، مما أدى إلى ظهور عجز فى حسابنا الجارى سنة ١٩٥١ مع بعض جهات المنطقة الاسترلينية قدره ٥و١٣ مليون جنيه ، ويرجع الجانب الاكبر منه إلى واردات القمح من استراليا وكندا وإلى الذهب المستورد من جنوب افريقيا .

والعجز الذى بلغ ٣ ملايين من الجنيهات مع أوربا الشرقية سنة ١٩٥١

يرجع فى معظمه إلى عجز الميزان التجارى مع الاتحاد السوفيتى الذى جاوز ستة ملايين جنيه بسبب كثرة واردات القمح ، وكان هناك فائض فى الصادرات إلى تشيكوسلوفاكيا قدره ٣,٥ من الملايين من جهة أخرى ، وكان التعامل مع رومانيا والمجر من بلدان أوربا الشرقية على أساس مقايضة القمح بالقطن فى أغلب الاحيان ، وقد نتج عنه فائض قدره نصف مليون من الجنيهات مع أولى الدولتين وعجز مساو له مع الاخرى .

وفى صيف سنة ١٩٥٣ ، كان محصول القمح فى مصر وافراً ، بسبب زيادة المساحة المنزرعة عن العام السابق ، فارتفع إنتاج الحبوب ، وخاصة القمح بنسبة ٣٥ ٪ عنه فى العام السابق ، أى كان إنتاج القمح حوالى تسعة ملايين أردب ، بدلا من سبعة ملايين ونصف المليون فى صيف سنة ١٩٥٢ .

ويقدر الاستهلاك المحلى السنوى لأهالى المدن المصرية بحوالى مليون و ١٢٦ الف طن . ويمكن أن يقال أن الحكومة تدبر منها كمية تبلغ ٤٠٠ الف طن من الإنتاج المحلى المستولى عليه بمعرفتها ، والباقى يستورد منه حوالى ٤٠٠ الف طن من داخل حصة مصر فى اتفاقية القمح الدولية (كما سيأتى بيانه فى هذا الفصل) ، والباقى من السوق الحرة ، ولذا ينتظر أن تكون وارداتنا هذا العام أقل منها فى العام الماضى بكثير .

وسيكون لزيادة محصول القمح هذا العام أثرها فى توفيره للمزارعين ، إذ ينتظر أن تستولى الحكومة على أربعة ملايين ونصف مليون أردب ، وتترك باقى المحصول للمزارعين ، أى أنها ستترك نحو مليون ونصف مليون أردب زيادة .

٦ ــ الموقف القمحى فى المستقبل .

١ ــ فى العالم

تدل الدلائل فى السنة القمحية القادمة أن إنتاج الولايات المتحدة

سيكون أقل بقليل منه هذا العام (سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣) ، وقد يكون فى مستوى متوسط السنوات (١٩٤٨ - ١٩٥٢) ، وستكون الموارد القمحية فى الولايات المتحدة كافية للاستهلاك المحلى وتكفى لتصدير كمية مساوية لصادرات سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ، دون الحاجة إلى السحب من المخزون ، وسيكون الموقف القمحى فى كندا فى العام القادم حسن جداً ، وفى كل من استراليا والأرجنتين بسبب الظروف المناخية الملائمة وبسبب زيادة المساحة القمحية ، وستكون صادرات كل منهما أكثر من السنة الحاضرة ، وخاصة فى الأرجنتين لأن الفضلة من العام الحاضر إلى القادم كبيرة بنسبة غير عادية ، وقد يساهم الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية فى تجارة القمح الدولية بنصيب أكبر ، وتحتاج الباكستان إلى واردات كبيرة، إلا أن تركيا تتوقع محصولا حسناً آخر ، وينتظر أن يكون هناك بعض النقص فى إنتاج العام القادم عنه فى العام الحالى ، وفى الهند ينتظر أن تكون وارداتها من القمح أقل بسبب توقع محصول حسن فى كل من القمح والأرز .

ب — فى القطر المصرى :

امكانيات الاكتفاء الذاتى القمحى فى مصر :

نستخلص مما سبق أن بيت القصيد فى معالجة حالتنا الاقتصادية هو توجيه الاقتصاد القومى وجهة تكفل له أمن الاستقرار ، بأن تكفل له قدراً من الاستقلال، وذلك باتباع سياسة زراعية ترد إلى زراعة حبوب الغذاء فى بلادنا ما أهدرناه فى السنوات الماضية ، فتصبح مصر مكتفية اكتفاء ذاتياً فى هذه الجهة الاقتصادية الهامة ، وليس هذا بالعسير ، كما أنه سوف لا يؤثر كثيراً على إنتاجنا من القطن ، إذ تقدر حاجة مصر من القطن بحوالى تسعة مليون أردب ، وهى عبارة عن محصول نحو ١¾ مليون فدان باعتبار

محصول الفدان ٦ أرادب ، ومصر قادرة على انتاج هذه الكمية إذا زيدت العناية بغلة الفدان ، وقد وصلت هذه فى بعض البلاد الأوربية إلى نحو تسعة أرادب للفدان ، وبهذا يمكن أن يزداد إنتاج مصر من القمح ويتمشى مع زيادة السكان إلى وقت ما .

تدابير لعلاج الموقف .

ومصر كما هو معروف بلاد زراعية ، لذا كان موقفا شاذا أن تضطر مصر إلى الاعتماد فى رغيفها على كندا واستراليا والولايات المتحدة، لهذا ، ولانخفاض أسعار القطن إبان الأزمة الاقتصادية العالمية فى أواخر سنى العشرين وإبان سنى الثلاثين ، ولقيام الحرب العالمية الثانية وصعوبة استيراد القمح من الخارج ، وللحاجة إلى رفع مستوى المعيشة ، ولخطر الاعتماد على محصول واحد هو القطن ، لكل هذه الأسباب مجتمعة عملت مصر فى الربع قرن الأخير على زيادة الانتاج المحلى من الحبوب الغذائية بتحديد المساحات التى تزرع قطنا كل عام ، فحددت مايزرع منه فى سنوات ١٩٤٠ - ٤٤ بـ ٢٢ ٪ من الزمام فى شمال الدلتا ، و ١٥ ٪ فى غيرها من جهات القطر .

وبذا نقصت مساحة القطن أثناء الحرب الثانية إلى نصف ماكانت عليه قبل الحرب ، إذ انخفضت نسبة مساحة القطن إلى جملة المساحة المحصولية من ١٨,٢ ٪ سنة ١٩٣٨ / ٣٩ إلى ٩,٢ سنة ١٩٤٣ / ٤٤ .

وفى سنة ١٩٤٥ حُددت مساحة القطن على أساس ٢٧ ٪ فى شمال الدلتا و٢٠ ٪ فى غيرها ، وفى سنة ١٩٤٧ بالنسبة نفسها فى الشمال و١٨ ٪ فى جنوب الدلتا وجهات الرى الدائم فى الوجه القبلى ، وفى سنة ١٩٤٨ رفعت النسبة الأخيرة إلى ٢٠ ٪ وبقيت الأولى كما هى ، وفى السنة الزراعية ٥٢ / ٥٣ بثلث الزمام .

أهداف البحوث القائمة بمصر .

وبرامج تربيـــة القمح تقوم بها حالياً وزارة الزراعة المصرية وكليتا الزراعة بالقاهرة والأسكندرية والجمعية الزراعية ، وهذه البرامج تستهدف إنتاج محصول يتميز بوفرة الغلة والتبكير فى النضج ومقاومة الصدأ والرقاد وتحسين صفات الطحن والخبز وزيادة كمية القش للعلف الحيوانى ، وقد تم حتى الآن إدخال ثمار ١٥٠٠ صنف وسلالة من جميع أنحاء العالم ، لاسيما من أمريكا وأستراليا وكينيا ، وقد استخدمت طرق الانتخاب الفردى والتهجين فى التربية .

ونظراً لأهمية تعريف السلالات الفسيولوجية للصدأ حتى يتسنى انتاج أصناف منيعه ضد هذا المرض ، بدأت وزارة الزراعة تنفيذ برنامج لهذا الغرض ابتداء من سنة ١٩٤٩ ، وقد اكتشف حتى الآن وجود ١٢ سلاله ، ولا يزال البرنامج يعمل على الكشف عن السلالات الهامة الأخرى .

السياسة القمحية المستقبلة .

هذا وتتقدم وسائل الاكثار من انتاج القمح محليا ، توفيرا لمطالب الاستهلاك ورغبة فى الحد من الاستيراد .

ولذا فقد أعدت الحكومة العدة لتنفيذ ذلك ابتداء من السنة القمحية القادمة (١٩٥٣ – ١٩٥٤) ، فوافقت على استمرار العمل بالقانون الخاص بتعيين مساحة القمح ، الذى يقضى بزراعة نسبة لاتقل عن ٣٠٪ من حيازة الزارع فى المنطقة الشمالية من الوجه البحرى و ٤٠٪ فى باقى الجهات .

كما أن وزارة الزراعة تقدمت إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج ببرنامج لرفع مستوى انتاج القمح ، تمهيداً للبدء فى تنفيذه ابتداء من هذا العام ويشتمل هذا البرنامج على مشروع لتعميم التقاوى المنتقاة فى خلال ثلاث سنوات وذلك بثلاث وسائل :

الوسيلة الأولى هى توفير السلالات الحديثة من أصناف القمح الوفيرة الغلة، وقد وُفقت الوزارة إلى الحصول على بعض هذه الأصناف ويجرى إكثارها فى مزارع الوزارة ، وقد أعد قسم تربية النباتات برنامجا لزيادة هذه السلالات لتعميم التقاوى المحسنة فى أقصر فترة ممكنة .

والوسيلة الثانية هى تدبير التقاوى اللازمة لتعميم التقاوى المنتقاة ، وذلك بتدبير ٢٠٠ ألف أردب تكفى لزراعة ٤٠٠ ألف فدان فى سنة ٥٣ / ٥٤ ثم تدبير ٥٠٠ ألف أردب فى السنة التالية ، و٨٠٠٠ ألف أردب فى سنة ٥٥ / ٥٦ ، وهى تكفى لزراعة جميع مساحة القمح المنتظر زراعتها فى تلك السنة .

وستوزع هذه التقاوى بسعر يتقارب مع سعر القمح التجارى، وتتحمل الحكومة الفرق بين التكاليف الفعلية وسعر البيع .

وقد وقع الاختيار على ١٦ مركزا للتوزيع فى هذا العام من مراكز القطر.

٧ — تجارة القمح الدولية .

(١) التجارة الحرة والتجارة المقيدة .

بلغت تجارة القمح الدولية ١٩٥٢/١٩٥٣ مستوى أقل مما بلغته فى السنة السابقة ، وهو ٢٥,٦٠ مليون طن مترى ، أى بزيادة حوالى ثمانية ملايين طن عن مستوى ما قبل الحرب العالمية الثانية (جدول ٧) ، كما تضاعف الصادر من كندا أكثر من مرتين وتضاعف الصادر من الولايات المتحدة عدة مرات ، وبذا بلغ نصيب قارة أمريكا الشمالية حوالى ٧٥ ٪ من جملة صادرات القمح وكان فى العام الذى سبقه مثل هذا المقدار (شكل ٩) .

جدول ٧ — يبين انتاج وصادرات القمح (والدقيق) فى العالم وفى الدول الخمس الأولى قبل الحرب الثانية وفى ١٩٥٢- ١٩٥٣ بملايين الأطنان المترية :

الدول المصدرة	متوسط سنة ١٩٣٤-٣٨		سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣	
	الانتاج	الصادر	الانتاج	الصادر
الولايات المتحدة	١٩,٤٨	١,٥٢	٣٥,١٦	٨,٧٠
كندا	٧,١٧	٤,٧٠	١٨,٧٢	١٠,٤٠
استراليا	٤,٢٠	٢,٨٤	٥,٢٥	٢,٨٠
الأرجنتين	٦,٦٣	٣,٣٠	٧,٨٠	٠,٨٠
الاتحاد السوفيتى	٣٨,٠٩	٠,٧٣	٤٤,٠٠ (تقدير)	٠,٤٠ (تقدير)
مجموع الدول الخمس	٧٦,٣٨	١٣,٠٩	١١٠,٩٣	٢٣,١٠
دول أخرى	٩١,٣٢	٥,٠٤	٩٧,٣٧	٢,٥٠ (تقدير)
مجموع العالم	١٦٧,٧٠	١٨,١٣	٢٠٨,٣٠	٢٥,٦٠

يبين الجدول كيف تستأثر أمريكا الشمالية بحوالى $\frac{3}{4}$ تجارة القمح العالمية الصادرة (شكل ٩).

وقد بلغت كمية القمح التى دخلت فى التجارة الدولية بمقتضى الايوا (اتفاقية القمح الدولية) ١٩٥٢/١٩٥١ ١٥,٥ مليون طن ، وهى الكمية التى تنص عليها الاتفاقية ، وتلك الكمية التى سيطرت الايوا على تبادلها تمثل ٥٧ ٪ من تجارة القمح الدولية .

ب – اتفاقية القمح الدولية (الايوا I W.A.).

Inter.national Wheat Agreement

دخلت هذه الاتفاقية فى حيز التنفيذ ابتداء من أول أغسطس ١٩٤٩ ومدتها أربع سنوات فقط قابلة للتجديد .

والغرض منها كما جاء بها « التغلب على الصعوبات الكبيرة التى يلاقيها المنتجون والمستهلكون بسبب الفائض من القمح الذى يصعب التخلص منه والنقص الذى يصعب تداركه وتوفيره » ، ويكون ذلك بأن تضمن الاتفاقية أسواق الشراء للدول المستوردة وأسواق البيع للدول المصدرة بأسعار مناسبة ثابتة .

وقد اشترك فى التوقيع على الاتفاقية ٣٧ دولة مشترية أهمها مصر ولبنان والمملكة العربية السعودية والصين والهند وإيطاليا والمملكة المتحدة والبلجيك والبرازيل واليونان وايرلندا والمكسيك والنرويج والسويد والبرتغال وسويسرا واتحاد جنوب أفريقية ، كما وقع عليها خمس دول بائعة وهى كندا والولايات المتحدة الأميركية وأستراليا وفرنسا وأرجواى وانضمت الأرجنتين (شكل ٩) .

والكميات المحددة لدولة مستوردة هى النهاية العظمى (ا) لما يمكن أن يتطلب مجلس القمح من هذه الدولة المستوردة أن تشـــتريه من الدول المصدرة بالسعر الأدنى المحدد أو (ب) لما يمكن أن يتطلبه مجلس القمح من الدول المصدرة أن تبيعه لتلك الدول المتسوردة بالسعر الأقصى المحدد .

وإذا وجدت دولة مستوردة صعوبة فى الحصول على جزء من الكمية المحددة لها بالسعر الأقصى المحدد .

أو إذا وجدت دولة مصدرة صعوبة فى التخلص من جزء من الكمية المحددة لها بالسعر الأدنى المحدد فلكل منهما أن يطلب مساعدة المجلس فى الحصول على حقه .

شكل ٩ — تجارة القمح الدولية .

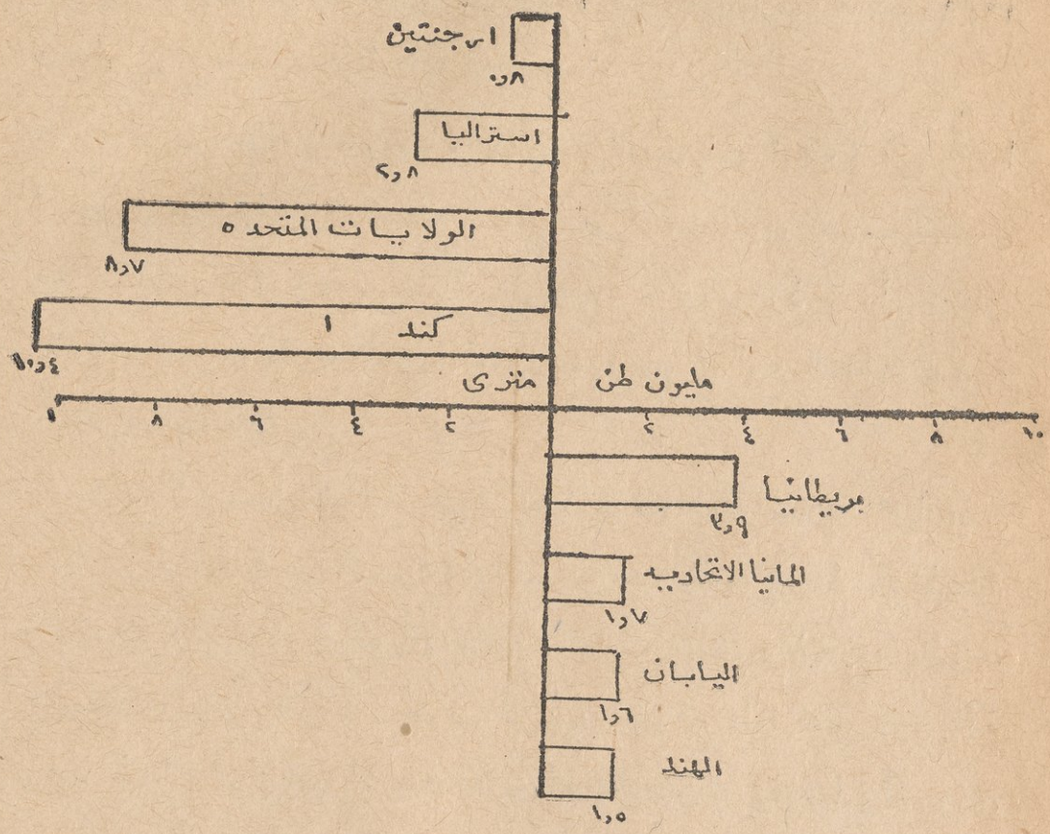

ويرى إلى اليسار الدول المصدرة سنة ١٩٥٢ ، وتقوم أمريكا الشمالية بتصدير معظم قمح العالم ، وإلى اليمين الدول المستوردة (سنة ١٩٥٠) وقد زادت وارداتها سنة ١٩٥٢ كالآتى : انجلترا ٨ر٤ وألمانيا ٦ر٢ والهند ٣ر٢ والبرازيل ٤ر١ وإيطاليا ٢ر١ مليون طن متري .

جـ — تجديد اتفاقية القمح الدولية

هذا وقد انتهت مدة الأربع سنوات المقررة لاتفاقية القمح الدولية فى ٣١ يولية سنة ١٩٥٣ .

وكان سعر القمح الأمريكى الحر أثناء فترة الاتفاقية يزيد بكثير على الحد الأقصى للسعر كما قدرته الاتفاقية (١,٨٠ دولار للبوشل) ، وهذا ما حدا

بالحكومة الأمريكية إلى دفع فروق للمنتجين تتراوح بين خمسمائة مليون وستمائة مليون دولار من سنة ١٩٤٩ حتى عهد انتهاء الاتفاقية . وكان سعر القمح عامة فى السوق الحرة أعلى منه فى سوق الاتفاقية .

هذا وقد اجتمعت الدول الموقعة على الاتفاقية الست والأربعين ووافقت على تجديدها ، وإن كانت بريطانيا قد انسحبت منها ، لمدة ثلاث سنوات أخرى .

وتتعهد الدول المصدرة للقمح - وهى الولايات المتحدة وكندا واستراليا وفرنسا - فى هذه الاتفاقية بأن تمد الدول الاثنتين والأربعين المستوردة له — ومن بينها مصر — بنحو ١٦ مليون طن مترى من القمح كل عام ، على أن يرفع السعر إلى ٢,٠٥ دولار للبوشل كحد أقصى .

وقد رفض مجلس القمح الدولى زيادة حصة مصر السنوية ، وهى ٤٠٠ ألف طن فى العام ، ومصر تستورد سنوياً حوالى ٨٠٠ ألف طن .

د — أثر تدخل الايوا فى تجارة القمح الدولية .

يوخذ من إحصائيات مجلس القمح أن جملة مبيعات القمح التى ضمنها مقدما للدول المنتجة بلغت فى السنة الأولى ١٤,٢٩١ مليون طن مترى .

وفى السنة الثانية ١٥,٣١ م طن ، وأن المجلس قد قام بتنفيذ تعهداته قبل الدول المنتجة للقمح إلى حدود ٩٤ ٪ ، ولم يكن عدم استكمال تعهداته راجعاً إلى قصور منه أو تقصير من الدول المنتجة بالوفاء بالتزاماتها التقديرية ، بل راجعاً إلى صعوبات خاصة بميزان المدفوعات لدى الدول المستوردة ، وإلى أسباب تمت إلى سياستها التجارية بصفة عامة ، إذ بعضها كان يرتبط من قبل باتفاقات ثنائية متبادلة المنفعة للطرفين لزيادة تبادلهما التجارى .

وقد كان لكل من الولايات المتحدة وكندا أكبر نصيب بين الدول

الأربعة المصدرة (الولايات المتحدة وكندا واستراليا وفرنسا) من مجموع الصادرات التى نظمتها الإيوا.

أما الدول الواحد والأربعون المستوردة فقد اختلفت نسب ما استوردته، فبلغت ثلث مجموع قمح الإيوا فى حالة المملكة المتحدة، وبلغت مجموع نسب الدول الخمس المستوردة الكبيرة الأخرى ٦٠٪ (وهى بالترتيب الهند وألمانيا الغربية والأراضى المنخفضة والبلجيك واليونان)، بينما الدول المستوردة الباقية لم يزد نصيب كل منها عن ١٪ من تجارة قمح الإيوا.

٨ ـ أسعار القمح.

طبقاً لقانون العرض والطلب، ونظراً لزيادة العرض فى غضون سنة ١٩٥٢، ١٩٥٣ زيادة كبيرة، كان المتوقع أن تنخفض أسعار القمح فى العالم انخفاضاً أكبر مما كان، ولكن حال دون مسايرة انخفاض السعر للزيادة فى العرض سببان أولهما قوة سيطرة الولايات المتحدة على سياستها القمحية والثانى سبق تحديد الأسعار لهذا العام فى اتفاقية القمح الدولية، وكانت الأسعار فى الجزء المقيد من تجارة القمح الدولية الذى يشرف عليه مجلس القمح الدولى (وهو حوالى ثلثا مجموع صادرات العالم) مساوية للنهاية العظمى من مدى الأسعار (وهو ١,٨٠ دولار البوشل) أما الأسعار فى الثلث الحر الباقى فكانت تتراوح مع السوق التجارية الحرة فى الولايات المتحدة.

الفصل الثانى

الأرز

١ — تقدير عام .

٢ — الظروف المناخية للأرز :

ا — الحرارة ب — المطر والتربة .

٣ — الاقتصاد الأرزى فى أهم أقطار الإنتاج.

٤ — الإنتاج العالمى للأرز .

٥ — تجارة الأرز الدولية .

٦ — المنافسة بين الأرز والقمح وأثرها فى أسعارها .

٧ — لجنة الطوارئ الدولية للطعام .

٨ — مقارنة بين الأرز والقمح .

١ — تقدير عام .

الأرز أهم الحبوب الغذائية بعد القمح ، إذ يبلغ إنتاجه أكثر من ثلاثة أرباع إنتاج القمح ، وما يدخل منه فى التجارة الدولية لا يبلغ جزءاً من ثلاثين من إنتاجه ، وذلك لأن معظمه يستهلك فى مناطق إنتاجه ، ولأنه غذاء رئيسى للشعوب الصفراء التى تتركز فى مناطق شاسعة متصلة فى شرق وجنوب شرق آسيا .

وهناك مئات من السلالات الأرزية التى تختلف فى لون الحبة وحجمها وشكلها وفى طول ساق النبات وميزاته المناخية ، ولكنها تنحصر فى نوعين

هامين : أرز النلال وأرز المنخفضات ، والأخير أكثر شيوعاً بكثير .
وفى البحث القادم أرقام الانتاج عن الأرز الشعير Paddy ، وأرقام التجارة الدولية عن الأرز المضروب Milled ، والطن من الأول يقابل ٢/٣ طن من الأخير .

والأرز قبل تبييضه أو ضربه يدعى أرز شعير ، ويقدر فى مصر بالضريبة وهى ٩٤٥ كيلوجرام ، ويعد تبييضه يقدر بالأردب وهو ٢٠٠ كيلوجرام.

والأرز أهمية خاصـــة فى اقتصاديات مصر ، إذ أنه ثانى سلع الصادرات المصرية فى القيمة ، ويكوّن حوالى ٤ ١/٢ ٪ منها (فى سنى الوفرة) ، ويسبقه القطن بحوالى ٨٢ ٪ منها ، وقد بلغت حصيلة مصر من تصدير الأرز حتى سنة ١٩٥١ أكثر من ١٤,٥ مليون جنيه ، وهو بذلك يسهل الحصول على العملة الصعبة ، لذا سنخصه بقدر من الأهمية، كما تقايضه مصر بسلع أخرى كالشاى من سيلان .

وفى الخمس عشرة سنة الأخيرة ، أى منذ بداية الحرب العالمية الثانية حتى سنة ١٩٥٢ ، تفاقمت ازمة الأرز فى العالم ، أكثر مما فعلت أزمة القمح .

فبينما زاد سكان العالم فى تلك الحقبة بمقدار ١٥ ٪ ، وارتفع إنتاج القمح أيضاً بمثل هذا المقدار ، فإن إنتاج الأرز لم يرتفع عما كان عليه فى سنى ماقبل الحرب ، وفى الوقت نفسه زاد عدد سكان الأرض الذين يعتمدون على الأرز كطعام أساسى بحوالى ١٣٥ مليون نسمة .

ومما زاد فى التفاوت بين الاستهلاك والانتاج فى القمح والأرز التحسن الكبير فى سنة ١٩٥٢ فى محصول القمح فى كندا والولايات المتحدة والتأثر الذى أصاب محصول الأرز فى بعض جهات الهند من نقص الأمطار الموسمية فى الخمس سنوات المتعاقبة الأخيرة ، وكذلك العجزُ فى حصيلتها من العملة الصعبة اللازمة لعملية إنشاء وتعمير ما دمرته الحركات الحربية الكبيرة التى كان جنوبى شرق آسيا ميداناً لها فى الحرب الأخيرة وكذا

الحرب فى أندونيسيا، والاضطرابات الجارية الآن فى الهند الصينية والملايو (وكوريا حتى أخيراً)، لذا سارت برامج الانشاء والتعمير بخطى وئيدة، ولم تتغير مساحة أراضى الأرز فى اليابان عما كانت عليه قبل الحرب، وفى خارج آسيا زادت مساحة الأرز فى مصر على حساب القطن، كما انتشرت زراعة الأرز أيضاً فى عدد من المستعمرات الأوربية، ويبدو أن الانتاج قد وصل إلى أقصاه منذ وضعت الحرب أوزارها فى نصف الكرة الغربى، وليس ثمة هناك توسع منتظر.

فقد ارتفعت أراضى الأرز فى العالم من ٨٥,٨ مليون هكتار، قبل الحرب الثانية (والهكتار ٢,٤٧ أيكر) إلى ٩٤,٨ سنة ١٩٥٢ (بدون الاتحاد السوفيتى)، وزادت أراضى الأرز فى آسيا ستة ملايين هكتار، وأراضى الأرز خارج آسيا ارتفعت من ٣,٨ إلى ٦,٩ مليون هكتار.

والبلاد التى تنتج الأرز بكميات كبيرة محدودة العدد، ولكنها فى الوقت نفسه تستهلكه بكميات كبيرة.

وفى بعضها لا يكفى الانتاج للاستهلاك المحلى ولذا فهى مستوردة، وهذه الدول بترتيب كميات الاستيراد هى اليابان والهند وأندونيسيا والملايو.

وفى البعض الآخر يزيد الانتاج عن الاستهلاك المحلى ولذا فهى تصدره، وهذه الدول بترتيب كميات التصدير هى تايلاند وبرما والولايات المتحدة وإيطاليا والهند الصينية.

٢ — الظروف المناخية للأرز.

١ — الحرارة.

يزرع الأرز فى الجهات المدارية والاستوائية مرتفعة الحرارة، ويجب لنضوجه أن تبلغ الحرارة ٨٠° ف، ويحد خط الحرارة المتساوية ٧٥° ف

فى يولية أقصى مدى لزراعة الأرز فى نصف الكرة الشمالى ، وخط ٧٥° ف فى يناير أقصى مدى لزراعته فى النصف الجنوبى .

ب ـ المطر والتربة :

ينمو الأرز فى الأسابيع الأولى تحت الماء ، ولذا يحتاج إلى تربة صماء ، وأمطار غزيرة حوالى ٨٠ بوصة فى السنة ، والنهاية الصغرى ٤٠ بوصة ، وفى الهند تجود زراعته فى الأراضى التى تزيد عن الرقم الأول ، وتكثر زراعته فى الأراضى بين الرقمين ، وحيث تقل الأمطار عن ٤٠ بوصة يختفى الأرز بسرعة ويحل محله الدخن أو القمح والشعير .

وحيث يتوفر الماء ينمو النبات بسرعة عجيبة ، حوالى ربع متر فى اليوم ، وحيث ترتفع الحرارة ينضج بسرعة ، ولذا قد تعطى الأرض خمسة محاصيل فى السنة ، وفى بلاد الشرق القاعدة محصولان ، وفى الأقاليم الأقل حرارة ، كما هو الحال فى مصر ، يزرع الأرز كمحصول صيفى ، فى النصف الجنوبى (شكل ١٠) .

شكل ١٠ — التوزيع الجغرافى للأرز بالمقارنة مع القمح فى العالم :



يبين الشكل نمو القمح فى معظم أنحاء العالم ، لأنه أكثر مقاومة للبرد والجفاف من الأرز الذى يتركز فى الجهات شديدة الحرارة غزيرة الأمطار فى جنوب شرق آسيا .

٣ — الاقتصاد الأرزى فى أهم أقطار الانتاج .

كانت أهم أقطار العالم إنتاجاً للأرز سنة ١٩٥٣ بالترتيب هى : الصين والهند والباكستان واليابان وتايلاند وبرما وأندونيسيا والهند الصينية ، وهناك مناطق إنتاج جديدة هامة خارج آسيا كالبرازيل والمكسيك واستراليا وولايات أمريكا الوسطى .

الصـــين .

الأراضى الزراعية فى الصين الرئيسية يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين متساويين فى المساحة تقريباً : أراضى الأرز فى الجنوب (والوسط) ، وأراضى القمح فى الشمال (والوسط) ، ومعظم الأرز ينمو فى الأثنى عشر مديرية جنوبى نهر اليانج تسى ، وحوالى ٤٢ ٪ من أراضى الأرز تروى رياً صناعياً ، وإمكانيات التوسع فى الأرز محدودة فى الصين بعكسها فى الهند ، وقد بلغ ضغط السكان على الأراضى الزراعية فى الصين درجة دفعت بزراعة الأرز إلى سفوح التلال ومنحدرات الجبال التى تتوفر فيها المصاطب والماء ، وتبدو أن ربع الأراضى المزروعة تقع على المصاطب ، وفى هذا الاستغلال الصين هى أولى دول العالم .

وطرق الزراعة الصينية ، وخاصة فيما يختص بالاستفادة بالمخصبات ، تؤدى إلى ارتفاع كبير فى غلة الفدان ، ولا يمكن التوسع فى أراضى الأرز إلا بتوفير الرى فى الأراضى التى تنقصه الآن ، وهذا من الصعوبة بمكان ، إلا أن إمكانيات زيادة غلة الفدان كبيرة ، بالافادة من سلالات الأرز الممتازة ، وبالاستزادة من المخصبات ومكافحة الآفات ، وقد زاد إنتاج الأرز فى الصين (بحكومتيها) منذ الحرب الأخيرة بانضمام تايوان (فرموزا) ومنشوريا إليها .

شكل ١١ — أقاليم زراعة الأرز بالهند وباكستان .

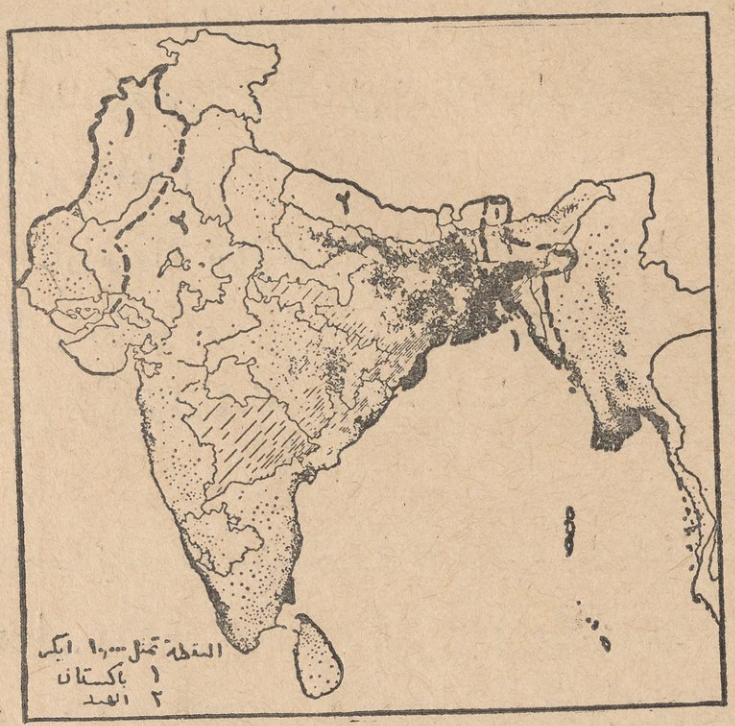

يبين الشكل أن الأرز يزرع فى الجهات غزيرة الأمطار والجهات ذات الرى الصناعى ، كدلتا الكنج وبراهما بوترا والسند والسهول الغرينية والساحلية وسيلان .

الهنـــد .

يزرع معظم الأرز فى الهند فى دلتا الكنج وبراهابترا ، وفى السهول الغربية الساحلية ، حيث تزيد الأمطار عن ٤٠ بوصة فى العام (شكل ١١)

ونظراً للتزايد الطبيعى فى سكان الهند ، ونظرا لأنه بعد استقلالها وتقسيم شبه القارة الهندية بينها وبين الباكستان كان نصيب الهند من السكان ٨٢ ٪ بينما لم يزد نصيبها من أراضى الأرز عن ٦٨ ٪ .

لذلك كان انتاج الهند من الأرز لا يكفى الاستهلاك المحلى مما ركز

عناية الحكومة على سد الثغرة بينهما ، ولذا فهى تشجع التوسع فى زراعته على حساب أراضى الألياف ، وكان الارتفاع المستمر الكبير فى أسعار الأرز بعد الحرب الثانية وخاصة سنة ١٩٥٢ من الأسباب الأخرى التى أدت إلى توسع الأرز وانتشاره إلى الأراضى الهامشية ومادونها فى الهند، (والأراضى الهامشية هى التى لا تغطى قيمة انتاجها كل التكاليف بل تغطى التكاليف المتغيرة فقط) .

ولكن كان من أثر تقدم الأرز إلى الأراضى دون الهامشية ، وكذا من اثر العوامل الجوية غير الموفقة ، إن الزيادة فى الإنتاج الكلى كانت غير متسقة مع الزيادة فى المساحة الأرزية ، وساعد على ذلك الاتجاه اجهاد خصوبة التربة .

إلا أن امكانيات التوسع كبيرة فى الهند ، إذ تدل التقارير أن هناك حوالى ٣٦ مليون هكتار يمكن أن تزرع أرزا وقمحاً ، وهى فى الوقت الحاضر بور ، وأهم الصعوبات فى تحويلها إلى الزراعة وجود الغابات الكثيفة وانتشار الملاريا وصعوبة مواصلاتها وضعف التربة ، أو قلويتها وقلة المخصبات (التى يستعمل نصفها الآن للوقود) ، وقلة مياه الرى .

والعامل الأخير أهم عقبة فى سبيل انتشار الارز فى الهند ، فربع أراضى الأرز تروى بالرى الصناعى ، و نظرا لأن الكثير من أراضيه تعتمد على ترع الفيضان فقط ، فإن النبات لا يحصل على مايحتاج إليه من الماء فى الأوقات التى تشتد حاجته إليه فيها .

الباكستان .

قبل تقسيم شبه القارة الهندية واستقلالها ، كان الفائض من أرز البنغال الشرقية والسند يستهلك فى كلكتا وبمباى وغيرهما من بلاد الهند ، ومساحة الأرز وانتاجه فى الباكستان سنة ١٩٥٢ أكبر مهما قبل الحرب ، والجوت

ينازع الأرز على الأرض ، وبعد الحرب زاد انتاج الأول ٤٠ ٪ عنه قبل الحرب ، وكانت تلك الزيادة على حساب الأرز ، إلا أن تناقص الطلب للجوت والقطن الباكستانى وانخفاض أسعارهما ، وزيادة المخزون منهما ، وانخفاض انتاج الأرز والقطن بسبب سوء الأحوال الجوية ، كل هذه العوامل مجتمعة قد حدت بالحكومة الباكستانية إلى حظر تصدير الحبوب وزيادة حصتها مما تستولى عليه من الأهالى ، وعلنت عن قصورها عن تصدير أى كمية من الأرز ، ولو أنها تبادله بالقمح من الهند .

اليابان .

ولو أن الأرز الطعام الرئيسى فى اليابان إلا أن لا ينمو إلا فى ثلثى أراضيها الجنوبية حيث تتوفر الحرارة ، وغلة الفدان بها أعلى منها فى أى مكان خارج أوربا .

واليابان مثال يحتذى به فى آسيا لامكان زيادة غلة الفدان كثيراً بوساطة توفير مياه الرى واختيار السلالات الممتازة وبالافادة من المخصبات بطريقة علمية ، ويقدّر أنه قد عمت الافادة من السلالات الممتازة فى كل اليابان ، بينما فى الهند لا تشغل السلالات الممتازة إلا ٥ ٪ من الأرض ، وفى الصين ١ ٪ .

برما .

معظم أراضى الأرز فى برما تقع فى دلتا نهر ايراوادى ويصدر من رانجون ، وقد وضعت الحرب أوزارها منذ سبع سنوات ، ولا يزال ربع أراضى الأرز فى برما مسرحا للأدغال ، ويرجع بعض عزوف رأس المال عن استعادة أراضى الأرز واستثمارها إلى تأميم الأرض هناك ، كما أن قلة دواب الزراعة تحد أيضاً من الانتاج ، وكان من أثر ذلك أن نقصت صادرات برما من الأرز من ١ و ٣ مليون طن قبل الحرب إلى ٣ و ١

مليون طن سنة ١٩٥٢، ولكنها لا تزال تحافظ على مركزها الثانى بين الدول المصدرة الأربع، وقد ازدادت مساحة أراضى الأرز سنة ١٩٥٢ .

تايلاند .

كانت سيام قبل الحرب ولا تزال أولى دول العالم الأربع التى تصدر الأرز بكميات كبيرة ، وهى تسير على سياسة الحذر ، إذ ترغب حكومة تاى فى زيادة مخزونها من الأرز ، ومناطق الانتاج فيها هى السهول الغرينية الخصبة وميناء التصدير بانكوك .

أندونيسيا .

وصلت أندونيسيا (وكانت تدعى سابقاً جزر الهند الشرقية الهولندية واستقلت سنة ١٩٤٩) قبل الحرب الثانية إلى مايقرب من مرحلة الاكتفاء الذاتى فى الأرز ، إلا أنها الآن تستورد نصف مليون طن سنوياً ، وثلثا أرزها يزرع فى جاوة ومادورا ، والباقى فى الجزر الخارجة ، وباستقلالها وما أعقب ذلك الاستقلال من الهدوء والاستقرار السياسى زادت أراضى الأرز أخيراً ، إلا أن التوسع فى جاوة ومادورا يكاد يكون متعذراً إذ يشغل الأرز ٤٥ ٪ من الأراضى المحصولية ، و٩٠ ٪ من أراضى الأرز تعتمد على الرى ، ولكن امكانيات التوسع فى الجزر الخارجة كبيرة ، ولايعوق ذلك إلا أخطار الفيضانات وقلة وسائل الرى وقلة والأيدى العاملة وأدوات الزراعة .

وقد وصل انتاج الأرز إلى ماكان عليه قبل الحرب ، إلا أن أسعاره ارتفعت كثيراً بسبب صعوبة التسويق والمواصلات الداخلية ، مما دفع الحكومة إلى تشجيع استيراد الأرز بالمساعدات المالية وتحديد أسعاره لمصلحة المستهلك .

الهند الصينية .

انخفضت صادرات الهند الصينية من ١,٣ مليون طن قبل الحرب إلى خمس المليون سنة ١٩٥٣ ، وبذا انحدرت من المرتبة الثالثة إلى الخامسة، ويرجع السبب فى ذلك إلى الاضطرابات السياسية ، إذ تتنازعها الكتلتان الغربية والشرقية منذ سنوات ، ولكن صادراتها من الأرز قد أخذت فى الزيادة ، ويزرع الأرز فى دلتا نهر ميكونج ويصدر من سايجون ، والزيادة الحديثة ترجع إلى الهدوء نسبيا فى فيت نام (التى توسعت فيها زراعة الأرز فى سنة ١٩٥٢)، إلا أنه قد توسعت الأعمال الحربية فى أواخر سنة ١٩٥٣ مما سيكون له أثر فى انتاج الأرز .

أقاليم إنتاج جديدة .

وترجع الزيادة الكبيرة فى انتاج الأرز فى نصف الكرة الغربى إلى زيادة الطلب أثناء الحرب وإلى الانقلاب الذى حدث فى انتاج وتجارة الأقاليم الأسيوية ذات الفائض الأرزى، وآمكانيات الزيادة فى نصف الكرة الغرب كبيرة، لكن يحول دون ذلك قلة رأس المال والأيدى العاملة والحيوان وارتفاع تكاليف الإنتاج وندرة العملة الصعبة لدى الدول المحتاجة إلى الأرز، ولذا حدّت البرازيل واكوادور من انتاجها من الأرز ، واستراليا والمكسيك ودويلات أمريكا الوسطى (مثل نيكاراجوا وسالفادور) تنتج الأرز أيضاً ، وكان التقدم رائعاً فى انتاج الأرز فى الولايات المتحدة، وبلغت صادراتها منه ثمان أمثالها قبل الحرب وهى الآن ثانية دول العالم فى تصدير الأرز ، وهو يزرع هناك فى ثلاث مناطق هامة : سهول خليج المكسيك الساحلية والجهات الدنيا لنهر المسيسى وأجزاء من وادى ساكرامنتو فى كاليفورنيا .

مصر .

كانت مصر قبل الحرب الثانية تستورد الأرز بكميات بسيطة ، ثم أخذت فى التصدير .

وفى سنة ١٩٤٨ صدرت مصر من الأرز أربعة امثال متوسطها قبل ذلك ، وقد وفر النقص فى أراضى القطن أثناء الحرب الأرضَ وماء الرى اللازمتين لهذا التوسع فى زراعة الأرز ، وستكون العلاقة الثمنية بين سلعتى الصادر فى مصر (بسبب تحديد زراعة القطن) فى صالح إنتاج الأرز للتصدير ، وفى الوقت الحاضر يتوقف تصدير الأرز على الانتاج المحلى وعلى توفر المستورد من القمح والذره والدخن ، التى هى من حبوب الغذاء الشائعة فى مصر .

وقد توسعت زراعة الارز فى شمال الدلتا كثيراً بعد الحرب الثانية .

المساحة المزروعة .

كانت المساحة المزروعة من الأرز فى عام ١٩٤٨ حوالى ٧٨٦ر٩٠٠ فدان بلغ محصولها ١ر٣٤٨ر٠٠٠ ضريبة من الأرز الشعير ، انتجت من الأرز المبيض ٨٩٩ر٠٠٠ طن استهلك منها للغذاء ما يقرب من ٥٠٥ر٠٠٠ طن وصدر الباقى وقدره ٣٩٤ر٠٠٠ طن .

وفى سنة ١٩٤٩ كانت المساحة المزروعة ٧٠٢ر٩٨٣ فدانا بلغ محصولها من الأرز الشعير ١ر٢٣٦ر٠٠٠ ضريبة ، انتجت ٨٠٣ر٠٠٠ طن من الأرز المبيض وصدر منها ٢٧٠ر٨٧٧ طنا واستهلك الباقى .

وفى سنة ١٩٥٠ بلغت المساحة المزروعة ٧٠٠ر٢٥٨ فدنا قدر محصولها بنحو ١ر٢٩٦ر٠٠٠ ضريبة من الأرز الشعير انتجت ٨٤٢ر٠٠٠ طن من الأرز الأبيض وصدر منها ١٨٦ر٨٧٣ طنا واستهلك الباقى .

وفى سنة ١٩٥١ بلغت المساحة المزروعة ٤٨٨ر٨٤٢ فدنا قدر محصولها

بحوالى ٠٠٠ر٦٥٦ ضريبة من الأرز الشعير نتج عنها من الأرز المبيض ٠٠٠ر٤٣٢ طن ولم يصدر من المحصول شيء إذ لم تكن هذه الكمية كافية إلا للاستهلاك المحلى .

وفى سنة ١٩٥٢ كانت المساحة المزروعة ٦١٣ر٢٧٣ وفدانا بلغ محصولها ٠٠٠ر٥٣٠ ضريبة انتجت ٥٠٠ر٣٤٤ طن من الأرز المبيض لم يصدر منها شيء .

ويتضح من ذلك الاحصاء أن صادرات مصر من الأرز عام ١٩٤٨ بلغت حوالى ٠٠٠ر٣٦٧ طن قيمتها حوالى أربعة عشر ملايين جنيه ، ثم أخذت تتضاءل هذه الكمية حتى أصبح المحصول غير كاف للتصدير فى سنة ١٩٥٢ .

ويلاحظ كذلك أن الكميات المخصصة للاستهلاك قد تضاءلت تدريجيا .

أسباب نقص المحصول .

ويعزى النقص فى الانتاج إلى خفض المساحة المزروعة عاما بعد آخر لقلة مياه الرى، و لان القائمين برراعة الأرز فى بعض المناطق تعوزهم الخبرة الكافية .

وثمة سبب آخر لهذا النقص هو عدم اقبال المزارعين على زراعة الأصناف الممتازة التى استنبطتها وزارة الزراعة وعدم استعمال الطرق الحديثة كطريقة الشتل التى ثبت بما لايدع مجالا للشك إنها أوفر غلة من الطرق العادية المستعملة .

ولاشك أن استمرار هذه الحال سيؤدى حتما إلى نقص كبير فى المحصول ، على حين إنه يجب ألا تبلغ مصر فى زراعة الأرز مرحلة الاكتفاء الذاتى فحسب بل مرحلة التصدير إلى الأسواق الخارجية .

٤ — الانتاج العالمى للأرز .

تميزت سنة ١٩٥٢ / ٥٣ بزيادة فى الانتاج العالمى للأرز عن السنة السابقة بحوالى ٥ ٪ فبلغ ١٦٠ مليون طن ، التى بزيادة سبعة ملايين طن (شكل ١٢) .

أما بالنسبة لمتوسط ما قبل الحرب فقد كانت الزيادة أكبر من ذلك .

شكل ١٢ — الانتاج العالمى للارز وتوزيعه

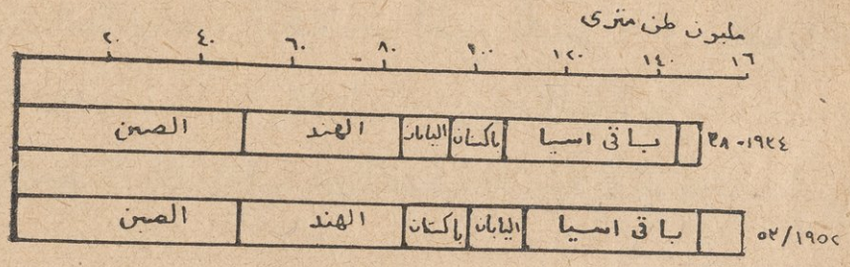

يبين الشكل أن أسيا تنتج ٩٤ ٪ من أرز العالم ، وقد أخذ الأرز خارج آسيا فى الزيادة وأن الانتاج العالمى قد زاد عما قبل الحرب بمقدار ٥ ٪ مما جعل أزمة الأرز أقل حدة .

ويبلغ إنتاج قارة آسيا وحدها حوالى ٩٤ ٪ من أرز العالم ، وهذه النسبة أصغر مما كانت عليه قبل الحرب ، ويرجع ذلك إلى ظروف الاضطراب فى مناطق الارز فى جنوب شرقى آسيا وإلى توسع الارز فى أقطار جديدة فى العالم ، بحيث تضاعفت كمية الانتاج خارج آسيا بالنسبة لما كانت عليه قبل الحرب الثانية .

وأهم دول انتاج الارز هى بالترتيب الصين والهند والباكستان واليابان وتايلاند وبرما (جدول رقم ٨) .

جدول ٨ — الانتاج العالمى من الأرز الشعير بملايين الأطنان المترية

الإقليم	١٩٣٤ — ٣٨	٤٧/٤٦	٥٠/٤٩	٥١/٥٠	٥٢/٥١	٥٣/٥٢ مؤقت
الصين	٥٠,٥	٤٦,٣	٤٤,٩	٤٦,٧	٤٨,٣	غير معلوم
الهند	٣٤,٢	٣٠,٣	٣٥,٣	٣٠,٩	٣١,٦	٣٥,٠
الباكستان	١١,٢	١٢,٨	١٢,٤	١٢,٥	١١,٨	١٢,٥
اليابان	١١,٥	١١,٥	١١,٩	١٢,١	١١,٣	١٢,٤
تايلاند	٤,٤	٤,٦	٦,٧	٦,٨	٧,٢	٦,٥
برما	٧,٠	٣,٨	٥,٢	٥,٢	٥,٥	٥,٨
باقى أسيا	٢٦,٠	٢١,٦	٢٥,٣	٢٥,١	٢٥,٥	٢٦,٨
جملة آسيا	١٤٤,٨	١٣٠,٩	١٤١,٧	١٣٩,٣	١٤١,٢	١٤٨,٠
قارات أخرى	٦,٤	٩,٤	١١,٣	١١,٦	١١,٦	١٢,٠
جملة العالم (بدون السوفيت)	١٥١,٢	١٤٠,٣	١٥٣,٠	١٥٠,٩	١٥٢,٨	١٦٠,٠

يبين الجدول كيف زاد إنتاج الأرز فى السنة الحالية كثيراً عنه فى أى سنة منذ الحرب الثانية ، مما سيخفف من أزمة الأرز العالمية التى استحكمت منذ وضعت الحرب أوزارها .

٥ — تجارة الأرز الدولية :

ا — الموقف الحاضر .

لقد أخذت أزمة الأرز فى السير إلى طريق الحل فى سنة ١٩٥٣ ، بعد أن استحكمت حلقاتها حقبة من الزمن (شكل رقم ١٣ وشكل رقم ١٤) بسبب التعديلات العامة التى أدخلت على خطط الانتاج فى المدة الأخيرة ، وبسبب تحسن الأحوال الجوية ، إلا أن نصيب التجارة الدولية من الأرز لم يتزايد ، نظراً لأن الزيادة فى الإنتاج قد تمت فى البلاد التى تعانى نقصاً فى محصولها من الأرز ، وقد توقف الارتفاع الذى ساد معظم سنة ١٩٥٢ فى أسعار الأرز فى السوق الحرة .

صورة ١٣ — وفرة محصول البطاطس فى لونج ايلاند .

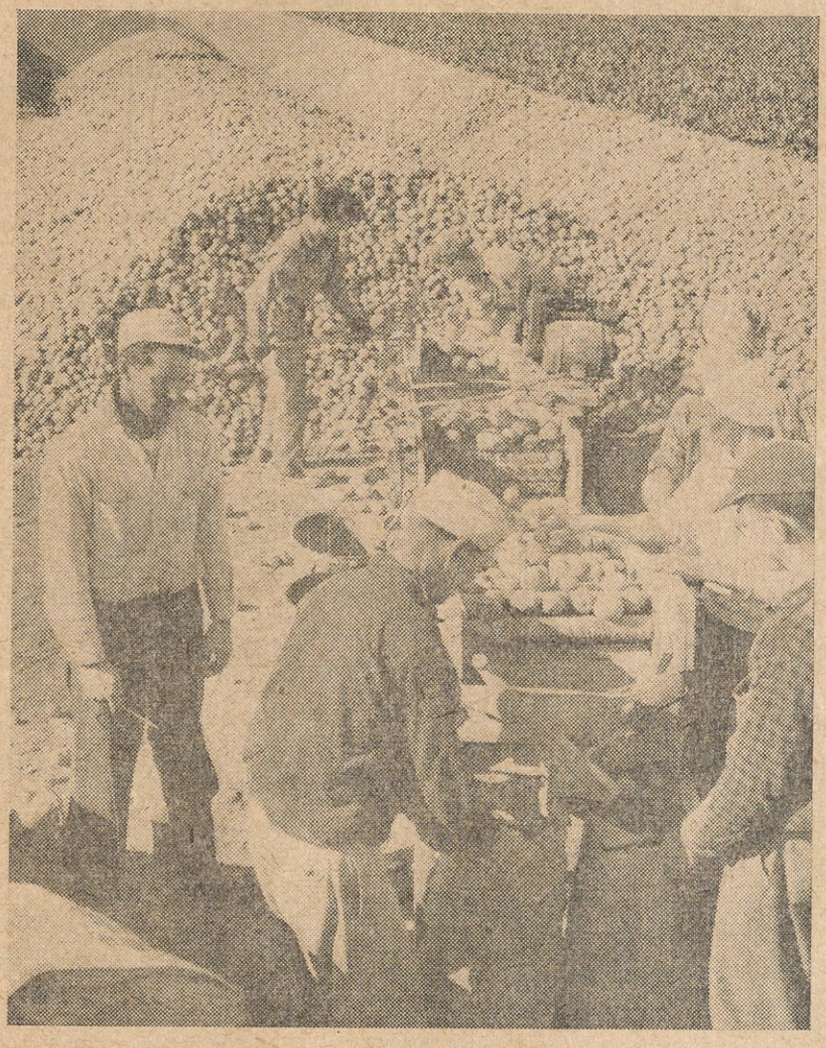

من المتناقضات أن مشكلة الزراعة فى عالمنا الصناعى هى مشكلة الوفرة والقلة معا (ص ٤) ، ففى العالم الغربى يشكو الفلاح من وفرة الانتاج المقترنة بانخفاض الأسعار ، مما يعجز معه عن تصريف حاصلاته فيؤاول مصيرها إلى الفساد على المزرعة ، كما تبين الصورة الأولى البطاطس المكدسة فى لونج ايلاند بجوار نيويورك حيث يقضى عليها الصقيع .

١٤ — المجاعة الأرزية فى ولاية هونان بالصين الوسطى .



وفى العالم القديم يشكو الفلاح من قلة الانتاج مما تنشأ عنه المجاعات ، كما تبين الصورة بعض سكان مقاطعة هونان بالصين الوسطى وقد حملوا صاعات الأرز الفارغة استجداء للطعام ، وكانت هونان تعرف « بوعاء الارز » Rice Bowl لوفرة انتاجها ، وسكانها ثلاثون مليونا .

والصورتان تمثلان الوفرة والقلة فى الزراعة جنبا إلى جنب فى وقت واحد ، وقد أخذت الصورتان فى يونية سنة ١٩٤٦ .

جدول ٩ — تجارة الأرز (المبيض) الدولية

بملايين الأطنان المترية ·

الدولة	متوسط ١٩٣٤-٣٨		١٩٥٢		١٩٥٣ (تقدير)	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
تايلاند	١,٤		١,٤		١,٢	
برما	٣,١		١,٣		١,٤	
الولايات المتحدة	٠,١		٠,٨		٠,٨	
الهند الصينية	١,٣		٠,٢		٠,٣	
إيطاليا	٠,١		٠,٣		٠,٣	
الصين		٠,٧	٠,٢		٠,٣	
اليابان		١,٧		٠,٩		١,٠
الهند		١,٨		٠,٧		٠,٦
الملايو		٠,٥		٠,٥		٠,٥
أندونيسيا		٠,٣		٠,٦		٠,٥
باقى آسيا	١,٧	٠,٩	٠,١	٠,٩	٠,٢	١,٢
باقى العالم	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٩	٠,٢	٠,٩
جملة العالم	٧,٩	٧,٩	٤,٥	٤,٥	٤,٧	٤,٧

يبين الجدول أن تجارة الأرز الدولية لا تزال متخلفة كثيراً عما كانت عليه قبل الحرب الثانية بسبب النقص الكبير فى نصيب برما والهند الصينية ، كما يبين الجدول الزيادة الكبيرة فى صادرات الولايات المتحدة والصين الشعبية ·

ونظراً لأن الأرز أحد الحاصلات الزراعية التى يستهلك معظمها محلياً فى جهات الانتاج ، فإن ما يدخل منه فى مرافق التجارة الدولية جزء صغير من الانتاج العالمى ، وهو ٣ ٪ أو ما يعادل ٤,٥ مليون طن متزى عن سنة ١٩٥٢ ، وكان فى متوسط الأربع سنوات ١٩٣٤ — ٣٨ ٥,٢ ٪ أو ٧,٩ مليون طن ، وكانت ٩٥ ٪ من صادرات الأرز فى سنى قبل الحرب من دول آسيا الثلاث ذات الفائض الأرزى ، كما كانت أهم أسواق التصريف تنحصر فى بلاد آسيا المجاورة ذات النقص الأرزى .

شكل ١٥ — أهم الأقطار المصدرة والمستوردة للأرز ونصيب كل منها .

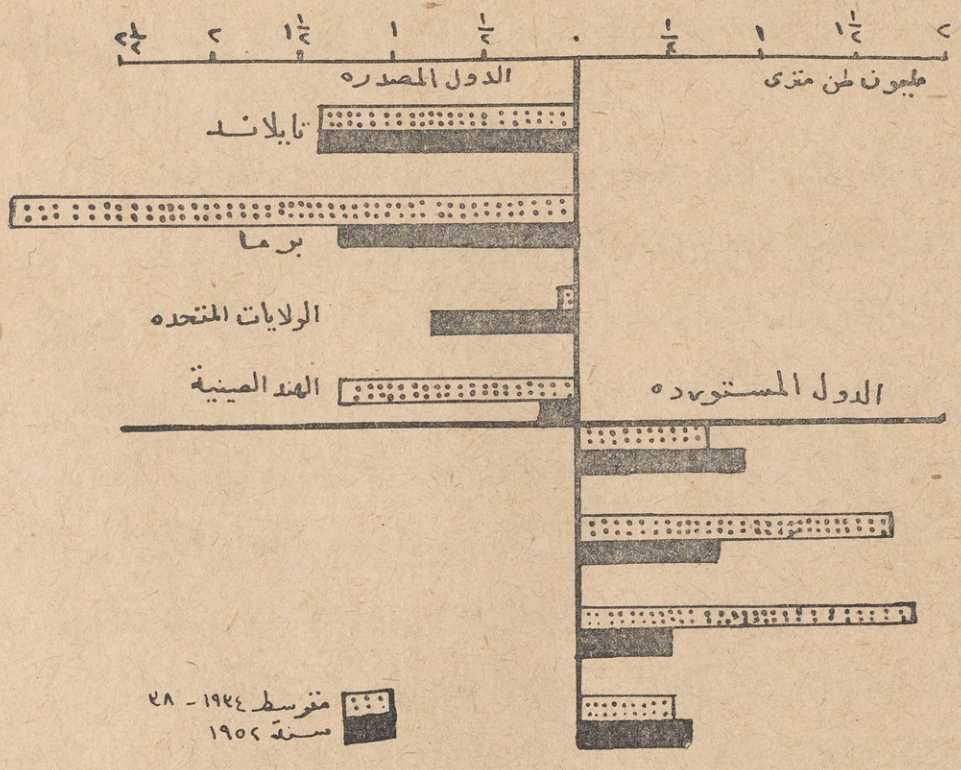

يبين الشكل أن تجارة الأرز الدولية الصادرة والواردة مركزه بوجه عام فى قارة آسيا .

وبذا كانت تجارة الأرز الدولية مركزة فى آسيا التى كانت بوجه عام من القارات المصدرة (شكل ١٥) .

لكن الحرب العالمية الثانية فى المحيط الهادى قد أدت إلى تغير قيم تجارة الأرز المتبادلة بين الدولة الأسيوية ، فانحدرت صادرات البلاد ذات الفائض ، وبذا أصبحت آسيا على العموم من القارات المستوردة ، ففى سنة ١٩٥٢ بلغت صادرات الأرز الدولية ٤,٥ مليون طن مترى وانحدر نصيب دول آسيا المصدرة من ٩٥ ٪ من صادرات الأرز الدولية قبل الحرب إلى ٧٠ ٪ سنة ١٩٥٢ .

فقد ظهرت دول مصدرة جديدة بعد الحرب هى البرازيل وإكوادور ومصر والمكسيك والولايات المتحدة وبلغت جملة صادراتها ٣٠ ٪ من صادرات العالم سنة ١٩٥٢ ومن جهة أخرى فان نمو السكان فى آسيا زاد من حاجة الدول الأسيوية إلى الأرز .

وقد كان طلب الارز قويا طيلة عام سنة ١٩٥٢ ، وقد امتص السوق بسرعة كل الكميات التى عرضت للتصدير ، وذلك لأن المحاصيل الجديدة لم تصبح فى متناول الأيدى إلا ابتداء من عام ١٩٥٣ ، وحتى بعد ذلك التاريخ لم يظهر فائض الأرز فى الأسواق بسبب احتفاظ بعض الدول المصدرة بفضلة محاصيلها الأرزية أملا فى تحسن الأسعار ، وقد خاب أمل هذه الدول فى ذلك ، وتعرض بعض مخزونها من الأرز للفساد بسبب طول تخزينه ، ولذا فقد كانت تجارة الأرز سنة ١٩٥٢ محدودة ، ولم تبلغ المستوى الذى بلغته سنة ١٩٥١ ، بالرغم من أن هذا المستوى الأخير كان منخفضا جدا عن سنى ما قبل الحرب الثانية ، ولو أنه كان أحسن بكثير منه فى السنين السابقة لسنة ١٩٥١ .

وكانت أهم البلاد المصدرة الثلاث تايلاند وبرما والولايات المتحدة ، وتحتل ايطاليا والصين (الشعبية) المرتبتين الرابعة والخامسة ، أما الهند

الصينية فقد أخفقت فى زيادة صادراتها فى سنة ١٩٥٢ ، بالرغم من الآمال التى كانت معقودة عليها فى تلك السنة ، وأصبحت السادسة بين المصدرين سنة ١٩٥٢ بعد أن كانت الثالثة فيما قبل الحرب ، وقد حافظت البرازيل على مستواها السابق فى التصدير بصعوبة ، أما مصر فقد توقفت صادراتها تقريبا (راجع ص ١٠١) ، ولا ينتظر تغيرا كبير فى سنة ١٩٥٣ ، وقد تحتل برما المركز الأول فى التصدير مكان تايلاند ، وقد ترتفع الصين إلى المنزلة الرابعة ، وهى التى كانت دولة مستورة للأرز حتى سنة ١٩٥١ .

وبين الدول المستوردة كانت الأولى اليابان سنة ١٩٥٢ ، وتلتها الهند ثم أندونيسيا ، وقد انخفض مجموع ما استورته أوربا .

ب — الموقف فى المستقبل .

أما فى سنة ٥٣ — ٩٤ فإن من المنتظر أن تحافظ اليابان على مستوى وارداتها من الأرز ، كما ينتظر أن تزيد مانستورده كوريا زيادة كبيرة ، وهى التى كانت دولة مصدرة كبيرة حتى سنة ١٩٤٣ ، أما الهند وأندونيسيا فقد انخفضت تقديرات استيرادها انخفاضا حادا .

هذا ولا تزال أسباب زيادة الانتاج تواصل عملها ، فتكلفة الانتاج قد توقفت عن الارتفاع ، كما توافرت السلع الرأسمالية ولوازم الزراعة عن ذى قبل ، كما أن غلة عناصر الانتاج كالأرض والأيدى العاملة لا تزال فى صالح زراعة الأرز ، إلا أنه يحد من ذلك أن كثيراً من الدول — ما عدا الولايات المتحدة — تسير على سياسية داخلية فى الأسعار من شأنها أن تفوت على الزراع فرصة الحصول مباشرة على مزايا أسعار الأرز العالمية ، وقد عنيت اللجنة الخاصة بالأرز (المتفرعة من منظمة الأغذية والزراعة) المنعقدة فى بانكوك فى يناير سنة ١٩٥٣ بمناقشة سياسة الأسعار الداخلية هذه ، وأوصت الحكومات باعادة النظر فى هذه السياسة وتعديلها بحيث يجنى الزراع المزايا التى تدفعهم إلى زيادة الانتاج .

جدول ١٠ — واردات الأرز والقمح ودقيق القمح والحبوب الأخرى

في ست[١] من دول آسيا المستوردة للأرز بآلاف الأطنان المترية .

واردات الحبوب	١٩٣٤-٣٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢ (تقدير مؤقت)
الأرز (المضروب)	٤٩٨٢	٢٢٣٠	٢٢٧٦	٣١٤٦	٣٤٠١
حبوب أخرى	٥٨٩	٦٥٣٨	٤٤١٨	٧٥٩١	٦٨٣٣
القمح والدقيق[٢]	(٣١٤)	(٤٩٧٦)	(٣٧١٤)	(٥٦٣٤)	(٥١٩٤)
غيره	(٢٧٥)	(١٥٦٢)	(٧٠٠)	(١٩٥٧)	(١٦٣٩)
النسبة المئوية إلى مجموع الحبوب					
الأرز	٨٩	٢٥	٣٤	٢٩	٣٣
حبوب أخرى	١١	٧٥	٦٦	٧١	٦٧

(١) سيلان والهند وأندونيسيا واليابان والملايو والفلبين .

(٢) تشمل الشعير والذرة والشيلم والسورجم والدخن والشوفان .

يوضح الجدول كيف تناقص اعتماد بعض الدول الآسيوية على الأرز وزاد اعتمادها على الحبوب الأخرى ، بسبب أزمة الأرز منذ الحرب الثانية ، فتناقصت واردات الأرز من ٨٩٪ إلى ٣٣٪ ، وزادت واردات الحبوب من ١١٪ إلى ٦٧٪ منذ تلك الحرب إلى الآن .

٦ — المنافسة بين الأرز والقمح وأثرها فى أسعارهما :

أما فيما يختص بطلب الأرز فقد ساد الاعتقاد فى لجنة بانكوك بأن معظم دول آسيا التى أخذت فى استبدال الأرز بالحبوب الغذائية الأخرى إبان اشتداد أزمته ستواصل السير فى هذا الاتجاه ، مما سيخفض طلب الأرز ويزيد فى طلب الحبوب الغذائية الأخرى التى حلت محله .

ويبين الجدول الآتى (جدول ١٠) التغير الأساسى الذى ترتب على النقص العالمى فى الأرز فى أعقاب الحرب الثانية ، مما زاد فى واردات الحبوب الأخرى إلى ست من دول آسيا الرئيسية التى تستورد الأرز عادة .

وكان من الضرورى أن يحدث تغيير فى طلب الأرز وطلب المواد الغذائية الأخرى ، وتؤثر سياسة الحكومات — فيما يختص بالمساعدات التى تدفعها للزراع لزيادة انتاج الأطعمة Food Subsidies تأثيرا كبيرا فى تغيير الطلب هذا ، فمن جهة قد زادت هذه المساعدات فى السنوات الأخيرة من طلب المستهلكين للأرز إلا أنها من ناحية أخرى قد حدت من استعداد الحكومات لاستيراد الأرز ، بسبب الأعباء المالية الداخلية .

وفى غضون السنة الماضية خفضت الحكومات من عونها المالى للزراع ، وفى الهند قضت الحكومة عليها نهائيا ، هذا وستكون أسعار القمح الدولى أكثر ارتفاعا بعد تعديل اتفاقية القمح فى صيف سنة ١٩٥٣ (ص ٨٦) ، ولو أنه قد يحد من أثر ذلك زيادة حصة بعض الدول المستهلكة للأرز ، كاليابان مثلا .

هذا وليس من الأمور المؤكدة حصول العالم على ما يحتاجه من الأرز هذا العام ولو أن الإنتاج أكبر وتقديرات التصدير أكبر من تقديرات الاستيراد ، وذلك لأن زيادة الانتاج هذا العام لا تعدو ٦ ٪ أكثر من إنتاج ماقبل الحرب الثانية ، بينما زيادة السكان قد بلغت ١١ ٪ فى البلاد

المستهلكة الأرز ، وهناك زيادة أخرى فى استهلاك الفرد منه ، ولا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الأرز لاستهلاك البشر ، وقد يضطر مصدرو الأرز فى المستقبل إلى زيادة العناية بنسبة أسعار الأرز إلى أسعار الحبوب الغذائية الأخرى .

٧ ــ لجنة الطوارئ الدولية للطعام IEFC .

International Emergency Food Committee

تخضع تجارة الأرز الدولية لتوجيهات لجنة الطوارئ الدولية للطعام ، (وهى إحدى لجان منظمة التغذية والزراعة التى هى بدورها إحدى منظمات هيئة الأمم المتحدة) .

وللوصول بصادرات الأرز إلى أقصى حد ممكن ، ولضمان توزيعه على الدول المستوردة حسب حاجاتها ، أتفقت دول العالم المصدرة الكبيرة على رقابة مشتريات الفائض المحلى فى بلادها وعلى بيعة للدول المحتاجة إليه حسب توصياتها .

٩ ــ مقارنة بين القمح والأرز .

نقدم الجدول الآتى للمقارنة بين الأرز والقمح من نواحى متعددة (جدول رقم ١١) .

جدول ١١ — مقارنة بين القمح والأرز من نواحي متعددة .

الموضوع	القمح	الأرز
النهاية الصغرى للحرارة (ف)	٥٧°	٨٠°
النهاية الصغرى للمطر بالبوصه	١١	٤٠
المساحة المنزرعة بملايين الايكرات	٤٠٠	٢٠٠
مناطق الزراعة	معظم العالم ماعدا المناطق الباردة والاستوائية	جنوبى شرقى آسيا حيث ترتفع الحرارة والمطر
الانتاج العالمى بملايين الأطنان	٢٠٨	١٦٠
غلة الأيكر بالبوشل	١٤	٢٣
النسبة المئوية الصالحة للطعام بعد طحن القمح وضرب الأرز	٧٥	٥٧
النسبة المئوية لما يستخدم لغير طعام الانسان	٢٠	١٢
النسبة المئوية لما يستخدم للبذور	١٢	٤
الباقى لطعام الإنسان بملايين الأطنان	١٢٥	٧٥
عدد المستهلكين فى العالم بالمليون	٩٧٥	١٠٠٠
النسبة المئوية التى تدخل فى التجارة الدولية	١١	٣
اتجاه الصادر	إلى ٥٠ دولة فى أنحاء العالم	إلى دول قليلة فى جنوب شرقى آسيا

يبين الجدول أن القمح ينمو فى ظروف مناخية متفاوتة ، بينما يتطلب الأرز حرارة مرتفعة وأمطار غزيرة ، ولذا فينمو القمح فى معظم أنحاء العالم ، بينما يتركز الأرز فى جنوب شرقى آسيا ، ولذا فمساحة القمح ضعف مساحة الأرز ، وانتاجه أكبر من انتاج الأرز ، ولو أن عدد مستهلكى القمح والأرز كطعام أساسى متساو تقريباً ، ويصلح من القمح للطعام بعد طحنه ثلاثة أرباعه والأرز نصفه تقريبا ، وتدخل التجارة الدولية من القمح نسبة أكبر من الأرز ، لأن القمح الطعام الرئيسى فى العالم ، بينما الأرز الطعام الرئيسى للاقاليم الموسمية التى تستهلك معظم الانتاج محلياً .

الفصل الثالث

الحبوب الخشنة

١ — عرض عام للحبوب الخشنة .
(ا) أنواعها .
(ب) الانتاج سنة ١٩٥٣ .
(ح) التجارة الدولية سنة ١٩٥٣ .
٢ — الذرة .
٣ — الشعير .
٤ — الشيلم .
٥ — الشوفان .

١ — عرض عام للحبوب الخشنة .

ا — أنواعها .

الحبوب الخشنة Coarse Grains هى الحبوب التى لا تعتبر صالحة لعمل رغيف الخبز الأساسى فى العالم العربى ، بل تستخدم أساسيا لأغراض أخرى كغذاء للحيوان أو لبعض الأطعمة البشرية الاضافية أو لصناعة المشروبات الروحية .

لكن يجب ملاحظة أن الحبوب الخشنة تستهلك كطعام أساسى أيضا فى كثير من جهات العالم خارج أوربا الغربية وأمريكا الانجلو سكسونية ، فالذرة مثلا طعام أساسى فى كثير من بلاد الشرق الأوسط والمكسيك

ويوغوسلافيا ، والشوفان يدخل فى غذاء الانسان كثيرا فى اسكتلندا واسكندیناوه ، والشعير فى اليابان والهند ، والدخن طعام أساسى فى كثير من الجهات المدارية وشبه مدارية التى تميل إلى الجفاف كما فى الهند .

وعلى أساس أن هذه الحبوب لا تصلح لعمل رغيف الخبز العالمى ، سنعتبر أن الحبوب الخشنة هى الذره والشعير والشوفان والدخن .

وقد سبق الاشارة إلى الذرة بين حبوب الغذاء لان له أهمية خاصة فى مصر .

أما الشيلم فيعتبر عادة من حبوب الغذاء الانسانى ، لانه لايستخدم علفا للماشية كالحبوب الخشنة الأخرى .

ومجموع إنتاج هذه الحبوب أكثر من إنتاج القمح بمقدار الخمس تقريبا ، ويبلغ إنتاج الذره وحدها حوالى نصف إنتاج القمح ، وما يدخل فى التجارة الدولية منها قليل جداً بالنسبة لما يدخل من القمح (ص ٦١ و ٦٢) ولتوضيح الأهمية النسبية للحبوب الخشنة وللقمح نذكر أن إنتاج القمح سنة ١٩٥٢ ٢٠٨ مليون طن ، والذره ١٣٩٫٥م طن ، والشوفان ٧٠م طن ، والشيلم ٦٧٫٥م طن ، والشعير ٦٣٫٨ .

جدول ١٢ — انتاج الحبوب الخشنة والشيلم والشعير والشوفان والذرة

بملايين الاطنان المترية

الأقطار	١٩٣٤ — ٣٨	١٩٥١	١٩٥٢
أمريكا الشمالية	٧٩,٧	١١٣,٦	١٢١,٨
أمريكا الجنوبية	١٧,٣	١٢,٠	١٦,٤
(أرجنتين)	(٩,٤)	(٣,٩)	(٧,٣)
أوربا الغربية ويوغوسلافيا	٤٢,٥	٤٢,٤	٤٠,١
دول أخرى	٧٧,٤	٨٢,٢	٨٣,٢
جملة العالم بدون السوفيت	٢١٦,٩	٢٥٠,٢	٢٦١,٥

يبين الجدول أن أمريكا الشمالية وحدها تنتج أقل من نصف انتاج العالم من الحبوب الخشنة

ب — الانتاج سنة ١٩٥٣ .

بوجه عام فى سنة ١٩٥٢ / ٥٣ زاد انتاج العالم من الحبوب الخشنة . عن السنة السابقة فى جميع قارات العالم ماعدا أوربا (جدول ١٢) . ففى الولايات المتحدة زادت حبوب العلف Feed Grain بمقدار ٧ ٪ بسبب زيادة محصول الذرة ، وبذا زاد المحصول عن حاجة الاستهلاك فى البلاد ، وظهر بعض الرصيد المخزون فى نهاية العام ، وهو عكس ماحدث فى السنتين السابقتين حين انتقص من رصيد نهاية العام .

وفى كندا كان المحصول كبيرا جدا لثلاث سنوات متعاقبة ، وكان

انتاج الشعير والشوفان سنة ١٩٥٢ أكبر من متوسط قبل الحرب بمرتين ونصف مرة ، وبالرغم من أن صادرات كندا قد زادت فإن المخزون فى آخر الموسم قد ارتفع أيضا .

وكانت زيادة الانتاج فى الارجنتين أكثر من هذا بكثير نسبيا ، وينتظر أن يكون محصولها من الذرة ضعف محصولها فى الموسم السابق (وهو أقل بكثير من محصول قبل الحرب) ، كما ينتظر أن ترافقه محاصيل جيدة من الشعير والشوفان والشيلم أيضا .

وكانت محاصيل الشعير متوسطة أو فوق المتوسط فى جهات التصدير الأخرى كاستراليا وشمال أفريقية وتركيا والشرق الأوسط .

وفى أوربا كان هناك بعض النقص فى الانتاج فى دول نهر الدانوب ، وخاصه فى يوغسلافيا التى اضطرت إلى استيراد كميات كبيرة فى غضون العام (سنة ١٩٥٢/٥٣) ، وكانت فى السنة السابقة من أهم الدول المصدرة ، وفى أوربا كانت حاصلات سنة ١٩٥٢ من الحبوب الخشنة أقل منها فى العام السابق ، ولكنها على العموم كانت أكبر منها فى معظم سنوات ما بعد الحرب .

وكانت محاصيل الشعير على العموم جيدة فى بعض الجهات وفائقة فى جهات أخرى من أوربا ، إلا أن إنتاج الشوفان كان أقل من سنوات بعد الحرب ، والحال فيما يختص بالذرة كانت أسوأ .

حـ — التجارة الدولية سنة ١٩٥٣ .

بلغت صادرات العالم من الحبوب الخشنة (الشعير والشوفان والذرة السورجام) فى سنة ١٩٥١ / ٥٢ أعلى مستوى بعد الحرب الثانية ، وكانت بذلك تنقص ٨ ٪ عن متوسط السنوات سنة ١٩٣٤ / ٣٨ ، ويرجع الفضل فى زيادة صادرات ذلك العام عن العام السابق له إلى كندا وتركيا ويوغسلافيا والاتحاد السوفيتى .

ومن الواضح أن صادرات سنة ١٩٥٢ / ٥٣ لم تسجل تقدما آخر ، فما شحن من الدول المصدرة الثلاث الكبرى كانت أكثر بقليل منها فى سنة ١٩٥١ / ٥٢ .

جدول ١٣ — صادرات الحبوب الخشنة بما فيها أيضا الدخن والسورجام والشيلم بملايين الأطنان المترية

	١٩٣٤ — ٣٨	١٩٥١ / ٥٢	١٩٥٢ / ٥٣
أرجنتين	٧,٣٤	١,١٠	٠,٩٤
كندا	٠,٥١	٢,٦١	٣,٨٧
الولايات المتحدة	١,١٠	٤,٦٦	٤,١٢
دول أخرى	٦,٤٥	٥,٨١	٤,٩٥
جملة العالم	١٥,٤٠	١٤,١٨	١٣,٨٨

يبين الجدول الانخفاض الكبير فى صادرات الأرجنتين بعد الحرب والارتفاع الكبير فى صادرات كندا والولايات المتحدة .

ومن الواضح أن صادرات الارجنتين لم تزل فى مستواها المنخفض ، وربما نقص المصدر من البلاد الأخرى لان فى الاتحاد السوفيتى كان الفائض المعد للتصدير أقل ، وعجزت يوغوسلافيا عن التصدير كلية .

ولم يتغير الطابع العام لتجارة الحبوب الخشنة فى سنة ١٩٥٢ / ٥٣ عنه فى السنوات الأربع السابقة ، ففى معظم سنوات ما بعد الحرب الثانية ساهمت الولايات المتحدة وكندا بنصف أو أكثر من نصف جملة

الصادرات ، وفى هذا كانت صادرات كل منهما أكبر بكثير نسبة واطلاقا عنها فى سنوات ما قبل الحرب ، وصدرت الارجنتين كميات أقل بكثير مما صدرته قبل الحرب (شكل ١٦) .

أما صادرات غير هذه الدول الثلاث فقد تزايدت إلى حد ما ، إلا أن أهمية بعضها كانت تتغير من سنة إلى أخرى ، فقد تميزت بعض دول أوربا الشرقية وبعض دول الشرق الأقصى ، وهذه ظاهرات جديدة لم تشاهد قبل الحرب .

شكل ١٦ — التجارة الدولية فى الحبوب الخشنة (ومعها الشيلم) .

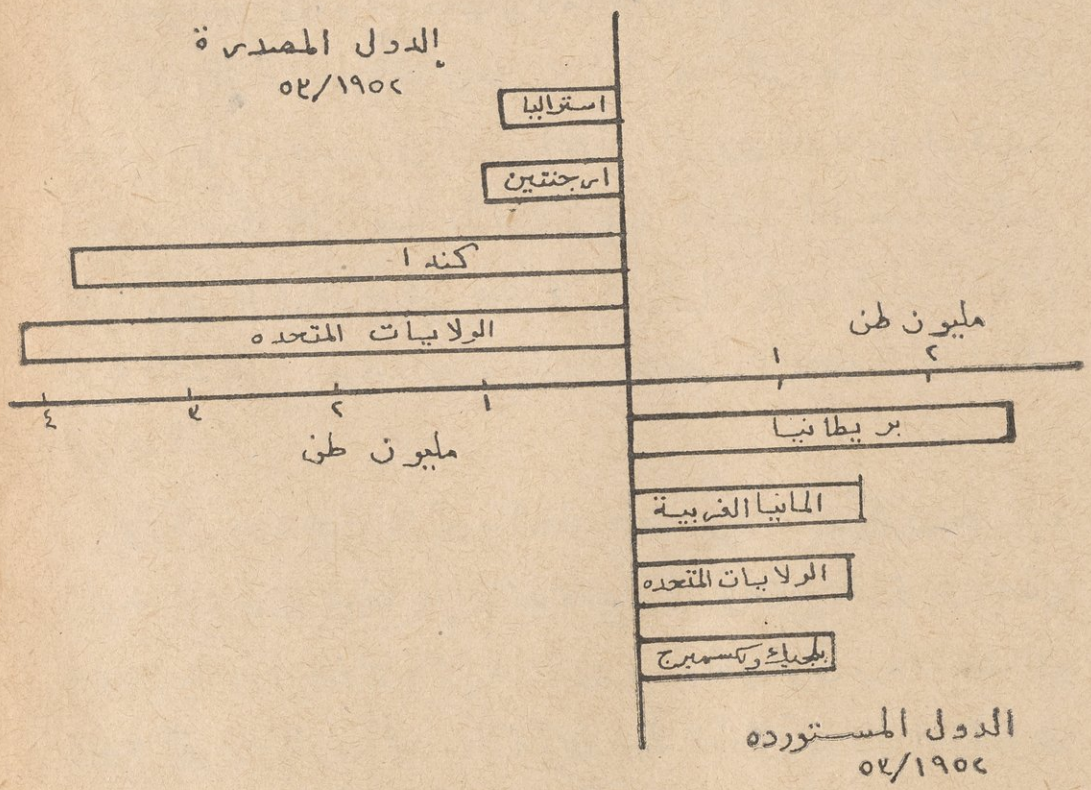

يلاحظ أن الولايات المتحدة أكبر الدول المصدرة للحبوب الخشنة ، وانها ثالث الدول المستوردة فى نفس الوقت ، وذلك لانها استوردت نصف مليون طن من الشعير من كندا وحوالى مليون طن من الشوفان من كندا ، ويرجع ذلك إلى سهولة النقل ورخصه .

٢ ــ الـــذره

الذرة نبات أمريكى الأصل ، وكانت تزرع فى أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية عندما اكتشفها الاوربيون، ثم أدخل من أمريكا، كما أدخل الطباق والكاكاو والبطاطس والفول السودانى وكلها حاصلات أمريكية الأصل أدخلت فى أوربا ، ويدعو الذرة الأمريكيون Corn والانجليز Maize ، والاسم الأخير كان يطلقه الأهالى على الذرة فى جزر الهند الغربية ، وهى أهم الحبوب المستعملة فى علف الحيوان.

الشروط المناخية للذرة .

تنمو الذرة فى أنواع كثيرة من التربة ، ولكن النبات يحتاج إلى الكثير من الغذاء وخاصة النتروجين ، وتتوافر هذه الشروط ــ بالاشتراك مع الشروط المناخية ــ فى أراضى أعشاب البرارى القديمة ، فى الولايات المتحدة ، حيث كانت تنمو الأعشاب ذات الجذور الطويلة ، التى أدى تحلل جذورها فى التربة إلى غناء التربة بالمواد المغذية للنبات ، كما أن التربة هناك تمتزج بالمواد الجيرية وتمتاز بمساميتها ، مما يجعلها أراضى مثالية لزراعة الذرة .

ولكن تجود الذرة فى التربة الخصبة فقط ، ويجب أن يكون تصريف الماء حسنا والتربة عميقة غنية بالغذاء النباتى ، وتحتاج الذرة إلى أمطار صيفية منتظمة فى بدء نموها ، ولذا تجود فى أراضى الرى ، ولا يجب أن تتشبع التربة بالماء ، ويجب ألا يكون هناك تفاوتا كبيرا فى الحرارة فى شهور نمو النبات ، كما يجب أن تتوافر أشعة الشمس ، والصقيع ضار جدا بالنبات ، ولا تنضج الذرة فى أراضى يغلب عليها البرد كانجلترا ، والمطر القليل يحد من نمو الذرة .

شكل ١٧ — التوزيع الجغرافى للحبوب الخشنة والذرة فى العالم .

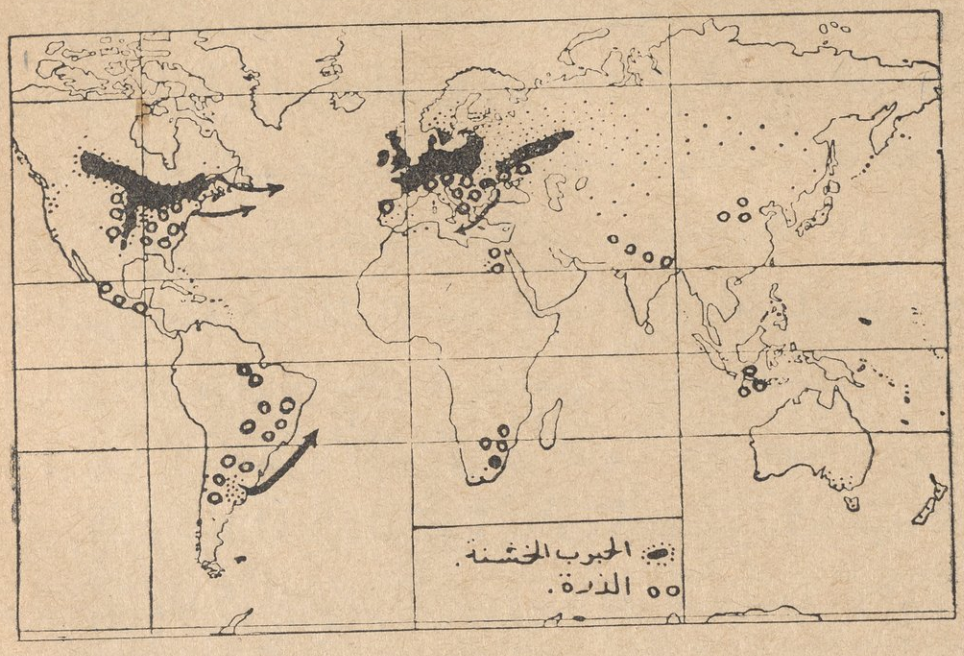

كل الحبوب الخشنة تحتاج إلى كمية مناسبة من الأمطار وإلى قليل من الحرارة ، ولذا فيجتمع فى الجهات الرطبة المعتدلة الباردة . ماعدا الشعير الذى يجود ايضاً فى الجهات المدارية المرتفعة الحرارة قليلة الأمطار ، وما عدا الذرة التى تنفرد فى الجهات الموسمية والمدارية الحارة الممطرة ، والدخن يتفق مع الذرة إلى حد كبير .

وأحسن أراضى الذرة تتمتع بأمطار سنوية تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ بوصه ، ويجب أن يكون منها على الأقل عشر بوصات فى مدة نمو النبات وهى ثلاثة أشهر ، ولا يتوفر هذا المناخ إلا فى أراضى قليلة فى المناطق المتوسطة (شكل ١٧) ، أما السواحل الغربية فى خطوط العرض العليا كسواحل انجلترا أو مقاطعة وشنجطن فى الولايات المتحدة فلا تصلح للذره بسبب انخفاض حرارتها ، والسواحل الغربية فى الجهات الأكثر حرارة كسواحل أسبانيا وكاليفونيا لا تصلح للذره بسبب نقص أمطارها .

التوزيع الجغرافى للذرة .

فى الولايات المتحدة يقع اقليم الذرة جنوب اقليم القمح وشمال اقليم والقطن، وتمتد أهم أجزاء هذا الاقليم من ولاية اهيو إلى ولاية نبراسكا، ولكن تزرع الذره بكثرة أيضا فى أجزاء أخرى ، وهذا الاقليم أوسع أراضى العالم الصالحة لزراعة الذره من حيث المناخ والتربة ، ولذا فان غلة الفدان مرتفعة وتبلغ ضعف غلة الفدان من القمح ، ولذا فان الذره فى هذه المساحات الواسعة هى أكثر المحاصيل انتشارا فى الأراضى الممتدة شرقا وغربا بين شمال غربى نبراسكا وجنوب اهيو ، حيث توجد ثمانى ولايات تنتج فيما بينها ثلثى المحصول الأمريكى من الذرة ، ويحد منطقة الذرة فى الشمال والشرق خط الحرارة المتساوية ٦٨°ف فى الصيف ، لانه حيث تقل الحرارة عن هذا لا يبلغ موسم النمو ١٤٠ يوما الضرورية للذرة ، ولذا فان الحبوب الأخرى تحتل مكان الذرة فى شمال وشرق منطقة الذرة ، أما فى غرب منطقة الذرة فان تناقص الأمطار الصيفية يساعد على أن يحتل القمح مكان الذرة، والخط الفاصل هنا هو خط ٨ بوصة من أمطار الصيف، والذره محصول هام أيضا فى جنوب الولايات المتحدة ، إلا أنه هنا محصول ثانوى بالنسبة للقطن الذى يحتل المكان الأول .

ومعظم محصول الذره الأمريكى يستهلك غذاء للخنازير والابقار ، ومن ولاية الينويس وفى غرب منطقة الذره الأمريكية تصدر كميات هائلة من الذره إلى أسواق شيكاجو وأوماها لاستعماله فى الأغراض الصناعية كالاطعمة المحفوظة والنشا والجلوكوز والكحول .

ومما يدل على أهمية الذرة فى الولايات المتحدة إنها تحتل نصف الأراضى المحصولية الخاصة بالحبوب ، وأن مساحة أراضى الذرة ضعف مساحة أراضى القمح (١٩٣٤) .

وتزرع الذرة بكثرة فى المكسيك وتستعمل لغذاء الانسان هناك

وهو محصول الحبوب الرئيسى ، كما يزرع الكثير من الذرة فى الارجنتين والبرازيل .

وفى أوربا تكثر زراعة الذرة فى جنوبها الشرقى ، وأهم جهات زراعتها رومانيا ويوغوسلافيا وإيطاليا والمجر وروسيا ، وكذا فى الجهات المعطرة من أسبانيا وجنوب فرنسا (شكل ١٧) .

ويزرع الكثير من الذرة أيضاً فى حوض الكنج بالهند وفى شمال وأواسط الصين وفى جاوة .

وتبلغ مساحة أراضى الذرة فى مصر حوالى ١,٨ مليون فدان سنوياً ، وهى تحتل حوالى خمس المساحة المحصولية فى مصر ، وقد زادت مساحة أراضى الذرة بعد تحديد مساحة أراضى القطن ، وزراعة الذرة منتشرة فى كل أنحاء مصر ، وهو يشغل مساحة محصولية أكبر من أى نبات آخر فيها ، وأهم الأسمدة للذرة السماد البلدى ، إلا أن النترات يزداد استخدامها لتسميد الذرة ، وكثيرا ما يجمع بين الاثنين ، ومتوسط إنتاج الفدان حوالى ستة أرادب ونصف ، وقد تناقصت غلة الفدان بمقدار ٧ ٪ فى الأربعين سنة الأخيرة ، ويرجع بعض السبب فى ذلك إلى زيادة مياه الرى الصيفية وارتفاع مستوى المياه الباطنية .

الإنتاج العالمى للذرة .

وفى سنة ١٩٥٢ كان انتاج العالم من الذرة ١٣٩,٥ مليون طن (مقابل ١١٠,٣ قبل الحرب) ، يضاف إليهما ٤,٦ مليون طن انتاج الاتحاد السوفيتى (قبل الحرب) .

وكانت أولى دول الانتاج الولايات المتحدة ٨٣,٩ مليون طن ، ثم الصين ٦,٥ ، ثم البرازيل ٦,٢ ، ثم الارجنتين ٣,٦ .

التجارة الدولية فى الذرة

كانت صادرات الذرة سنة ١٩٣٤ / ٣٨ ١٠,٢ مليون طن .
ونقصت صادرات الذرة فى سنة ١٩٥٢ / ٥٣ إلى ٤,٤ مليون طن متري ، وساهمت الولايات المتحدة بثلثى هذه الكمية ، والأرجنتين ٦,٠ مليون طن ، وباقى العالم ٧,٠ مليون طن .

وكانت معظم تجارة الذرة مع أوربا ، إذ استوردت أوربا أربعة أخماس هذه الكمية ، أخذت منها انجلترا أقل من مليون طن بقليل ثم البلجيك ولوكسمبرج ٥٤,٠ مليون طن ، ثم فرنسا ٤,٠ مليون طن .

٣ — الشعير

الشعير أقدم الحبوب الغذائية التى زرعها الانسان ، وكان فى العالم القديم أهم حبوب الخبز ، ولعل ذلك يرجع إلى وفرة غلة الفدان منه (بالنسبة للقمح) فى أراضى البحر المتوسط التى كانت موطن الحضارات القديمة ، ولا يزال الشعير يستعمل لغذاء الإنسان فى اليابان والهند واسكنديناوه وشمال أفريقية ، لكن القمح قد حل محله ، وأكثر مايُستخدم الشعير الآن فى صناعة المشروبات الكحولية كالجعه ، وكذا يستخدم كعلف للحيوان .

الشروط المناخية للشعير .

يزرع الشعير فى ظروف مناخية متفاوتة لكنها تشبه ظروف القمح إلى حد كبير ، وهو يفوق فى هذا التفاوت كل الحبوب الغذائية الأخرى ، فهو ينمو فى حدود الدائرة القطبية فى النرويج وروسيا ، كما يجود فى الأراضى الحارة الجافة فى الجزائر ، والحد الأقصى لنمو القمح فى روسيا قرب لينينجراد ،

أما الشعير فينمو شمالا إلى الأراضى القطبية ، ويجاور الشعير فى نموه حيوان الرنة التى يستخدمها الأسكيمو فى الصحارى الثلجية ، كما يجاور الشعير فى نموه الابل التى يستخدمها الأعراب فى الصحارى الحارة ، وهو فى النرويج والسويد ينمو تحت شمس نصف الليل ، وفى مصر ينمو تحت شمس الصحراء الغربية المحرقة ، وينمو فى الجهات التى لا ينمو بها القمح لشدة برودتها أو شدة حرارتها ، كما ينمو فى الأراضى التى لا تنمو بها الذرة لجفافها ، كبعض أجزاء مصر الصحراوية ، وفى أجزاء من السودان والحبشة وأفريقية .

وينضج الشعير فى الجهات المنخفضة الحرارة ، ولذا يكفى الصيف القصير فيها لنموه .

الانتاج العالمى للشعير .

وفى سنة ١٩٥٢ كان إنتاج العالم من الشعير ٥٣,٥ مليون طن (يقابلها ٤٠,٨ قبل الحرب) يضاف إليهما ١٠,٢٥ مليون طن إنتاج الاتحاد السوفيتى (قبل الحرب) .

وكانت أول دول الانتاج سنة ١٩٥٢ الصين ٧,٠ مليون طن ، ثم كندا ٦,٣ ، ثم الولايات المتحدة ٤,٩ ، ثم اليابان ٢,٨ مليون طن .

التجارة الدولية للشعير .

مما يلاحظ على التجارة الدولية للشعير أنها صغيرة ، وأن معظمها بين الدول الأوربية ، وأن أهم الدول المستوردة هى البلاد التى تستهلك كثير من الجعة . وكان متوسط صادرات العالم من الشعير فى المدة سنة ١٩٣٤ — ٣٨ هو ٢ر٧ مليون طن ، وفى سنة ١٩٥٢ / ٥٣ ارتفعت صادرات العالم من الشعير إلى ٦ر٥ م طن ، وكانت الدول المصدرة بالترتيب كندا ٢ر٦ م طن ، ثم الولايات المتحدة ٠ر٧ م طن ، ثم استراليا ٠ر٦ م طن ، ثم الأرجنتين ٠ر٢ م طن .

وكانت معظم التجارة الدولية مع أوربا التى استوردت ٢ر٤ مليون طن ، وكان نصيب انجلترا منها ١ر٥ م طن ، ثم ألمانيا الغربية ١ر٣ م طن ، وخارج

أوربا كانت اليابان أعظم الدول المستوردة بنصيب مليون طن ، وبذا كانت ثالث دول العالم المستوردة للشعير .

٤ ــ الشيلم

يأتى الشيلم Rye بعد القمح فى الأهمية لخبز الانسان ، وهذا هو الحال فى أوربا التى تنتج وتستهلك معظم الشيلم فى العالم ، أما أمريكا فيغلب استعمال الشيلم كعلف للحيوان أو فى صناعة المشروبات الكحولية ، والشيلم يشبه الشعير كثيرا فى الشكل ، ويعتمد سكان الريف فى نصف قارة أوربا على الشيلم لصناعة الخبز ، فى المناطق الواقعة شرقى نهر الراين وشمال جبال الألب ، وتصنع من الشيلم المشروبات الروحية وخاصة فى روسيا .

الشروط المناخية للشيلم .

يتميز الشيلم بأنه يتطلب مناخا ممطرا يميل إلى البرود ، وهو يجود فى الأراضى التى لا تصلح للقمح بسبب برودتها أو بسبب غزارة أمطارها ، وهو كالقمح يجود فى الأراضى الخصبة ، إلا أنه يزرع فى الأراضى الضعيفة والرملية والملحة وأراضى المستنقعات ، وهنا يغل غلة كبيرة أيضا .

وتكثر زراعة الشيلم فى أوربا فى سهل أوربا الشمالى وخاصة شمال ألمانيا وبولندا ، وتمتد زراعته من الجنوب الغربى إلى شمال الشرقى فى وسط روسيا ، وأهم جهات الانتاج خارج أوربا هى الولايات المتحدة وكندا .

و ٩٧ ٪ من الشيلم تنتجه أوربا وروسيا الأسيوية وتستهلكه محليا .

الانتاج العالمى للشيلم .

وفى سنة ١٩٥٣ كان إنتاج العالم من الشيلم ٧ ر ٢١ مليون طن ، (مقابل ٢١ مليون قبل الحرب) يضاف إليهما حوالى ٨ ر ٤٥ مليون إنتاج الاتحاد السوفيتى وحده (١٩٣٤ ــ ٣٨) ، وكانت أهم دول الانتاج سنة

١٩٥٣ ألمانيا الغربية (٣ر٣ مليون طن) ، وتليها تركيا (٧٦٠ ألفا) ، ثم كندا (٧٤٤ ألفا) ، ثم الأراضى المنخفضة (٤٥٠ ألف طن) .

التجارة الدولية للشيلم .

فى المدة سنة ١٩٣٤ — ٣٨ كان متوسط صادرات العالم مليون طن .

وفى سنة ١٩٥٢ / ٥٣ كانت جملة صادرات العالم من الشيلم ٧٣٦ ألف طن ، معظمها من كندا (٢٣٧ ألف طن) ، وتلتها الارجنتين .

واتجهت معظم هذه الصادرات إلى أوربا ، التى استوردت منها ٥٨٥ ألف طن ، وكانت أولى الدول المستوردة فى العالم ألمانيا الغربية بنصيب ١٩٥ ألف طن ، وثانى دول العالم الولايات المتحدة ١٤١ ألف طن ، وتلتها النرويج فبلجيكا .

٥ — الشوفان

يستعمل الشوفان Oats أساسيا لتغذية الماشية والخيول ، وهو غذاء مفيد جداً للانسان ، غنى بالدهن والجلوتن ، وفى اسكتلندا واسكندیناوه الشوفان غذاء محبوب يخلط باللبن ، ومع أن إنتاج الشوفان كبير فى العالم إلا أنه يستهلك محليا ولا يدخل فى التجارة الدولية منه إلا القليل .

الشروط المناخية للشوفان.

يتطلب الشوفان مناخا رطبا يميل إلى البرودة ، وهو فى هذا يشبه الشيلم، إلا أنه يختلف عنه فى أنه لايحتمل شدة البرودة فى الشتاء ، ولذا يزرع فى الربيع ، وهو يحتاج إلى مياه أكثر من القمح والشعير ، ولا يتطلب تربة فى خصوبة تربة القمح ، وهو كالشعير لايتطلب موسما طويلا لنموه ، ولذا يجود فى اسكتلندا واسكندیناوه وشرقى كندا .

والروسيا أكبر جهات انتاج الشوفان فى العالم ، وهو يزرع هناك شمال منطقة القمح الروسى ، فى كل من قارتى أوربا وآسيا .

وفى أوربا يزرع الشوفان بكثرة حول البحر البلطى، وكذا فى الدنمرك وهولندا والبلجيك ، وهو فى هذه الجهاد الأخيرة يتصل اتصالا وثيقا بصناعة الألبان ، ويزرع أيضا فى بريطانيا وفرنسا مع القمح ، إلا أنه يمتد شمالا وغربا أكثر من القمح إلى جهات أبرد وأغزر مطرا .

والولايات المتحدة أهم بلاد إنتاج الشوفان بعد روسيا ، وهو يزرع بها شمال وشرق منطقة القمح الامريكى، فى ولايتى داكوتا الجنوبية ونبراسكا، ويمتد شرقا جنوبى البحيرات العظمى إلى كندا .

وفى نصف الكره الجنوبى يزرع الشوفان فى الأرجنتين بكثرة .

وأهم جهات انتاج الشوفان، هى : أوربا التى تنتج وحدها النصف تقريباً ، يليها الاتحاد السوفيتى بالربع ، ثم أمريكا الشمالية بالربع الأخير تقريباً .

الانتاج العالمى للشوفان .

وفى سنة ١٩٥٢ كان انتاج العالم من الشوفان ٥٠,١ مليون طن (يقابلها ٦٥ مليون طن قبل الحرب) ، ويضاف اليهما ٢٠ مليون طن انتاج الاتحاد السوفيتى (قبل الحرب) .

وكانت أولى دول الانتاج سنة ١٩٥٢ الولايات المتحدة بنصيب ١٨,٤ مليون طن ، ثم كندا ٧,٢ ، ثم فرنسا ٣,٣ ، ثم بريطانيا ٢,٨ مليون طن .

التجارة الدولية للشوفان .

كان متوسط صادرات العالم من الشوفان فى المدة سنة ١٩٣٤ — ٣٨ ٩ ر . مليون طن ، وزادت جملة صادرات العالم من الشوفا سنة ١٩٥٢/٥٣ إلى ١,٦ مليون طن ، وساهمت كندا فيها بأكثر من مليون ، ثم استراليا بخمس مليون وذهب ثلثا هذه الكمية إلى الولايات المتحدة التى تستورد أوربا ثلاثة أخماس مليون طن ، منها ربع مليون طن ذهب إلى البلجيك ولكسمبرج ، و٩٠ ألف طن إلى إيطاليا ،

الفصل الثالث

القطن

١ — مركز القطن بين الألياف النباتية والصناعية .

٢ — أنواع القطن .

٣ — الظروف المناخية للقطن .

٤ — انتاج القطن فى العالم .

٥ — الاقتصاد القطنى فى أهم دول الانتاج .

٦ — تجارة القطن الدولية .

٧ — استهلاك القطن في العالم .

٨ — القطن فى مصر .

٩ — النزاع بين الألياف الصناعية والألياف الطبيعية .

١ — مركز القطن بين الألياف النباتية والصناعية .

تقدير عام .

تصنع معظم المنسوجات فى الوقت الحاضر من القطن والرايون (الحرير الصناعى) والصوف والحرير الطبيعى ، وفى سنة ١٩٣٠ كان القطن والصوف مادتى اللباس الأساسيتين ، ولم يكن للرايون شأن كبير إذ كان إنتاجه $\frac{1}{20}$ من إنتاج القطن ، و $\frac{1}{5}$ من الصوف وأربعة أمثال الحرير الطبيعى .

وفى سنة ١٩٥٠ أصبح إنتاج الرايون ربع إنتاج القطن ، وأكثر من الصوف بمقدار مرة وربع مرة (جدول ٢٨ ، ويلاحظ تصحيح الخطأ المطبعى بذلك الجدول ويجب وضع كلمة الصوف مكان الرايون وبالعكس) .

وتذكر إحصاءات القطن أحياناً بالبالة ، وهى فى العادة ٤٧٨ لبرة صاف إلا أن البالة الهندية والبالة الامبراطورية أربعمائة رطل فقط ، والبالة المصرية ٧٢٥ رطلا ، وزاد استعمال الطن المترى أخيراً ، والطن المترى يساوى ٤,٤ بالة تقريباً وهو يساوى أيضاً ٢٢ ¼ قنطار مصرى .

٣ ـ أنواع القطن .

هناك أنواع كثيرة من القطن ، وتختلف جودة القطن باختلاف طول الشعرة وانتظامها ونعومتها وبريقها ورقتها ولونها ونظافتها ومتانتها ، وأهم هذه العوامل المتانة وهى طول الشعرة (أو التيلة) التى تتراوح عادة بين نصف بوصة وبوصتين وربع بوصة . وهى تعين نوع القطن ، والعوامل الأخرى مجتمعه تعين رتبته .

وعلى أساس طول التيلة يمكن تقسيم الأقطان إلى ثلاثة أقسام :

ا ـ الأقطان طويلة التيلة .

وهى التى يزيد طول شعيراتها على ١ ¼ بوصة ، ومنها قطن سى ايلاند والأمريكى الابلاند طويل التيلة ، والبيروفى ، والكرنك المصرى والمنوفى المصرى وجيزة ٣٠ المصرى .

ب ـ الأقطان متوسطة التيلة .

وتتراوح بين ١ ¼ و ١ ⅛ بوصه ، ومنها الأمريكى الأبلاند من الدرجة الثانية ، والأشمونى والزاجوراه المصريين .

حـ ـ الأقطان قصيرة التيلة .

وهى أقل من ١ ⅛ بوصة ، ومنها الهندى الوطنى والروسى والصينى .

٣ ـ الظروف المناخيـة للقطن .

أصلح أنواع التربة التى تلائم القطن ملاءمة تامة التربة الخصبة الخفيفـة سهلة تصريف المياه ، ولـكنه ينمو بشكل لا بأس به على أنواع من التربة اقل خصوبة نسبياً ، ويجب أن تتميز التربة بمقدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة ، وهذه هى الصفة التى تجعل أراضى الهنـد السوداء اللزجة عظيمة الصلاحيـة لنموه ، ويحتاج النبات كثيراً من الرطوبة من بدء نموه حتى ظهور الأزهار وكذا مناخ حار متوسط الرطوبة الجوية مع أمطار منتظمة كثيرة ، ومن وقت تـكون الأزهار حتى تـكون اللوز ونضوجه وخروج القطن منه يجب أن يكون المناخ جافاً مشمساً ، ونبات القطن شديد الحساسية للصقيع ، ولذا فموعد زراعته هو آخر صقيع الربيع القاتل ، ويجب أن يجمع قبل أول صقيع الخريف القاتل ، والشرط العادى لنموه هو توفر مائتى يوم خاليـة من الصقيع ، وفى الولايات المتحدة يحدد خط ٢٣ بوصة من المطر المتساوى أقصى مناطق نمو القطن غربا .

شكل ١٨ ـ التوزيع الجغرافى للقطن في العالم .



يتركز القطن فى العالم فى المناطق المدارية والموسمية .

إلا أن معظم منطقة القطن هناك يتوافر مطرها إلى أكثر من ٤٠ بوصه فى السنة .

وفى الهنـــد ينمو القطن المحلى على أمطار تتراوح بين ٢٠ - ٤٠ بوصة، ولكن فى كل من الهند ومصر تنمو أحسن أنواع القطن فى الأراضى الأكثر جفافا التى تعتمد على الرى الصناعى، وتتوافر الشروط المناخية للقطن عادة فى المناخ المعتدل الدافىء الجزرى (مناخ الخليج والمناخ الصينى)، وكذا فى الأنحاء الأكثر جفافا فى المناخين المدارى والموسمى، ولذا فأرض القطن الحاضرة والمستقبلة فى العالم تقع بين خطى ٤٠° شمالا و٣٠° جنوبا مع استثناء ماكان منها استوائى المناخ.

والقطن نبات مجهد للأرض، ولذا فارضه تحتاج إلى المسمدات وإلى اتباع الدورة الزراعية. والقطن عرضة للآفات وخاصة دودة اللوز، وقد تسربت من المكسيك إلى ولاية تكساس سنة ١٨٩١.

ويجب أن يجمع القطن بمجرد نضوجه، وإلا أتلفت شعره الأمطار والأتربة، ولذا كان الطلب موسميا شديداً للأيدى العاملة وقت الجمع، كما يجب أن تكون الأجور منخفضة، وهذا شرط أساسى لنجاح زراعة القطن.

جدول ١٤ - انتاج القطن في العالم بملايين الاطنان.

الدولة	١٩٣٤-٣٨	١٩٥٢/٥٣
الولايات المتحدة	٢,٧٥	٣,٤١
الهند	١,١٥	٠,٦٦
الصين	٠,٦٨	٠,٦٤
الاتحاد السوفيتى	٠,٦٤	٠,٩٩
مصر	٠,٤٠	٠,٤٨
البرازيل	٠,٣٩	٠,٣٤
الباكستان	مع الهند	٠,٣٤
مجموع العالم	٦,٦٤	٨,٠٠

انتاج القطن فى الوقت الحاضر أكبر منه قبل الحرب، وأهم دول الانتاج بالترتيب هى الولايات المتحدة ثم الاتحاد السوفيتى فالهند فالصين فمصر.

ومن بين هـذه الدول تنتج الهند قطنا خشنا قصير التيلة غير صالح لحاجة أوربا ، والصين تنتج قطنا خشنا للسوق المحلية ، ومصر إنتاجها محدود فى دلتا نهر النيـل وفى واديه الضيق ، والولايات المتحدة تستهلك جزءاً متزايداً من إنتاجها عاما بعد عام ، ومنـذ سنة ١٩٠٢ أحس أقطاب صناعة المنسوجات القطنية من الانجليز بالحاجة إلى زيادة إنتـاج القطن فى أنحاء الدمنيون الانجليزية وعملوا متحدين نحو هذه الغاية ، وهناك أنحاء كثيرة من الامبراطورية صالحـــة لزراعة القطن ، إلا أن الصعوبة الكبرى هى قلة الايدى العاملة فى البعض ، وصعوبة المواصلات فى البعض الآخر ، وارتفاع تكاليف الإنتاج فى الكل .

٤ — إنتاج القطن فى العالم .

معظم إنتاج القطن فى العالم مركز فى بضع دول رئيسية قليلة هى الولايات المتحدة والهند والصين والاتحاد السوفيتى ومصر والبرازيل والباكستان (جدول ١٤) .

وقد ارتفع إنتاج القطن فى العالم من ٣٠,٥ مليون بالة سنة ١٩٣٤ - ٣٨ إلى ٣٥,٣ سنة ١٩٥٢/٥٣ (شكل ١٩) .

ويتجه إنتاج القطن فى العالم نحو الارتفاع ، بما تراوح معه الانتاج بين ١٤ و ١٦ مليون باله فى الأربع أو الخمس سنوات الماضية ، وتشير بعض التقارير غير الرسمية إلى زيادة ملحوظة فى انتاج القطن فى الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية .

لكن المكسيك وتركيا قد سجلتا أكبر الزيادة النسبية فى الانتاج حيث بلغ الانتاج ثلاثة أمثال ما كان عليه تقريبا ، وفى الباكستان بلغ مثلين تقريبا فى الخمس سنوات الماضية ، وكانت الزيادة أقل فى البرازيل ومصر والهند ، وتزاحم الحاصـــلات الأخرى (وخاصة البن) القطن فى البرازيل ، وتزاحمه

فى مصر والهند المواد الغذائية ، ومما أثر فى كمية محصول القطن فى مصر أيضا التغير الذى طرأ فى نسب الانتاج فيما يختص بالأقطان الطويلة والمتوسطة التيلة (انظر ص١٤٥) .

وفى موسم ١٩٥٢ / ٥٣ أدى إنخفاض الأسعار إلى الحد من زراعة القطن لكن النقص فى الانتاج العالمى كان أقل من النقص فى المساحات ، ففى الدول الرئيسية نقص إنتاج البرازيل والهند والصين ، ويرجع النقص فى حالة البرازيل إلى تخفيض المساحة المنزرعة ، وفى حالة الهند يرجع النقص إلى الجفاف الذى ترتب عليه نقص غلة الفدان .

أما فيما عدا هذه الدول الثلاث فقد ارتفعت غلة الفدان ، وقد عوض هذا الارتفاع فى غلة الفدان النقص فى المساحات المنزرعة فى الولايات المتحدة ، كما أدى هذا الارتفاع إلى ارتفاع جملة المحصول المصرى ، وقد بلغ الانتاج فى كل من تركيا والباكستان رقما قياسيا لم يبلغه من قبل .

ولذا يمكن أن يقال أن المحافظة على إنتاج عالمى مرتفع فى القطن هذا العام كان إلى حدما أمراً عارضا .

ولذا فتتجه سياسة الحكومات والزراع إلى الحد من زراعة القطن فى الوقت الحاضر .

وهناك من الدلائل بأن الموسم الحالى (سنة ١٩٥٣) قد يتميز بفضلة قطنية تبلغ ١٨ مليون بالة .

إذ يقدر إنتاج هذا العام بـ ٣٥,٣ مليون باله ، والاستهلاك بـ ٣٢,٥ مليون باله ، مما سيبلغ بالفضلة القطنية العالمية إلى ١٨ مليون باله اى ما يكفى للاستهلاك مدة ستة أو سبعة شهور .

وليست هذه أول سنة بعد الحرب تزيد فيها موارد القطن على استهلاكه ، بل هى المرة الثانية ، وكانت الأولى فى موسم ١٩٤٩ / ٥٠ عندما ارتفعت الفضلة

القطنية اكبر ارتفاع منذ الحرب (جدول ١٥) .

ونظرا لوفرة القطن فى الموسم الحالى ، فإن الولايات المتحدة (وهى تنتج حوالى نصف قطن العالم) تعمل على المحافظة على اسعاره بالوسائل المعروفة .

جدول رقم ١٥ — القطن : الانتاج العالمى والاستهلاك والفضلات

(بملايين البالات)

الموسم	الإنتاج	الاستهلاك	الفضلات
١٩٣٤-٣٨	٣٠,٥	٢٩,٥	١٧,٠
١٩٤٨	٢٥,١	٢٨,٩	١٤,٧
١٩٤٩	٢٨,٩	٢٨,٦	١٥,٠
١٩٥٠	٣١,١	٢٩,٦	١٦,٦
١٩٥١	٢٨,٢	٣٣,٢	١١,٦
١٩٥٢	٣٥,٧	٣٢,٣	١٥,٠
١٩٥٣	٣٥,٣	٣٢,٥	١٧,٨

تتميز السنة الحاضرة بوفرة موارد القطن الخام ، وهى فى هذا تختلف عن كل السنوات منذ قيام الحرب الثانية فيما عدا سنة ١٩٥٠ .

ويلاحظ من الجدول ارتفاع الانتاج المستمر فى معظم السنوات منذ انتهاء الحرب ، حتى بلغت تلك الزيادة فى كل من سنتى ١٩٥٢ و١٩٥٣ ١٦ فى المائة من متوسط قبل الحرب ، هذا بالرغم من أن مساحة أراضى القطن لا تزال أقل مما كانت عليه قبل الحرب (شكل ١٩) ، ويرجع ذلك (زيادة الانتاج ونقص المساحة) إلى الارتفاع الكبير فى غلة الفدان ، ذلك الارتفاع الذى بلغ فى متوسط الخمس سنوات الأخيرة ١٦ فى المائة أكثر منه فى الخمس سنوات السابقة للحرب الثانية ، وترجع زيادة غلة الفدان إلى انتشار الرى الصناعى (كما هو

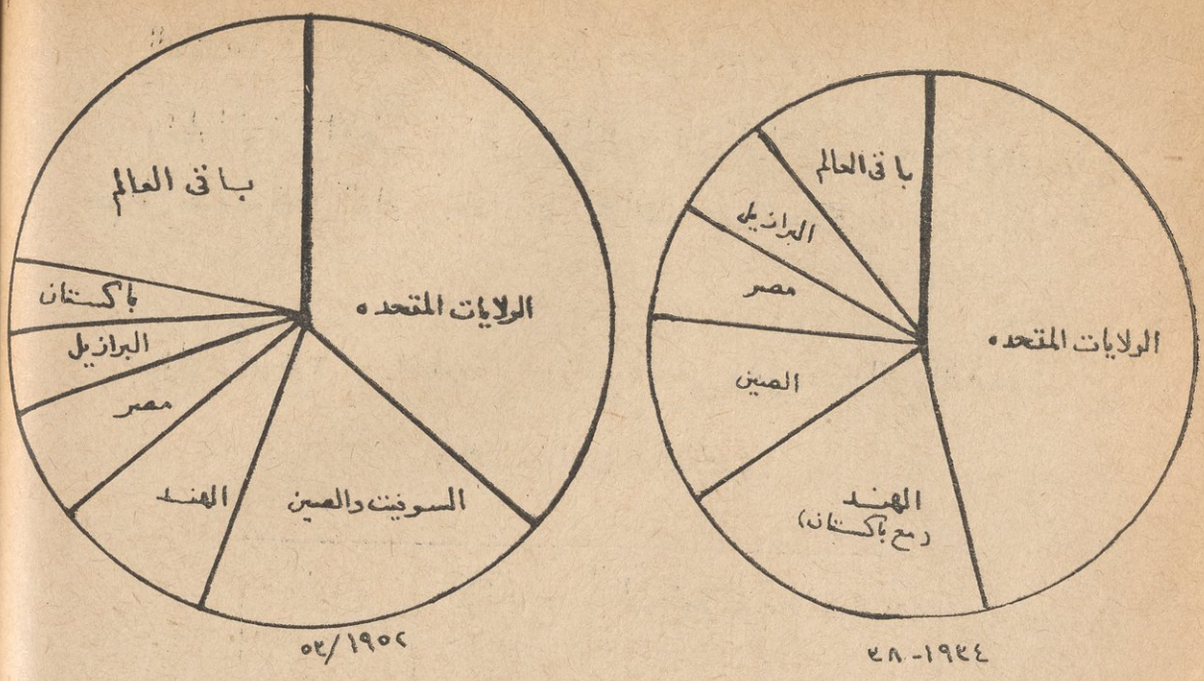

شكل ١٩ توزيع الانتاج العالمى للقطن

بمقارنة الشكلين تتضح زيادة الانتاج العالمي للقطن فى الوقت الحاضر عنه قبل الحرب الثانية كما تتضح أهمية الولايات المتحدة .

الحال فى بلاد الشرق الأوسط) ، وإلى انتقال زراعة القطن إلى أراضى الرعى حيث تتوفر الرطوبة وحيث يقاوم المناخ آفات القطن وأمراضه (كما فى الولايات المتحدة) ، وإلى ادخال أنواع القطن وفيره الغلة (كما فى الباكستان والشرق الأوسط) ، وإلى زيادة استخدام الأسمدة ، وكذا المواد الكيماوية، لمقاومة آفات النبات وأمراضه،وإلى زيادة استخدام الماكينات فى زراعة القطن وفى جمعه .

وفى الولايات المتحدة فى الوقت الحاضر تقوم الماكينات بجمع ما يقرب من خمس محصول القطن ، مما يؤدى إلى انخفاض فى تكلفة الأيدى العاملة .

٥ — الاقتصاد القطنى فى أهم دول الانتاج .

الولايات المتحدة ـ يتفق اقليم القطن فى الولايات المتحدة مع مناخ الخليج

تقريبا ، فيحده غربا خط المطر المتساوى ٢٣ بوصة ، ويحده شمالا خط المئتى يوم الخالية من الصقيع (شكل ٢٠) ، والخط الأخير يتفق تقريبا مع خط الحرارة المتساوية ٧٧° ف صيفا ، ويحده جنوبا خط ١٠ بوصة من امطار الخريف .

وحيث يقل المطر السنوى عن ٢٠ بوصة تعتبر زراعة القطن نوعا من المغامرة .



شكل ٢٠ ــ منطقة القطن فى الولايات المتحدة

يحد منطقة القطن فى الولايات المتحدة من الغرب خط المطر المتساوي ٢٣ بوصة وشمالا خط المئتي يوم الخالية من الصقيع .

والقطن هو الأول بين محاصيل النقد ، وتحتل الولايات المتحدة مكانا أساسيا فى العالم فيما يختص بتزويد العالم بالقطن ، وفى فجر زراعة القطن كانت مناطق نموه فى ولايات السهل الساحلى الاطلنطى ، الا أن زراعته أخذت تهاجر رويدا رويدا إلى الغرب حتى أصبحت تكساس الآن أكبر مناطق إنتاجه ، وكان ذلك بفعل دودة اللوز التى غزت مناطق الانتاج شمالا وشرقا ، ومعظم الانتاج الامريكى من النوع الأبلاندقصير التيلة ، وينمو الأبلاند طويل التيلة فى دلتايازو وجنوب كارولينا ، والأنواع المصرية تزرع فى جنوب كاليفورنيا

ووادى نهر سولت فى أريزونا بوسائل الرى الصناعى ، وأهم مناطق الانتاج فى الولايات المتحدة هى أراضى البرارى السوداء فى ولاية الباما وفى شمال شرقى المسيسبى ، وأرضى اليازو على طول المسيسبى ، وأراضى البرارى السوداء فى ولاية تكساس ، والعامل المهم فى نجاح الإنتاج فى كل هذه الأقاليم الهامة هو عامل التربة .

وقبل الحرب العالمية الأولى كانت تصدر أمريكا ثلثى إنتاجها من القطن ، والآن تصدر أكثر من النصف بقليل . وقد أخذ نصيب انجلترا من القطن الامريكى فى التناقص فى السنين الاخيرة كما زاد نصيب اليابان وكندا .

الهند . بانفصال الباكستان عن الهند ١٩٤٧ كان نصيب الهند من سكان شبه القارة الهندية ٨٥٪ بينما كان نصيبها من اراضى الرى ٦٩٪ ، كما كانت معظم مصانع الصناعات القطنية من نصيب الهند ، ونشأ عن ذلك وضع شاذ كان من شأنه أن شعرت الهند بان أنتاجها من القطن الجيد بعد التقسيم لا يكفى لتغذية مصانعها ، فعملت من جانبها على زيادة أنتاج هذه المادة الهامة من المواد الخام الصناعية .

واهم أقاليم زراعة القطن فى الهند تقل أمطارها عن ٤٠ بوصة وهى ثلاث :

١ — أقليم أراضى القطن السوداء فى الجزء الشمالى الغربى من شبه جزيرة الدكن المحيطة بمدينة بمباى ، وهنا تصلح التربة اللزجة القادره على الأحتفاظ بالرطوبة لزراعة أنواع القطن المحلية قصيرة التيلة .

٢ — أقاليم حوض الكنج ذات التربة الغرينية الخصبة ، وتجود بها زراعة الأنواع الأميريكية حيث يتوفر الرى الصناعى .

٣ — أقاليم جنوب الهند حيث تتوافر التربة الحديدية ، فى أجزاء ولاية مدارس (شكل ٢١) .



شكل ٢١ - مناطق القطن فى الهند وباكستان .

ينمو القط فى الهند فى أراضى الرى وحيث تتراوح الامطار بين ٢٠ و ٤٠ بوصة فى السنة.

وقد أخذت الهند فى السنوات الأخيرة فى أستيراد مقادير كبيرة من القطن المصرى .

وفى سنة ١٩٥٣ أستوردت ٢١٪ من مجموع صادراتنا من القطن ، وبذلك أصبحت ثانية أسواق العالم للقطن المصرى .

مصر . يزرع ٦٩٪ من القطن المصرى فى دلتا النيل (١٩٥٣)، و ٢٠٪ فى مصر الوسطى، وامكانيات التوسع محدودة جدا ، ويمكن زيادة غلة الفدان ولو أنها الآن مرتفعه جدا ، وقد أختفى النوع الكالاريدس سنة ١٩٤٣ ، وأصبح ٣٥٪ من قطن مصر من النوع المتوسط التيلة (الاشمونى والزاجوره) وأكثر من ٦٠٪ من طويل التيلة (الكرنك وجيزة ٣٠ والمنوفى شكل ٣٢).

أفريقيه . إمكانيات التوسع فى افريقية كبيرة وقد تضاعف تقريبا أنتاج أفريقية سنة ١٩٥٢ بالنسبة لما كان عليه قبل الحرب (من ١٣٧ الف الى ٢١٣ الف طن) ، وخاصة فى أراضى الاعشاب المداريه فى هضاب أفريقيه ، ويتوقف التقدم فى الانتاج فى أفريقية على عوامل الاقتصاد أكثر من عوامل المناخ ، وهناك إحتمالان :

١ — تشجيع المنتجين من أهالى البلاد .

٢ — أنشاء المزارع الكبيرة المنتظمة التى يملكها ويشرف عليها الاوربيون (ص١٦) .

والسبيل الثانى كثير الصعاب التى أهمها صعوبات النقل وقلة الأيدى العاملة وكثرة النفقات العامة ، وخاصة نفقات الأشراف الأوربى ، وبعد بحث الأحتمال الثانى وجد أن أمكانيات النجاح قليلة به ، وفى الوقت الحاضر أهم مناطق التقدم هى أوغندا والسودان ونيجيريا وتنجانيقا وروديسيا واتحاد جنوب أفريقيه ، وقد دخلت الأولى مضمار التصدير أخيراً (جدول ١٦) .

٦ ـ تجارة القطن الدولية .

يتضح (من الجدولين) المركز الممتاز الذى تتمتع به الولايات المتحدة فيما يختص بالقطن ، اذ هى تنتج على وجه العموم حوالى نصف قطن العالم ، كما أنها تصدر حوالى ثلث صادرات العالم منه .

وفى سنة ١٩٥٢ كانت مصر ثانية دول العالم تصديرا للقطن وتليها الباكستان ثم المكسيك .

جدول ١٦ - أهم الدول المصدرة للقطن سنة ١٩٥٢/٥٣
بملايين البالات — ٤,٤ بالة = طن متري)

الدولة	الكمية المصدرة
الولايات المتحدة	٣,١٥
مصر	١,٣٧٤
باكستان	١,٢٦
المكسيك	١,٠٠
الهند	٠,٣٠
أوغندا	٠,٢٩
مجموع العالم الغربى	١٠,٣٧
دول الكتلة الشرقية	١,٠٠
مجموع صادرات العالم	١١,٣٧

وكانت أهم الدول أستيرادا للقطن سنة ١٩٥٢ اليابان فبريطانيا ففرنسافالمانيا الغربية (شكل ٢٢) .

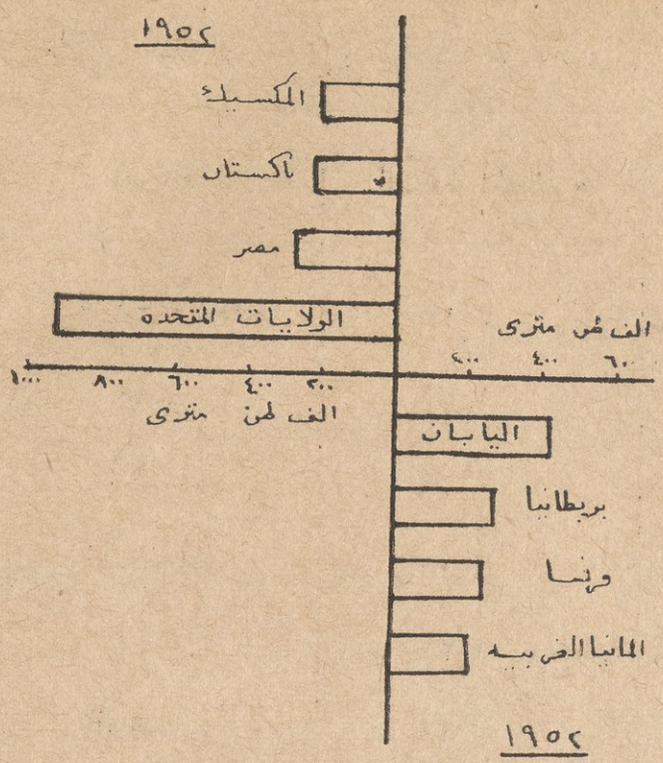

شكل ٢٢ - تجارة القطن الدولية سنة ١٩٥٢

يلاحظ زيادة واردات اليابان من القطن عن بريطانيا ، ومما يذكر أن اوغندا كانت خامسة الدول المصدره ، والهند خامسة الدول المستوردة سنة ١٩٥٢ .

٧ - استهلاك القطن فى العالم.

سبق القول أن أنتاج القطن فى العالم آخذ فى الأزدياد ، أما أتجاه الأستهلاك فاقل وضوحا من ذلك (راجع مميزات الزراعة ص ٢٤) ، مما أدى إلى تراكم الفضلات فى بعض السنوات ، ومن المعلوم أن مستوى المعيشة العالمى فى أرتفاع مستمر مما ينتظر معه أن يزداد أستهلاك الألياف النباتيه أزديادا متناسبا (على الأقل) مع أزدياد سكان العالم .

واستهلاك الفرد من ألياف الملابس الأساسية بعد الحرب لم ينقص عنه قبل الحرب ، بل كان فى زيادة مستمرة فى السنوات الخمس الماضية (كما يوضح

جدول ٢٨ بعض هذه الحقيقة) فيما عدا القطن الذى لم يزد طلبه بعد الحرب عنه قبلها ، إلا فى سنة ١٩٥١ عند ما زادت الطلبات الحربية للقطن ، كما زادت المضاربات بسبب الحرب الكورية .

وقد انخفض نصيب استهلاك القطن بالنسبة لمجموع استهلاك الألياف النباتية من ٧٨ ٪ إلى ٧٢ ٪ ، وذلك راجع الى التقدم الفنى فى صناعة الألياف الصناعية ، وإلى ظهور الريون الذى يصنع منه ملابس أرخص من الملابس النباتية .

وقد أعقب الانتعاش الكبير بسبب النزاع الكورى انحدارا عام فى استهلاك القطن ، ظهرت آثاره فى كل فروع المنسوجات القطنية وفى كل نصف الكرة الغربى ، بما فى ذلك أوربا والبلاد المتصلة بها اتصالا وثيقا .

هذا وقد ظهرت فى موسم ١٩٥٢/١٩٥٣ أمارات نشاط جزئى فى صناعة المنسوجات فى الأمريكتين وأوربا .

أما فى بلاد الشرق فهناك مجال لازدياد الطلب ولتوسع أسواق التصدير بسبب الرخص النسبى فى أسعار المواد الخام وانخفاض تكلفة الصناعة .

هذا وتعانى تجارة القطن من الركود منذ مدة طويلة بسبب التصنيع الحديث فى بعض البلاد وبسبب ما يتبع ذلك من نقص فى واردات المنسوجات ، وحتى فى سنة ١٩٤٩/٥٠ عندما كان هناك عجز فى محصول القطن وكانت الاسعار فى ارتفاع مستمر لم تصل صادرات القطن إلى مستوى قبل الحرب وهو ١٣ مليون بالة ، فلم تزد عن ١٢ مليون بالة ، ولا ينتظر أن تصل إلى هذا المستوى فى السنة الحالية .

أما نصيب الولايات المتحدة من تجارة القطن فقد ينكمش فى الموسم الحاضر ، بسبب توفر الاقطان خارج الدول المتعاملة بالدولار بأسعار أقل من اسعار القطن الامريكى لاول مرة منذ أربع سنوات .

٨ ـ القطن فى مصر .

عرض .

القطن عماد الثروة فى مصر ، إذ هو محصول النقد ، وهو يكون حوالى ٨٠ ٪ من قيمة صادراتنا ، وشجرة القطن كانت معروفة فى مصر أيام الفراعنة ، وفى سنة ١٨٢٠ استرعت احدى شجيراته نظر جومل المهندس الفرنسى بجودة قطنها ، فعنى باستنباتها ، كما أدخل إلى مصر أنواع أخرى من القطن الحريرى الاميركى ، ومجنت الانواع وظهر النوع الاشمونى سنة ١٨٦٠ ، وهو لا يزال مع الزاجوراه يشغل حوالى ثلث مساحة الاراضى القطنية فى مصر (وهو متوسط التيله + ١ ١/٨ بوصة) ، وهو جد الأقطان المصرية .

واستنبطت مصر أنواعا أخرى بعد ذلك ، وكان لا يلبث الواحد منها أن ينتشر فى طول البلاد وعرضها ، حتى يظهر نوع أجود وتنتشر زراعته وتحل محل النوع السابق بسرعة فائقة ، مما يشهد للابحاث القطنية فى مصر بالتفوق ، وللفلاح المصرى بالتمشى مع التقدم ، ففى سنة ١٩١٠ كان النوع المبت عفيف (وهو طويل التيله + ١ ١/٤ بوصة) يشغل ثلاثة أخماس المساحة القطنية فى مصر ، وما حلت سنة ١٩٢٠ حتى كان السكلاريدس (طويل التيلة + ١ ٣/٨ بوصه) يشغل ٧٠ ٪ من أراضى القطن فى مصر ، وفى سنة ١٩٣٠ تناقصت مساحة السكلاريدس الى ٤٠ ٪ وارتفعت مساحة الزاجوراه والاشمونى الى ٤٥ ٪ ، وفى سنه ١٩٤٣ اختفى السكلاريدس تماما وارتفع الأشمونى والزاجوراه الى ٦٨ ٪ من اراضى القطن وظهر إلى عالم الوجود النوع الجديد الممتاز وهو الكرنك (طويل التيله + ١ ٣/٨ بوصة) .

وفى سنة ١٩٥٢ كان محصول مصر من القطن ٩,٩٢ مليون قنطار كالآتى :

كرنك ٤,٢٩٧ مليون قنطار

اشمونى ٣,٦٦٣ « «

جيزة٣٠ ١,٢٩٣ « «

زاجوراه ٢٥٨ الف قنطار

منوفى ١٦ « «

والكرنك وجيزة ٣٠ والمنوفى من الاقطان طويلة التيلة .

ومن حيث المساحة هى تمثل أكثر بقليل من نصف مساحة قطن مصر سنة ١٩٥٣ ،والباقى متوسط التيلة الاشمونى والزاجوراه (جدول ١٧) .

جدول ١٧ — النسب المئوية لمساحات اهم انواع القطن المنزرع في مصر.

السنة	كرنك	منوفى	جيزة٣٠	زاجوره	أشمونى
١٩٤٨	٢٥,٩	٤,٦	٩,٧	٢٥,٢	٣٢,٩
١٩٤٩	٤٤,٨	٨,٦	٩,٤	١,٣	٣٣,٦
١٩٥٠	٣٤,٦	٢,٩	١٩,٥	٤,٨	٣٨,١
١٩٥١	٣٦,٤	٧,٢	١٧,٤	٣,٦	٣٥,٢
١٩٥٢	٤٧,٥	١,٦	١٠,٨	٢,٧	٣٤,١
١٩٥٣	٣٥,٩	١,٣	٢٧,٥	٣,٤	٣١,٥

يلاحظ تقارب أهمية الكرنك والأشمونى ويليهما جيزة ٣٠ .

وكل أقطان مصر طويلة التيلة تزرع فى الوجه البحرى فقط دون الوجه القبلى الذى لا يزرع به الا الأشمونى متوسط التيلة ، وتغلب زراعة الكرنك

فى شمال الدلتا بمديريات الغربية والدقهلية والفؤادية والبحيرة ، وتغلب زراعة جيزة ٣٠ والمنوفى فى جنوب الدلتا (شكل ٢٣).

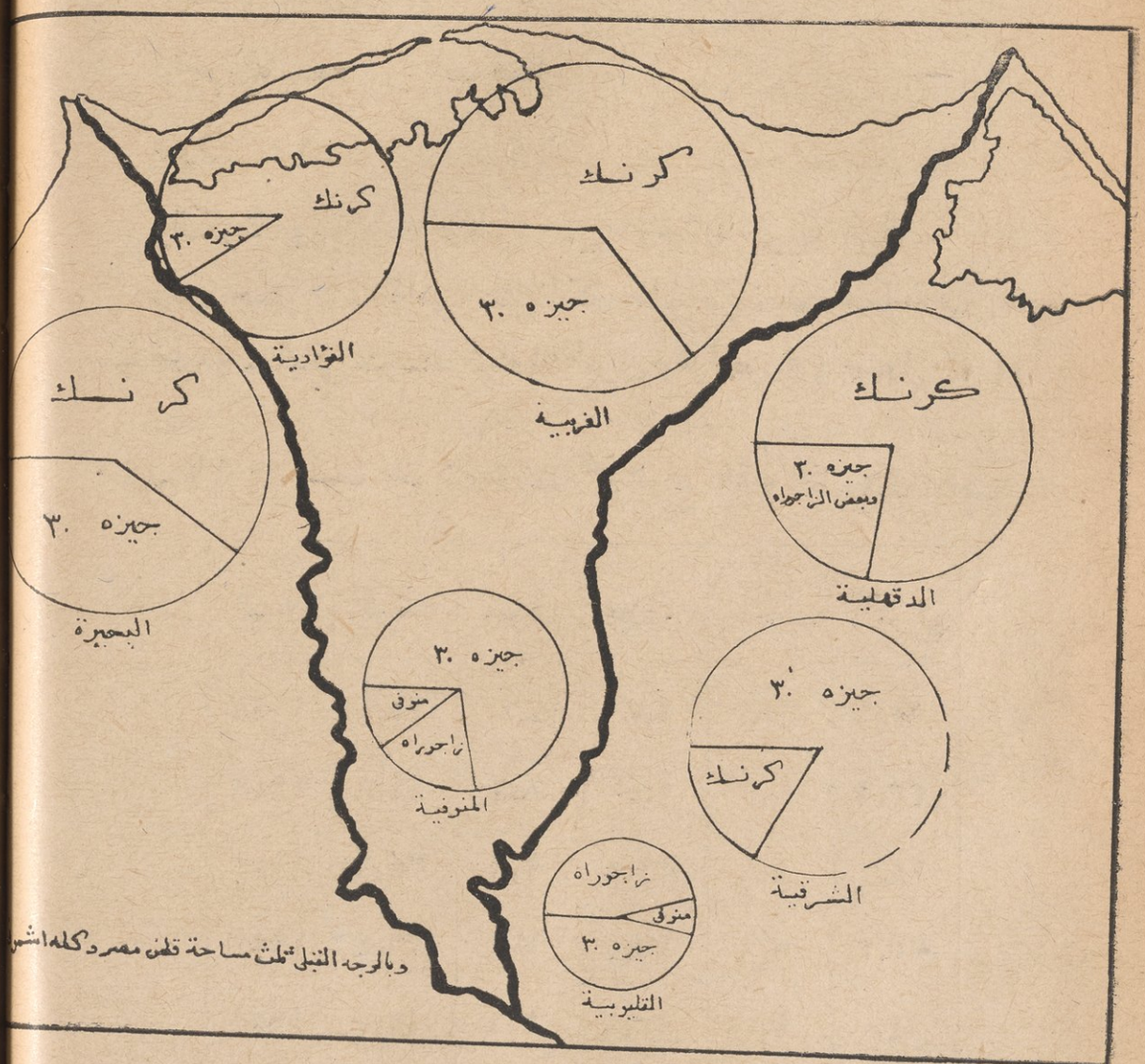

شكل ٢٣ - التوزيع الجغرافى لأهم أنواع القطن فى الوجه البحرى .

معظم القطن فى شمال الدلتا وغربها من النوع الكرنك ، ويغلب على جنوب شرقى الدلتا وجنوب الدلتا نوعا جيزة ٣٠ والمنوفى ، وكل هذه الأنواع طويلة التيلة ، أما بالوجه القبلى فكل القطن من نوع الأشمونى متوسط التيلة فقط .

سياسة الحد من الأنتاج.

وابتداء من سنة ١٩٤١ أهتمت مصر جديا بالحد من زراعة القطن للاسباب الآتية :

ا — أضطراد الازدياد فى المساحة القطنية (جدول ١٧)

جدول ١٧ - اراضى القطن فى مصر بملايين الافدنة .

السنة	متوسط المساحة
١٩٠٥ - ١٩٠٩	١,٥١
١٩٢٠ — ٢٤	١,٦٨
١٩٣٠ — ٣٤	١,٦٨
١٩٤٠ — ٤٤	١,١٢
١٩٥٠	١,٩٦
١٩٥١	١,٩٨
١٩٥٢	١,٩٧
١٩٥٣	١,٣٢

ب ـ قامت الزيادة فى مساحة القطن على حساب مساحة الحبوب ، وهذه الأخيرة كان أستيرادها قبل الحرب العالمية الثانية ميسورا واسعارها منخفضة ، إلا أن الحال تبدل مع قيام الحرب مما حتم تقييد زراعة القطن .

حـ ـ اخطار أزدياد أعتماد مصر على محصول نقدى واحد ، مما يهدد الأقتصاد القومى فى سنى الكساد ، كما حدث أبان الازمة الأقتصادية التى عمت العالم فى أوائل سنى الثلاثين .

د — أزدياد المنافسة للقطن المصرى ، بسبب أزدياد زراعة القطن فى اقاليم جديدة كالبرازيل والأتحاد السوفيتى وأمريكا اللاتينية .

هـ ـ أنتهاج مصر لسياسة الأكتفاء الذاتى فى أنتاج مواد الطعام .

و ـ قلة الطلب للقطن المصرى بسبب النزاع الثانى العالمى المسلح وانصراف القوة الأنتاجية عن السلع الاستهلاكية إلى المواد الحربية .

وسياسة تقييد الأنتاج التى سارت عليها مصر ليست سياسة جديدة ، فقد سبقتها اليها بعض الدول عندما زاد العرض على الطلب لبعض السلع وخاصة المطاط والسكر والقطن ، وعندما تتبع هذه السياسة فى بلد مالرفع سعر السلعة ، تنتهز الدول الأخرى غير المرتبطة بالقيود فرصة أرتفاع سعر السلعة وتزيد من أنتاجها منها .

فمثلا الولايات المتحدة فى المدة من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٥ (وكانت تعين الحكومة الأميريكية الفلاح عن كل فدان لا يزرع قطنا) كان نتيجة ذلك إن هبط أنتاجها من ٣,٢ مليون طن فى السنة الأولى الى ٢,١ مليون طن فى السنة الأخيرة ، وأرتفع أنتاج باقى العالم من ٢,٥ إلى ٣,٠ مليون طن، وحدث مثل هذا الموقف فى المطاط (انظر الفصل التالى) .

وكان من أثر القيود التى وضعتها الحكومة المصرية على زراعة القطن أبان الحرب (أنظر ص ٨٠) إن نقصت مساحة أراضى القطن كما نقص أنتاجه كثيرا ، فنقصت المساحه من ١,٦ مليون فدان سنة ١٩٣٩ الى ٠,٧ م ف سنة ١٩٤٣ ، كما نقص الأنتاج من ٨,٧٠ مليون قنطار إلى ٤,٢ م ق .

خصائص المركز القطنى فى مصر.

هناك أربعة عوامل أساسية تحكم أسعار القطن المصرى وترسم الخطوط العليا للسياسة القطنية :

١ ـ القطن المصرى قطن ممتاز والطلب عليه كبير ولذا تتمتع أسعاره بعلاوة فوق أسعار القطن الأميريكى ، ويبلغ متوسط هذه العلاوة فى الأوقات

العادية نحو ٣٠٪ بالنسبة للأقطان طويلة التيلة ، ونحو ١٠٪ بالنسبة للأقطان متوسطة التيلة .

ب — الألياف الصناعية أخذت تنافس القطن المصرى فى بعض الصناعات التى كانت مقصورة على الأقطان الممتازة كصناعة أطارات السيارات وملابس السيدات ، وتهدد هذه الألياف القطن المصرى اذا ما أرتفع سعره أرتفاعا مبالغا فيه.

ج — نسبة محصول القطن المصرى لا تتجاوز عادة ٨٪ من المحصول العالمى لذلك كان تأثيره فى الأسعار العالمية محدودا ، أما القطن الأمريكى فان محصوله يبلغ نحو ٥٠٪ من المحصول العالمى ، ولذا كان تأثيره كبيرا فى الأسعار العالمية ولهذا أصبح القطن المصرى بحكم ضآلة كميته رهنا باسعار الأمريكى هبوطا وصعودا .

وتحرص حكومة الولايات المتحدة على حماية بعض المحاصيل الاساسية كالقطن ، فتحدد سعرا أدنى له حتى لا تهبط الأسعار دون مستواه ، ولكن تحرص فى الوقت نفسه على الا يترتب على تحديد هذا السعر الأدنى تعطيل التعامل فى السوق أو صعود الأسعار إلى مستوى صورى كما حدث فى مصر فى أوائل سنى الخمسين ، فتراعى فى تحديد السعر الأدنى ثلاثة شروط هامة أولها أن يكون السعر الادنى مناسبا لسعر السوق ، وثانيها أن يكون ثابتاً من بداية الموسم إلى آخره ، وثالثها أن تتعهد الحكومة بالتسليف على القطن أو شرائه على أساس السعر الأدنى مهما تغير السعر فى السوق .

أسواق القطن المصرى .

وفى سنة ١٩٥٠ /٥١ أستوردت أنجلترا حوالى ٣٠٪ من صادرات قطن مصر ، خمساها من الأشمونى وربعها من الكرنك ، وكانت أهم عملاء مصر ، وتبعتها الهند فى المرتبة الثانية بنصيب ١٥٪ (معظمه كرنك) ، ثم أيطاليا بنصيب ١١٪ (معظمه من الأشمونى وكثير من الكرنك) ، ثم فرنسا بـ ٨٪ ،

وهذه الدول الأربعة تستورد عادة ثلاثة أرباع صادرات مصر من القطن وهناك أسواق أخرى فى اليابان والولايات المتحدة وتشك سلوفاكيا والمانيا واسبانيا، وكان نصيب كل منها ٤٪ فى تلك السنة .

وتبذل الحكومة الآن جهدا مشكورا لفتح أسواق جديدة للقطن المصرى، ومقايضته بالقمح من الاتحاد السوفيتى والمجر، وبالسكر من تشكوسلوفاكيا وبولنداوقد سجلت مصر نجاحا كبيرا فى المده الأخيرة فى تصريف القطن المصرى فى هذه الانحاء من شرق أوربا، وكذا بالسكر من الصين .

وكان من أثر طبيعة العلاقات الخاصة بين مصر وبريطانيا، ومن أثر هذه السياسة الجديدة الناجحة أن حدث تغير أساسى فى توزيع القطن المصرى، فلم تعد انجلترا أولى الدول المستوردة له كما كان الحال منذ سنين عديدة والى ما قبل سنتين،واصبحت أولى الدول المستوردة فرنسا سنة ١٩٥٢/٥٣ اذ استوردت فى تلك السنة ١٧٪ من صادراته .

كما أصبحت الهند من أكبر أسواق القطن المصرى، وقد زادت صادرات مصر من القطن إلى دول الكتلة الشرقية وأصبح الاتحاد السوفيتى ثالث عملاء مصر فى تلك الستة (جدول ١٨) .

جدول ١٨ — صادرات مصر من القطن

المصدر فى الثلاث سنوات الأخيرة (بآلاف البالات)

الدولة	١٩٥٠/٥١	١٩٥١/٥٢	١٩٥٢/٥٣
فرنسا	١٠٠,٤	١١٣,١	٢٨٩,٩
الهند	٢٢٢,٢	١١١,٤	٢١٤,٥
ايطاليا	١٨٧,١	١١٣,٢	١٧٠,٨
المانيا الغربية	٥٦,٩	٧٠,٠	١٣٣,٨
الاتحاد السوفيتى	صفر	٣٨,٧	١٠٤,٦
الولايات المتحدة	١٤٦,٠	٩٢,٧	٨٦,٨
بريطانيا	٣٨٤,٢	٦٨,٥	٧٨,٢
مجموع صادات مصر	١٥٣٨	٩١٢	١٧٣٦

يلاحظ انحدار بريطانيا إلى المرتبة الثامنة أخيراً ، وتليها اليابان ثم سويسرا ثم أسبانيا .

الاستهلاك المحلى .

وقد زاد استهلاك مصر أخيرا لقطنها ، فارتفع من ١ ٪ من محصولها فى سنة ١٩٣١ الى ٨ ٪ سنة ١٩٤١ و ٢٢ ٪ سنة ١٩٥٠ و٣٢ ٪ سنة ١٩٥٢/٥٣ (وأربعة أخماس الاستهلاك المحلى من الاشمونى) ، وذلك بسبب تقدم الصناعة القطنية فى البلاد (انظر موضوع الصناعات القطنية) .

تصريف القطن المصرى فى الوقت الحـــاضر .

وفى الوقت الحاضر تستهلك مصر ثلث انتاجها من القطن ، والبـــاقى يعد للتصدير ، ويبين الجدول القادم (رقم ١٩) تصريف القطن المصرى النهـائى فى السنوات الثلاث الأخيرة .

جدول رقم ١٩ — تصريف القطن المصرى بآلاف الاطنان الدولية :

	٥١/١٩٥٠	٥٢/١٩٥١	٥٣/١٩٥٢
المصدر للخارج	١٥٣٨,٠	٩١٢,٠	١٧٣٦,٠
المستهلك محليا	٢٨٠,٦	٣١١,٧	٣٢٠,٠

مدى اعتماد بريطانيا على قطن مصر .

ويلاحظ أن واردات انجلترا من القطن المصرى قد انخفضت كثيرا جدا ، ولعل بعض السبب فى ذلك يرجع إلى انكماش الصناعة القطنية فى انجلترا والبعض الآخر الى طبيعة العلاقات بين البلدين فى الوقت الحاضر .

ويقلق بال بريطانيا اعتمادها على مصر فى القطن وخاصة طويل التيلة الذى لايمكن استبداله بالأقطان الامريكية ، وهو يعادل ربع ما تستورده بريطانيا من الأنواع المصرية ، وتستورد لانكاشير حوالى ثمن ما يلزمها من مصر ، الا أنه يستعمل فى صناعة الأنسجة الممتازة التى تساهم بقسط وافر فى صادرات انجلترا .

ومن العبث أن تحاول انجلترا الاستخفاف بنتائج وقف وارداتها من قطن مصر ، وترى الدوائر الانجليزية أن الحل الطويل الامد لمشكلة احتكار مصر

للقطن الطويل التيلة هو تشجيع زراعة هذا القطن فى اقطار أخرى من العالم ولكن هذا الحل يقبل المناقشة .

فالقطن السودانى يمكن أن يحل محل القطن المصرى إلا أن المحصول صغير ولا يمكن زيادة أراضى القطن فى السودان إلا بعد إنشاء مشروعات رى هائلة للتحكم فى ماء النيل ، ولم تنجح إلا قليلا تجارب زراعة الأقطان المصرية فى الباكستان. وفى الحرب العالمية الثانية زرع من القطن المصرى كميات كبيرة فى ولايات اريزونا وكاليفورنيا (لاحظ تشابه المناخ) ، لكن تكاليف الانتاج كانت مرتفعة جدا بحيث أصبح الثمن ضعف ثمن الابلاند ، ولم تسفر بعد عن نجاح تجارب زراعة الاقطان المصرية فى المستعمرات الفرنسية بافريقية ، وامكان نجاح مثل هذه المشروعات فى المستعمرات الانجليزية محدود .

ومن هذا نرى أن مركز مصر الاحتكارى - على الأقل فى الوقت الحاضر - قوى جدا ، وقد حازت مصر هذا المركز فى عالم القطن الطويل التيلة لسببين : الأول انخفاض تكاليف الانتاج لنبات تحتاج زراعته وجمعه إلى تكاليف كثيرة ، وهى فى مصر اقل منها فى أى بلد آخر منافس ، والثانى تقدم الابحاث القطنية فى مصر تقدماً رائعا ، ومسايرتها لتطورات صناعة القطن الحديثة.

السياسة القطنية الجديدة فى مصر .

وقد قررت الحكومة الحاضرة اتباع سياسة قطنية جديدة نظرا للامور الآتية :

ا - مما سبب أضطراب الاقتصاد القومى فى مصر أوائل سنى الخمسين فرض سعر مصطنع دون أى تعهد من الحكومة بشراء القطن بهذا السعر ، كما فعلت الحكومة الأمريكية (ص١٤٩) .

ب - رغبة الحكومة فى إيجاد « نظام يكفل للزارع ثمنا مجزيا من ناحية ،

كما يكفل من الناحية الأخرى حصول الغزالين على طلباتهم من القطن بأسعار تتناسب مع الأسعار العالمية » .

حـ - فشل الجهود المتواصلة التى بذلت لإصلاح السوق المحلية « التى عجزت عن تحقيق الأغراض التى رمت إليها الحكومة بتيسير التسليف على القطن إلى أوسع مدى مستطاع حتى يتوازن العرض والطلب وتستقر أسعار السوق » .

وأساس هـذا النظام أن تقوم الحكومة بشراء كل ما يقدم لها من القطن بأسعار محددة (حوالى ٦٧,٥ ريال للكرنك و ٦٠ ريالا للأشمونى) وتقوم هى ببيعه وتوزيع بعض أرباحه على المنتجين .

ولا تألو الحكومة جهدا فى سبيل استكمال حلقات الرقابة على محصول القطن فى جميع المراحل التى يمر بها من انتاج وتسويق وتصدير ، كما انها أوفدت فى مستهل هذا العام إلى مختلف البلدان المشترية لأقطاننا بعثات للوقوف على طلبات الغزالين والتحقق من شكاويهم وتعريفهم بخطوط السياسة الجديدة القطنية بعد اغلاق بورصة العقود ، وبما أعتزمته من إرساء المعاملات فى سوق القطن على قواعد ثابتة من الاستقرار والاستقامة .

ولقد أجمع أعضاء هذه البعثات على أن سياسة الحكومة تلاقى تأييداً تاما فى الخارج ، فاستردت السوق بذلك الثقة واتسمت أسعارها بالاستقرار ، وظهرت آثار ذلك واضحة جلية فى نشاط حركة الصادر من القطن .

نشـاط حـركة التصـدير .

وكان من أهم الأغراض التى استهدفتها الحكومة من وراء هذه السياسة تنشيط حركة الصادر التى بلغت جملتها خلال الموسم ١٩٥٢/٥٣ حوالى ٧,٣ مليون

قنطار أى فوق الموسم الاسبق بزيادة قدرها ١,٥ مليون قنطار .

وقد بلغ المستهلك محليا ١,٥ مليون قنطار تقريبا، وبلغت جملة المحصول خلال الموسم الاسبق ٨,٨ ملايين قنطار، وبذلك تبقى فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٣ حوالى ٣,٣ مليون قنطار ، مقابل ٢,٢ مليون قنطار فى نهاية الموسم الاسبق بزيادة قدرها ١,١ مليون قنطار ، ويرجع السبب فى هذه الزيادة على الرغم من نشاط حركة الصادر خلال الموسم المنقضى إلى زيادة المحصول والمعروض من موسم ٥٢ / ١٩٥٣ عن الموسم الاسبق بحوالى ٢,٦ مليون قنطار .

وابرز ظاهرة أود تسجيلها فى هذا المقام هى حلول بعض الدول الأجنبية مثل فرنسا والمانيا محل بريطانيا فى مضمار الصادرات.

وقد استطاعت الحكومة الحاضرة استعادة الثقة بسوقنا القطنية ، بعد أن ضعفت الثقة بهـا وقل الاقبال على قطننا بسبب المضاربات العنيفة فى سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ .

وأهم الصعاب التى تواجه قطننا سنة ١٩٥٣/٥٤ ثلاث : انخفاض المحصول الحالى وعدم احترام قانون تحديد زراعة القطن وزيادة نسبة البذرة الهندية فيه ، وانخفاض نسبة التصفية فى الأشمونى.

المشكلة الرئيسية :

وقد جاء محصول عام سنة ١٩٥٣ أقل كثيرا من سابقه وخاصة الأصناف متوسطة التيلة ، التى لم يكن بالبلاد مخزون منها فى أول هذا الموسم ، وترجع هذه القلة إلى انكماش المساحة المزروعة نتيجة لتطبيق القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الذى ينص على عدم زراعة قطن فى الأراضى التى سبق زراعتها قطنا فى العام الذى يسبقه وتحديد المساحة القطنية بمقدار ٣٠ ٪ فقط من الحيازة حتى سنة ١٩٥٦ .

ولا ينتظر - مع بقاء تحديد المساحة الحالى - أن يزيد محصول سنة ١٩٥٤ من الأشمونى كثيرا على مليونين ونصف مليون قنطار ، يلزم للاستهلاك المحلى منها حوالى مليون ونصف مليون قنطار ، ويتبقى للتصدير حوالى مليون قنطار فقط ، وهو لا يكفى لتلبية طلبات عملائنا . على أن هذه وان كانت مشكلة فإن علاجها ميسور عن طريق التصريح بزيادة المساحة المنزرعة فى الوجه القبلى .

ولكن المشكلة الرئيسية هى ارتفاع نسبة الأقطان الهندية فى محصول الأشمونى، وهى مشكلة قديمة ظهرت نتائجها بشكل واضح فى محصول سنة ١٩٥٣ إذ أخذ معدل تصفية الحليج فى الهبوط ، فبعد أن كان معدل تصفية القنطار الزهر ١١٠,١ من الأرطال (وقنطار القطن الزهر ٣١٥ رطلا) ، انخفض حتى بلغ ١٠١ رطلا فى سنة ١٩٥١.

بذلك يظهر مدى الخسارة من اختلاط القطن الهندى بالأشمونى ، وهى خسارة تقدر بنحو ١٠ ٪ من الأشمونى ، بما يقدر بنحو مليونين و٧٥٠ الف جنيه .

وكان من أثر عناية الحكومة بفتح أسواق جديدة للقطن المصرى وعقد المعاهدات التجارية مع الكثير من دول العالم ومحاربة انجلترا لمصر اقتصاديا بالإعراض عن شراء القطن المصرى ، ان تغيرت أسواق القطن المصرى تغيرا اساسياً ، فانحدرت أهمية انجلترا ولم تعد أولى أسواقنا بل أصبحت فى المركز الثامن تقريبا ، واستوردت فرنسا - وقد أصبحت أولى أسواقنا - أكثر من ٦٠٠ الف قنطار فى موسم ١٩٥٢ / ٥٣ ، وتلتها ايطاليا بحوالى ٤٠٠ الف قنطار ، ثم لهند بحوالى ٣٢٥ الف قنطار .

ويبادل القطن المصرى بمنتجات البترول المختلفة من شرق أوربا، وبالسماد

من تشيكوسلوفاكيا والمجر وشيلى والارجنتين ، وبالشاى من سيلان ، ومواد الصباغة والألوان ، والخشب من وسط أوربا والسويد .

ومما يلاحظ أن الصين اصبحت من مستوردى القطن المصرى ، وكانت الرابعة .

كما أخذت انجلترا فى شراء القطن المصرى ، بعد أن كانت محجمة عن شرائه ، بعد أن أعلن الغزالون الانجليز نفاذ المخزون من القطن المصرى بانجلترا .

٩ ـ النزاع بين الألياف الصناعية والألياف الطبيعية

أسعار القطن .

هذا ومن الصعب التكهن بما ستكون عليه أسعار القطن بسبب عدم وجود سوق دولية للقطن بعد الحرب ، وبسب الأنظمة المختلفة الكثيرة التى تسير عليها الحكومات فى تجارة القطن .

الموقف القطنى العالمى فى المستقبل .

سيكون الموسم القادم سنة ١٩٥٣ /٥٤ موسما تتفاقم فيه أزمة القطن ، وتعمل الحكومات على تخفيض أنتاجها من القطن بسبب انحدار أسعاره إلى أدنى مستوى بلغته فى السنوات الأربع الماضية ، رغم ما تبذله الحكومات من أعانات لتوطيد أسعاره ، وقد أوصى المختصون فى الولايات المتحدة الاميريكية بضرورة تخفيض الانتاج فى سنة ١٩٥٤ عنه فى سنة ١٩٥٣ بمقدار ٢½ مليون بالة ، ولكن المساحة المنزرعة للموسم القادم وهى ٢٤,٦ مليون فدان تنبىء بان النقص

فى الأنتاج سوف يكون مليونا واحدا أو مليونا ونصف المليون باله ، وتحدد الحكومات مساحة أراضى القطن فى البا كستان ومصر وسوريا ، كما ينتظر أن تقل مساحته أيضاً فى المكسيك وتركيا ، وعلى هذا فينتظر أن يكون هناك نقصا محسوسا فى الانتاج العالمى .

ويجب أن ينقص الانتاج الكلى بمقدار ٣مليون بالة حتى يعادل الأستهلاك، الا أنه ليس من اليسير الحكم على أستهلاك القطن فى المستقبل ، وذلك لان هناك عاملان متعارضان : الاول أزدياد منافسة الالياف الصناعية للقطن وغزوها لأسواقه ، مما ينبىء معه أن القطن يحارب معركة خاسرة ، والآخر هو أضطراد أرتفاع مستوى المعيشة فى البلاد الفقيرة المكتظة بالسكان الذين يعتمدون على القطن فى لباسهم الاساسى ، وليس من السهل الموازنة بين هاذين العاملين المتعارضين .

وفى المستقبل القريب سيتوقف أستهلاك القطن وأسعاره على المحاصيل القادمة وعلى سياسة الحكومات فيما يختص بالاسعار

أما فى المستقبل البعيد فانه من غير المنتظر أن تزداد منافسة الالياف الصناعية للقطن عما كانت عليه ، بل ربما ضعفت هذه المنافسة بسبب التقدم العظيم العلمى الذى تم فى ميدان هذه الألياف الصناعية فى السنوات الماضية وصعوبة مواصلة هذا التقدم على النطاق الواسع السابق ، أما الأمل فى زيادة أستهلاك القطن الناشىء عن أرتفاع مستوى المعيشة فى البلاد المتخلفة فيتوقف على ماستقوم به حكومات تلك البلاد من جهود فى هذا الميدان .

ومنذ وضعت الحرب الاولى أوزارها أخذت الالياف الصناعية تظهر الى عالم الوجود ، وكانت فى الاول مرتفعة التكاليف ، وبعد أن أنخفضت تلك التكاليف ، أخذت منافستها للحرير الطبيعى والصوف والقطن تشتد مع زيادة أنتاجها واقبال المستهلكين على طلبها ، وكان نجاحها عظيما ، ونجاحها فى

المستقبل غير معروف ، كما أن هذه المواد التى يصنعها الانسان على غرار ما تفعل الطبيعة ستنافس غير المنسوجات .

وفى الوقت الحاضر قد أنتصر الرايون — وهو والنايلون أهم هذه المواد المصنوعة — تماما على الحرير الطبيعى فى هذه الموقعة ، والصوف الآن فى حالة دفاع عن النفس ، أما القطن فيتقهقر شيئاً فشيئا الى خطوطه الدفاعية.

والرايون نسيج نباتى ومنتج كيمائى أيضاً ، ويصنع من القطن ولب الخشب الذى يهضم كيماويا ويضغط خلال فتحات ضيقة ثم يجفف ، وهذه العملية على غرار ما تفعله دودة القز .

ولقد سحرت دودة القز ذهن الانسان منذ القدم ، وحاول تقليدها فى عملها الميكانيكى الكيماوى حيث تستمد مادة السليلوز من أوراق التوت وتهضمها ثم تدفع بها على هيئة خيطين متواصلين من مقدمة رأسها .

وقد واصل العلماء أبحاثهم فى هذا الطريق فى غضون القرن التاسع عشر بتركيب الفسكوز (وهو من السليلوز) فى سنة ١٨٩٢ ، ومن مادة الفسكوز يصنع معظم الرايون الآن وكذا يصنع ورق السلوفان (وهو ورق اللف الزجاجى الشفاف) .

الانتاج العالمى للرايون .

وقد أدى الاستعداد للحرب الثانية فى سنى الثلاثين إلى تقدم أنتاج الرايون تقدما كبيرا فى دول المانيا وايطاليا واليابان .

ويلاحظ أن هذه الدول تستورد القطن بكميات كبيرة ، ونظرا لحاجتها الشديدة قبل الحرب للعملات الاجنبية لتشترى بها المعادن وغيرها .

من الخامات الاستراتيجية ، فقد زادت من أنتاج الرايون لتخفض من استيرادها للقطن .

وقد أدى تخريب المصانع فى تلك البلاد أثناء الحرب الثانية الى أنخفاض أنتاج العالم من الرايون كثيرا ، أما الآن فهو آخذ فى الصعود .

وفى سنه ١٩٢٩ كان أنتاج الرايون فى العالم ٤٤١ مليون رطل .

وقد تضاعف أنتاج الرايون فى العالم منذ سنة ١٩٣٨ وأصبح الآن حوالى مليون وثلاثة أرباع مليون طن (وهو أكبر من الصوف) ، تنتج ثلثه الولايات المتحدة وحدها وتليها المانيا الغربية فبريطانيا فاليابان ، وكانت الأخيرة أولى دول العالم أنتاجا للرايون قبل الحرب الثانية .

ونظرا لان الرايون منتج صناعى بحت فان نسبة تجارته الدولية إلى أنتاجه كبيرة ، وهى تبلغ حوالى ثمن أنتاجه ، ومعظم أنتاج الولايات المتحدة من الياف الرايون ومشتقاته الاخرى يستخدم فى صناعات محليه .

وأهم الدول المصدرة للرايون فى الوقت الحاضر هى ايطاليا التى تصدر حوالى خمس صادرات العالم ، معظمة فى شكل خيوط . والباقى فى شكل خام ، وكانت ايطاليا أولى الدول المصدرة أيضا قبل الحرب ، وتلى ايطاليا فى الوقت الحاضر بريطانيا ففرنسا فالمانيا الغربية فاستراليا (جدول ١٨)

وأهم الدول المستوردة الآن هى المانيا ، وهى تستورده كما تصدره أيضا ، وهى تستورده لصناعات خاصة ، وبلغت وارداتها منه سنة ١٩٥٠ ١٤,١ الف طن ، وتليها الهند ١٣,٥ الف طن ، ثم مصر ٨,٥ الف طن ، وتستورده مصر لصناعات الحرير الصناعى ، وثلاثة أرباع ما تستوردة مصر من الخام ، والباقى من خيوط الرايون ٢,٥ الف طن وتأتى بعد مصر بولندا والبلجيك .

جدول ٢٠ — الانتاج والتجارة الدولية فى الرايون .

(بالآف الأطنان)

	الإنتاج		الصادر	
	١٩٣٨	١٩٥٠	١٩٣٨	١٩٥٠
الولايات المتحدة	١٣٠,٣	٥٨٦,٤	١,٠	٧,٠
المانيا	٢١٩,٦	١٨١,٨ (غ)	٦,١	٢٠,٢ (غ)
بريطانيا	٦١,٣	١٧٤,٢	١٠,١	٢٣,٠
اليابان	٢٤٥,٤	١٦٧,١	١٤,٨	٤,٨
ايطاليا	١٢١,٧	١٣٠,٦	٣٩,٤	٤١,٥
فرنسا	٣٢,٩	١٠٦,٨	٥,٨	٢٣,٠
استريا	١,٠	٤٣,٣	—	١٩,٦
العالم بدون السوفيت	٨٦٧	١٧٥٠	٩٦	٢٠٧

يلاحظ تركيز إنتاج الرايون فى دول العالم الصناعية الكبرى ، وأولى الدول المنتجه الولايات المتحدة والمانيا وبريطانيا ، والمصدرة ايطاليا وبريطانيا وفرنسا .

وبالرغم من أن المواد الاساسية التى يصنع منها الرايون هى لب الخشب والقطن ، فان مراكز صناعته لا تقع بقرب مصادر هذه المواد الاساسية ، بل تقع بقرب مراكز الصناعات الكيماوية .

والولايات المتحدة أكبر دول العالم أنتاجا للرايون، وأهم مراكز أنتاجه بها فى جنوب شرقى ولاية بنسلفانيا وولاية مارى لاند وفرجينيا وبقرب بحيرة أيرى، وفى كل هذه الولايات تتوفر لوازم صناعة الرايون وهى وفرة المياه النظيفة غير العسرة ووفرة المواصلات الحديدية والقوى المحركة الرخيصة والأيدى العامله.

وتنتج ولاية فرجينيا حوالى ثلث الرايون فى الولايات المتحدة.

وقد تضاعف أنتاج خيوط الرايون فى العالم عشرة مرات فى عشر سنوات، وينتظر أن يتقدم الأنتاج كما ونوعا بسرعة، وقد أصبح فى الولايات المتحدة أربعة أمثال الحرير المستورد، مما أدى إلى نقص واردات الحرير الطبيعى الى الولايات بمقدار الربع وإلى أنخفاض ثمنه بمقدار الثلث مما كان عليه سابقا.

منافسة الرايون للحرير والقطن والصوف.

فى سنة ١٩٢٠ كان القطن يمثل ٨٤٪ من مجموع اليـاف المنسوجات، والصوف يمثل ١٥٪ منها، والحرير الطبيعى ١٪.

وفى سنه ١٩٣٠ كان الرايون قد دخل ميدان المنافسة بعد الحرب الأولى، فانتزع ٣٪ من نصيب القطن، ولم يمس الصوف فى أول الأمر.

وفى سنة ١٩٤٠ بلغت نسبة الرايون ١٣٪، أنتزع ١١٪ منها من نصيب القطن فنزل الأخير إلى ٧٣٪، كما أنتزع ٢٪ من الصوف الذى أنخفض إلى ١٣٪ (جدول ٢٠ (١))

ومن ناحية أخرى أرتفع أنتاج القطن فى سنة ١٩٥١/٥٢ بمقدار ٥٪ مما كان عليه سنة ١٩٣٨/٣٩ بينما أرتفع أنتاج الرايون بمقدار ٧٧٪ مما كان عليه قبل الحرب الثانية.

ومن حيث منافسة الرايون للقطن، فقد فقد القطن ٦٪ من جملة اليـاف المنسوجات منذ قبل الحرب.

جدول ٢٠ (أ) — الياف مختلفة .

الاستهلاك العالمى للفرد (بالكيلو جرام) .

السنة	القطن والصوف والرايون	القطن	نسبة القطن المئوية
١٩٣٨	٣,٧	٢,٩	٧٨
١٩٤٨	٣,٧	٢,٧	٧٣
٩٩٤٠	٣,٦	٢,٦	٧٢
١٩٥٠	٣,٨	٢,٧	٧١
١٩٥١	٤,١	٣,٠	٧٣
١٩٥٢	٣,٩	٢,٨	٧٢

يبين الجدول أزدياد نصيب الفرد من الياف الملابس مع أرتفاع مستوى المعيشة فى العالم ، كما يبين أهمية القطن اذ يبلغ أستهلاكه ثلاثة أمثال الصوف والرايون مجتمعين .

وفى سنة ١٩٤٠ زاد أنتاج الرايون عن الصوف فبلغ ١٦٪ من مجموع خيوط المنسوجات بينما كان الصوف ١٤٪ .

وفى سنة ١٩٥٠ كان أنتاج الرايون ١,٨ مليون طن بينما كان أنتاج الصوف ١,٢٣ مليون طن (جدول ٢٨) ويجب تصحيح الخطأ المطبعى فى ذلك الجدول بوضع كلمة الصوف مكان الرايون وبالعكس) ، ومن حيث نصيب الفرد من استهلاك الرايون فقد تضاعف تقريبا عنه قبل الحرب (ص٢٠٣) ، ويصور شكل ٢٤ تطور هذه المنافسة الى الوقت الحاضر .

النايلون .

والنايلون يمثل الالياف الصناعية العلمية أحسن تمثيل ، إذ هو منتج كيماوى

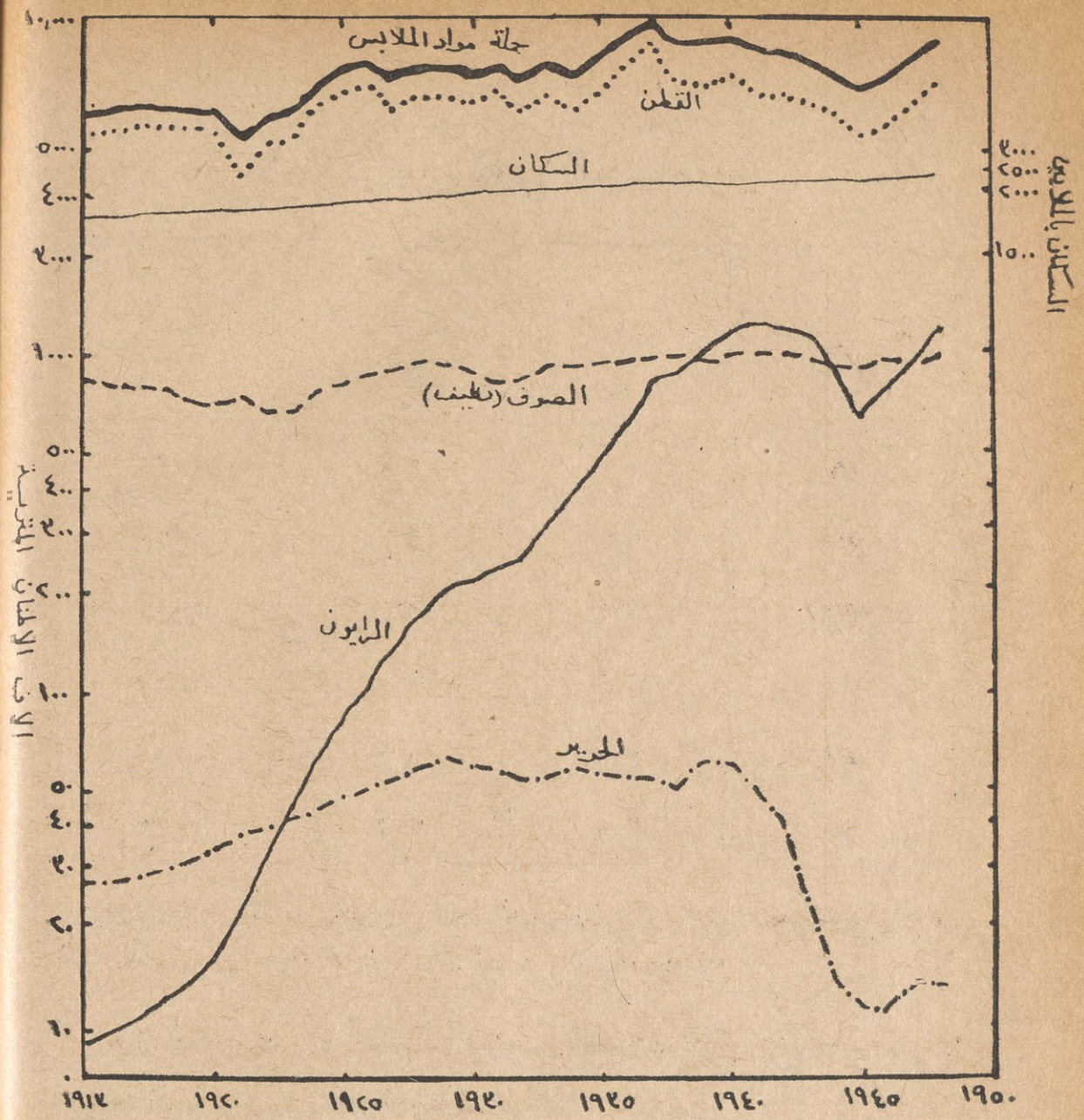

شكل ٢٤ ــ منافسة الرايون للقطن والصوف والحرير.

يبين الشكل كيف هزم الرايون الحرير الطبيعي وتغلب على الصوف وزاحم القطن الذي لا يرتفع أنتاجه إلا أرتفاعا وئيدا.

بحت، توصلت إلى أنتاجه فى سنة ١٩٣٧ معامل ابحاث دى بونت بالولايات المتحدة، وهو يتكون أساسيا من الكربون والايدروجين والاوكسجين والنتروجين وهى مواد تتوافر فى الفحم والماء والهواء، وبلغ أنتاج النايلون فى سنة ١٩٤٨ ٦ مليون رطل، وأهم مراكز أنتاجه فى العالم شتانوجا بولاية تنسى واورانج بولاية نكساس بالولايات المتحدة.

الفصل الخامس

المطاط

١ — نظرة عامة .

٢ — مصادر المطاط .

٣ — الظروف المناخية للمطاط الطبيعى .

٤ — مشكلات الاقتصاد المطاطى .

٥ — الانتاج العالمى للمطاط بنوعيه الطبيعى والصناعى والمنافسة بينهما.

٦ — التجارة الدولية للمطاط

---

١ ـ نظرة عامة .

فى مستهل هذا القرن كان كل مطاط العالم من النوع الطبيعى النباتى من أشجار الغابات ، وهو ما سنشير اليه باسم المطاط البرى ، وكان أنتاجه ضئيلا (حوالى ٥٤ الف طن فى سنة ١٩٠٠) ، لأن الاغراض التى يستخدم فيها المطاط كانت محدودة جدا ، إذ لم تكن السيارات قد ظهرت بعد الى عالم الوجود .

أما الان فقد بلغ أنتاج المطاط الطبيعى فى العالم ١٧٨٥ مليون طن (فى سنة ١٩٥٣)، وكله ينتج فى مزارع واسعة منتظمة تملكها شركات أميريكية وبريطانية كبيرة ، وقد تضاءل أنتاج المطاط البرى رويدا رويدا حتى أختفى نهائيا سنة ١٩٣٩ ، وفى نفس هذه السنة كان قد أخذ أنتاج المطاط الصناعى فى التزايد حتى بلغ فى سنة ١٩٥٣ ٩٨٩ الف طن أى أكثر من نصف المطاط الطبيعى ،

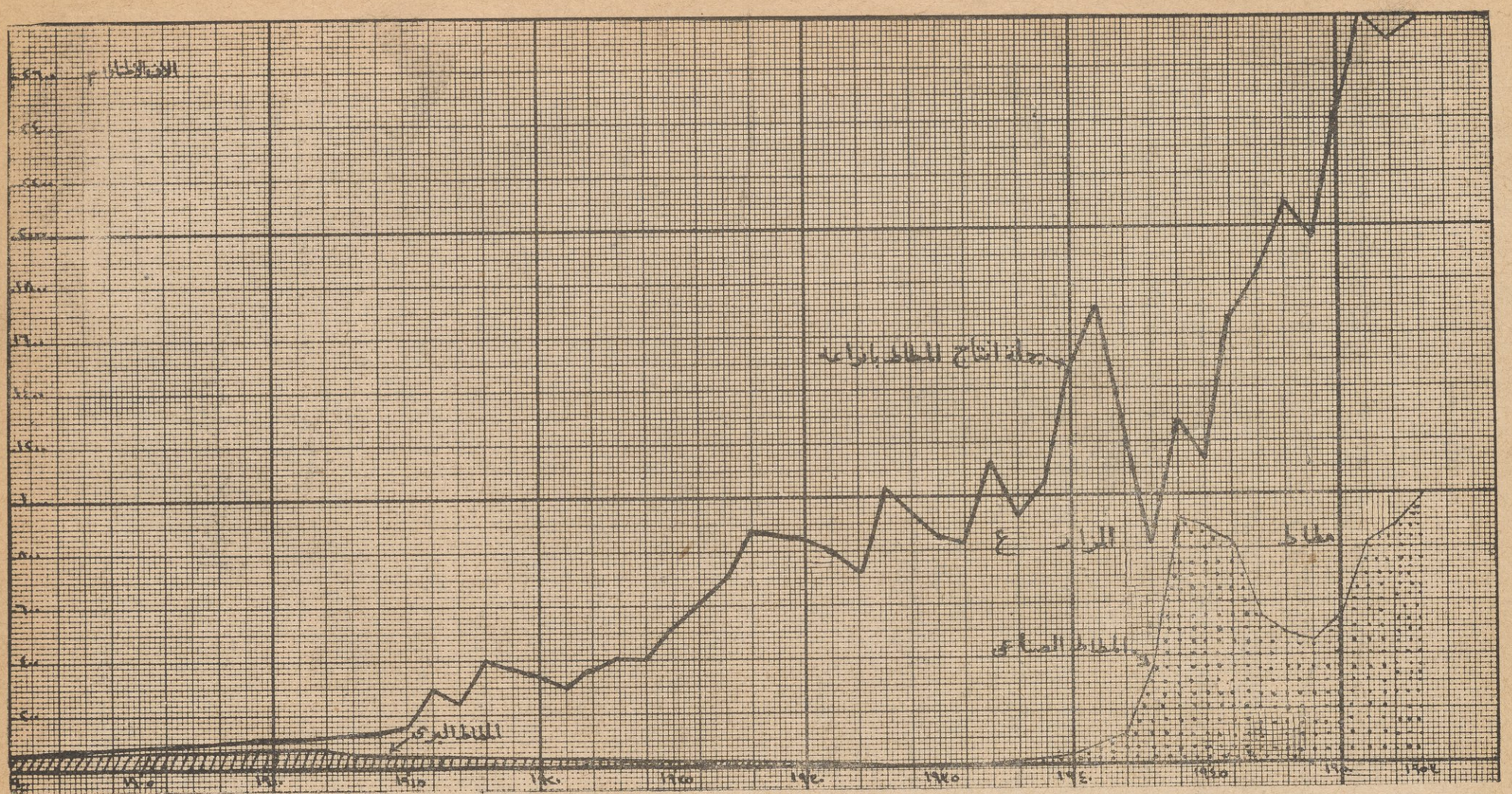

شكل ٢٥ — انتاج المطاط بأنواعه.

فى سنة ١٩٠٠ كان كل مطاط العالم بريا وانتاجه ٥٤ الف طن ، وفى سنة ١٩٣٨ لم يعد للمطاط البرى أهمية ، وبلغ انتاج المطاط الزراعى حوالى مليون طن ، وفى نفس

و٩٠٪ من المطاط الصناعى تنتجه الولايات المتحدة الامريكية ، وتستهلكه كله محليا .

ومن هذا نرى أن أنتاج المطاط بانواعه فى العالم قد أرتفع من ٥٤ الف طن فى سنة ١٩٠٠ إلى ٢٧٧٤ الف طن فى سنة ١٩٥٣ بسبب نشأة صناعة السيارات وتوسع الاغراض الاخرى التى يستخدم فيها المطاط (شكل ٢٥) .

ويستخرج السائل اللبنى ـ اللاتكس ـ من قشور شجرة المطاط بأعمال فجوة أو عدة فجوات بيضاوية الشكل حول نصف الشجرة تقريبا فى الصباح الباكر ، يسيل منها السائل اللزج إلى وعاء فخارى أو زجاجى معد لهذا الغرض ، ثم يجمع هذا السائل بعد ساعتين ، وينقل إلى حيث يعالج بقليل من حامض الاسيتيك (الخل) الذى يغير لونه إلى البياض ، ويغير شكله إلى التجمد الجبنى ، ثم يعصر ما بقى فيه من ماء بضغطه بين اسطوانات ، فيصبح على شكل شرائح ، ثم تجفف هذه الشرائح وتعالج بالدخان ويضرب لونها إذ ذاك إلى السمرة ، وعلى هذا الشكل الأخير يدخل المطاط فى التجارة الدولية ويصدر إلى الدول الصناعيه الكبيرة حيث يحول إلى الأشكال الصناعية المعروفة .

وتبدأ شجرة المطاط فى الإنتاج عادة فى السنة السابعة من عمرها الطويل وتواصل الانتاج إلى الثالثة عشر حيث يبلغ انتاجها الذروة ، ويجب الحذر عند أعمال الفجوات فى قشر الشجرة بحيث لا تصل إلى عمق كبير يضر بالطبقات الداخلية الحساسة للجذع وهو اللب ، والا أضر ذلك بالشجرة ضررا بليغا وعجل بها إلى الشيخوخة .

تطور أغراض استخدام المطاط .

والمطاط لم يكن معروفا بالعالم القديم ، وكان كولمبس مكتشف أمريكا أول من نقل هذه السلعة إلى أوربا ، حيث لوحظ أنها تمحو آثار القلم الرصاص ،

ومن ثم نشأ الاسم الانجليزى « رابر » ، وظل يستعمل لهذا الغرض سنين طويلة حتى سنة ١٨٢٣ عندما أكتشف الاسكتلندى ماكنتوش أنه يصلح لتبطين الملابس فيمنع تسرب الماء خلالها ومن هنا نشأ الاسم الذى يطلق على المعاطف التى يكثر ارتداؤها فى الجو الممطر ، لكن لوحظ أنه عند أرتفاع درجة الحرارة يصبح المطاط لزجا ، وعند انخفاضها يتفتت ويصبح سهل الكسر .

وفى سنة ١٨٤٢ أكتشف الامريكى جوديير (والاسم لا يزال معروفا فى صناعة اطارات السيارات فى الوقت الحاضر) طريقه لعلاج هذه العيوب ، وذلك بمزج المطاط بالكبريت ، وتدعى طريقة الفلكنة وبذلك لم يعد المطاط يتأثر كثيرا بالتفاوت البسيط فى درجات الحرارة .

ولذا شاع استخدامه لصناعة الأحذية ثم دخل فى صناعة إطارات الدراجات ثم إطارات السيارات ثم فى صناعة الأسلاك الكهربائية والأنابيب .

ويستخدم المطاط الآن لغرضين رئيسيين : صناعة إطارات السيارات والأنابيب .

٢ — مصادر المطاط .

معظم مطاط العالم الطبيعى فى الوقت الحاضر ينتج من نوعين أساسيين من الأشجار :

ا — شجرة مطاط الهيفيا البرازيلية ، وموطنها الأصلى البرى فى البرازيل ، ولكن الهيفيا فى البرازيل فى الوقت الحاضر قليلة الإنتاج العالمى (وهو لم يزد فى سنة ١٩٥٣ عن ٢٠ ألف طن) ، لكن أشجار الهيفيا قد هاجرت زراعتها الرئيسية الآن إلى دول جنوب شرقى آسيا ، وهى تمد العالم بمعظم إنتاجه من المطاط فى المزارع العالمية المنتظمة فى تلك الأرجاء .

هجرة المطاط.

ولهجرة أشجار الهيفيا من البرازيل إلى جنوب شرق آسيا قصة ، إذا نقل بذورها انجليزى اسمه هنرى ويكام.

ففى سنة ١٨٧٨ تسلل بها خلسة من البرازيل ، وقد أخفاها فى جوف عصى أعدت خصيصا لهذا الغرض ، رغم قوانين الحكومة البرازيلية إذ ذاك التى كانت تحرم خروج بذور الهيفيا من البلاد ، وقد استنبطت هذه البذور فى حدائق كيو النباتية الشهيرة فى لندن ، فى مزارع زجاجية كبيرة مكيفة الهواء ذات حرارة مرتفعة كحرارة المناطق الاستوائية التى تتطلبها أشجار المطاط ، ومن ثم نقلت الأشجار الصغيرة إلى جزيرة سيلان ، حيث اكتملت النمو فى الظروف المناخية الطبيعية هناك وانتشرت فى الجزيرة ، ومن ثم انتشرت إلى جنوب شرقى آسيا حيث قام نظام المزارع المنتظمة ، وأصبح كل انتاج المطاط الطبيعى الآن مركز فى هذه الجزر السحيقة ، وقد كافأت ملكة بريطانيا هنرى ويكام على هذا العمل بأن رفعته إلى مرتبة الأشراف الذين يحملون الألقاب .

ب — شجرة مطاط الفيكاس ، وهى محدودة الانتشار فى جنوب شرقى آسيا وخاصة فى بورنيو والهند الصينية وبرما ، وإنتاجها محدود بالنسبة لشجرة الهيفيا .

ونظرا لشدة حاجة الولايات المتحدة إلى مادة المطاط (وخاصة لصناعة السيارات) ، ونظرا لأنها لا تنتجه زراعيا فى بلادها ولا تحصل عليه من بلاد تابعة لها ، زاد اهتمامها بإنتاجه صناعيا ، فقفزت هذه الصناعة الجديدة إلى عالم الوجود بسرعة عجيبة أبان الحرب الثانية ، بعد أن انقطعت موارد المطاط الطبيعى من جنوب شرقى آسيا بدخول اليابان الحرب واحتلالها لتلك الأرجاء .

وقد زاد اعتماد الولايات المتحدة على هذا المطاط الصناعى شيئا فشيئا حتى بلغ إنتاجها منه سنة ١٩٥٣ ضعف وارداتها من المطاط الطبيعى ، أى أنها

تنتج من المطاط الصناعى ما يكفى لسد ثلثى حاجتها من مادة المطاط، وكان إنتاجها منه سنة ١٩٥٣ ٨٧٢ ألف طن ، وكانت كنداثانية دول العالم فى إنتاج المطاط الصناعى بنصيب ٧٨ ألف طن ثم ألمانيا .

وهناك مصدر آخر للمطاط. وهو المطاط المسترجع الذى يصنع من القديم بعد صهره ، وقد بلغ إنتاج هذا المطاط المسترجع ٤٢٣ ألف طن فى سنة ١٩٥٢، انتجت منه الولايات المتحدة حوالى ٤٠٠ ألف طن، والباقى أنتجته ألمانيا والأرجنتين .

٣ ــ الشروط المناخية للمطاط الطبيعى .

موطن المطاط الطبيعى فى الغابات الاستوائية فى البرازيل ، وينمو أيضا فى حوض الكنغو فى أفريقية .

وتحتاج مزارع المطاط إلى مناخ من النوع الاستوائى أو مايقرب منه ، وإذا طال الموسم الجاف كان ذلك ضارا بالأشجار ، أما إذا قصر كما هو الحال فى جنوب برما ، أوكان هناك موسمان جافان قصيران كما هو الحال فى سيلان ، سمح ذلك للشجرة بفرصة الراحة التى تنفعها ، ويجب أن تكون الأمطار غزيرة تتراوح بين ٥٠ و ٢٠٠ بوصة فى السنة ، كما يجب أن تكون التربة غنية مسامية تحسن صرف الماء، ولضمان هذا الصرف كثيرا ما تنشأ المزارع على سفوح التلال، أما فى الأراضى المستوية فتقام عادة الجسور وتحفر المصارف ، وتحتاج مزارع المطاط إلى تنقية الأعشاب ، كما أنه لايزرع بهذه المزارع غير أشجاره .

٤ ــ مشكلات الاقتصاد المطاطى .

ان فترة الانتظار لشجرة المطاط (ص٢٨) أطول بكثير منها لشجرة البن، فشجرة الهيفيا لايجب أن يستدر سائلها المطاطى قبل أن تبلغ السادسة أو السابعة من عمرها ، وتصل إلى اقصى مراحل الإنتاج فى سنتها الثالثة عشرة ، وهذه

الحقيقة وحدها توضح صعوبة التوفيق بين العرض والطلب فى المستقبل ويزيد من هذه الصعوبة طبيعة طلب المطاط .

والولايات المتحدة أهم أسواق المطاط فى العالم كما سبق البيان. ومعظم ما تستورده من المطاط يستخدم فى صناعة إطارات السيارات ، وعلى ذلك فتصريف المطاط يتوقف إلى حد كبير جدا على دولة واحدة وغرض واحد ، وزيادة على ذلك فطلب المطاط غير مرن إلى درجة كبيرة ، أى أنه لا يتجاوب إلا قليلا مع التغير فى الأسعار ، فمن الأمور المعروفة أن ثمن الإطار الواحد قد يتضاعف ، ومعنى هذا أن ثمن المطاط الخام قد يرتفع بسرعة كبيرة دون أن يحد ذلك من رغبة المستهلك فى شراء سيارة جديدة على شريطة أن يبقى ثمن السيارة فيما عدا ذلك ثابتا .

ومن المعروف أنه فى حالة ارتفاع أثمان المطاط الخام قد يضطر صاحب الصناعة إلى خلطه بمواد أخرى أو بمطاط مسترجع ، أى أنه يجب التمييز بين مستويين من مستويات الطلب : الأول طلب صاحب الصناعة للمطاط الخام والثانى طلب المستهلك للاطار المطاطى .

وإن حداثة صناعة الاطارات تضيف صعوبة أخرى إلى الصعوبات السابقة ، فهى صناعة تتعرض للتغيير المستمر الناشىء عن التقدم الفنى ، وفى الوقت الحاضر قد أمكن زيادة عمر الاطار عشرة أمثال ما كان عليه فى سنة ١٩١٠ ، والسرعة الفائقة تقصر من عمره والطرق الجيدة تزيد منه .

وجملة القول أن هناك عوامل متعددة تؤثر فى طلب صاحب السيارة للاطارات فى السنة ، ولهذا يتعذر كثيرا تقدير ما سيكون عليه الطلب للاطارات مستقبلا ، ولهذا يصعب الموازنة بين عرض المطاط وطلبه .

ومن ناحية أخرى يتمتع منتج المطاط الخام بحرية فى تكييف انتاجه لا يتمتع بها زارع الحاصلات الزراعية الأخرى كزارع شجرة البن مثلا . فمحصول

اللينكس (السائل المطاطى) ليس محصولا عادياً ، فيجمع على مدار السنة وليس محصولا موسميا كالبن ، كما أن شجرة المطاط لا تتأثر بالتغيرات الجوية أثناء العام كما تتأثر شجرة البن ، ولذا فزارع المطاط لا يتراوح انتاجه كثيرا مع تراوح الأحوال الجوية ، كما أن عمله موزع بالتساوى على مدار السنة ، وليس عملا موسميا كما فى جمع البن ، وان كانت هناك أسباب تحد من هذه الحرية .

والتكلفة العامة لمزرعة المطاط مرتفعة ، فعند ما تنخفض الأسعار يميل صاحبها إلى زيادة إنتاجه منه ليعوض فرق ثمن الوحدة الذى انخفض .

وإذا عممت هذه السياسة فى أنحاء كثيرة زاد الإنتاج بشكل يجعل الأسعار تهوى بسرعة (راجع مميزات الزراعة ص ٢٤) ، وقد حدث هذا بعد الحرب الأولى ببضع سنوات (شكل ٢٥ (١)) .

مشروع أستيفنسون لتحديد أنتاج المطاط .

ولمواجهة هذه الحال أتفقت كلمة منتجى المطاط من أصحاب الشركات الأنجليزية على الحد من الانتاج إلى نسبة مئوية خاصة من الحد الأقصى لكل مزرعة ، وهذا نظام ستيفنسن للتحديد .

ومن شأن هذا النظام أن اجتمعت كلمة الموقعين عليه أن يتراوح أنتاجهم من سنة إلى أخرى تبعا لتراوح الطلب وتذبذب الاسعار .

وقد أنقذ هذا التكتل مؤسسات زراعة المطاط البريطانية الى حين لم يطل ، لأن البلاد الأخرى غير البريطانية غير المشتركة فى نظام التحديد أنتهزت هذه الفرصة — فرصة أرتفاع الأسعار الذى تبع تناقص الأنتاج — فزادت من أنتاجها كثيرا وخاصة أندونيسيا (وكانت إذ ذاك تدعى جزر الهند الشرقية الهولندية) ، مما أدى إلى أنهيار التكتل البريطانى وفشل مشروع ستيفنسون والتغاضى عن قيود الأنتاج سنة ١٩٢٩ فانخفض سعر المطاط كثيرا (شكل ٢٥ (١)) ، حتى بلغ فى أغسطس

سنة ١٩٣١ عشرة مليمات للرطل كنتيجة للزيادة العظيمة فى الأنتاج ، (وثمن الرطل الآن ثمانون مليما للمطاط الطبيعى وستون للصناعى) .

ومما يزيد فى صعوبات الاقتصاد المطاطى مشاكل الأيدى العاملة فى أقطار كثيرة فى جنوب شرق آسيا ، فجزء كبير من الأيدى العاملة فى مزارع الملايو المنتظمة قوم رحل يفدون للعمل من الصين والهند ، ولا يمكن الأعتماد عليهم بسهولة ، وكل هذه الأسباب مجتمعه تحد من حرية زارع المطاط .

ولا يجب أن ننسى أن مهنة زراعة المطاط تختلف فى كثير من الأمور من مكان إلى آخر .

فهناك فارق كبير بين المزارع المنتظمة التى تملكها الشركات الكبيرة وبين الحيازات الأهلية والحدائق الخاصة التى يزرعها الأفراد .

ومعظم المزارع المنتظمة تقع فى الملايو ، ومعظم الحيازات الخاصة تقع فى أندونيسيا ، وفى الأولى أشجار المطاط من نوع مشترك موحد ، وهى فى الثانية مختلفة الانواع.

وكل أوجه الأختلاف هذه تؤثر فى عرض المطاط وفى طلب المطاط.

١ — فمن حيث مرونة العرض (وخاصة فى الامد القريب) ، فان زارعى المطاط من أبناء البلاد يملكون زمام الموقف لان تكلفة الانتاج العامة لديهم منخفضة ، ولانهم يزرعون المطاط كمحصول للنقد وكمحصول أضافى بالنسبة لحاصلات الغذاء ، فيمكنهم التجاوب مع تذبذب الاسعار ، فاذا أرتفعت الاسعار فانهم يزيدون من كدهم بالارض وقد يستعينون بايدى عاملة أخرى بالاجر ، واذا أنخفضت الاسعار أستراحوا من عناء العمل واهملوا جمع المطاط ، ويلى الحيازات الخاصة هذه من حيث مرونة العرض المزارع المنتظمة مختلفة الاشجار

باندونيسيا ، ويلى هذه من حيث مرونة العرض المزارع المنتظمة التى يملكها الصينيون فى الملايو وفى اجزاء أخرى .

واقل المجموعات مرونة فى العرض هى المزارع المنتظمة التى يملكها الاوربيون حيث ترتفع التكلفة العامة للانتاج وتتحتم زيادة الانتاج فى حالة أنخفاض الاسعار لتغطية التكلفة الثابتة .

ب — أما من حيث مرونة الطلب ، فان زراعة المطاط تقاسى من صعوبتين أساسيتين :

الاولى أنه نظراً لطول فترة الانتظار فانه يصعب توجيه المقدرة الانتاجية للاشجار بحيث تتفق مع الطلب الذى لا يعلم مداه فى المستقبل ، ولهذا يؤدى أرتفاع الاسعار الى زيادة التفاؤل وزرع الاشجار .

شكل ٣٦ — أهم أقاليم انتاج المطاط الطبيعى .

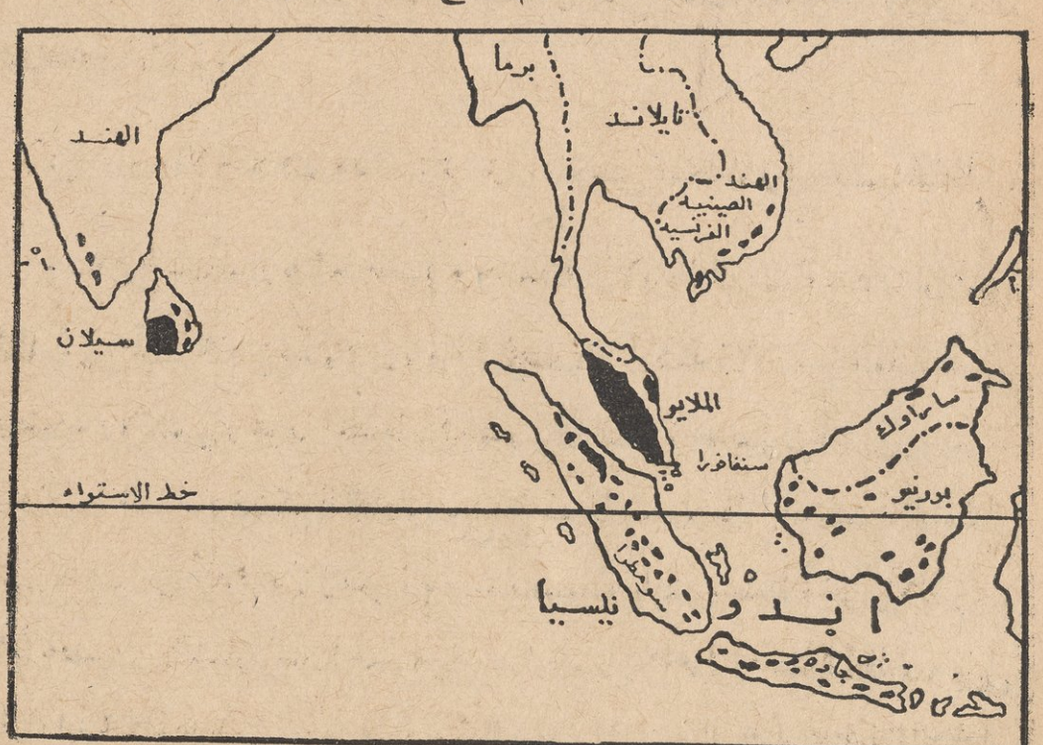

يبين الشكل تركيز زراعه المطاط فى الملايو وأندونيسيا وسيلان وساراواك .

والثانية أن أنخفاض الاسعار لا يؤدى إلى أنخفاض الكفاية الانتاجية لاشجار المطاط .

٥ ــ لانتاج العالمى للمطاط بنوعيه الطبيعى والصناعى والمنافسة بينهما .

فى سنة ١٩٥٣ بلغ أنتاج المطاط بنوعيه الطبيعى والصناعى فى العالم ٢,٧٧ مليون طن ، ثلثها تقريبا من المطاط الصناعى (جدول ٢١) .

وكان أنتاج المطاط فى تزايد مستمر خلال الاربع سنوات الاخيرة .

ونظراً لهذه الزيادة الكبيرة فى الانتاج أخذ إنتاج المطاط بنوعيه فى العالم يزيد عن حاجة الاستهلاك فى السنوات الأخيرة (جدول ٢١(١)) .

جدول ٢١ ـ المطاط : الانتاج العالمى

بآلاف الأطنان الطويلة .

السنة	الطبيعى	الصناعى
١٩٣٧	١٢٢٦	--
١٩٤٠	١٤٣٧	٤٣
١٩٤٣	٤٧٢	٣٥٦
١٩٤٧	٨٥١	٨٢١
١٩٥٠	١٨٩٠	٥٤٣
١٩٥١	١٩١٠	٩٢٣
١٩٥٢	١٨١٥	٨٧٧
١٩٥٣	١٧٨٥	٩٨٩

يلاحظ التقدم الكبير فى انتاج المطاط الصناعى فى العالم فى الخمس عشرة سنه الأخيرة حتى أصبح انتاجه نصف المطاط الطبيعى .

جدول ٢١(ا) ـ المطاط : الانتاج والاستهلاك العالمى سنة ١٩٥٢
بآلاف الطن المترى

	الانتاج			الاستهلاك		
	طبيعى	صناعى	المجموع	طبيعى	صناعى	المجموع
الولايات المتحدة	—	٨٣٨	٨٣٨	٤٧٢	٨٠٣	١٢٧٥
العالم	١٧١٧	٩٢٥	٢٦٤٢	١٤٧٣	٨٨٩	٢٣٦٢

يلاحظ أن الولايات المتحدة تستهلك ربع المطاط الطبيعي فى العالم و٩٠ ٪ من المطاط الصناعى.

ومعظم إنتاج العالم من المطاط الطبيعى مركز فى دول جنوبى شرقى آسيا (جدول ٢١(ب)) .وخاصة أندونيسيا والملايو اللتان تنتجان حوالى ٨٠ ٪ من المطاط الطبيعى فى العالم (شكل ٢٦) ،وذلك للمزايا الآتية التى انفردتا بها :

ا ــ ان مناخها يشبه ما يتوفر فى المناطق الطبيعية الأصلية لنمو المطاط فى البرازيل .

ب ــ عظم رؤوس الأموال وكفاية المهارة الفنية فى الادارة التى تتوفر لشركات الانتاج .

جـ ــ وفرة الأيدى العاملة ورخصها وإمكان الاعتماد عليها بانتظام .

د ــ قرب مناطق الانتاج من البحر من كل جهة ، بحيث لا تبعد المزارع المنتظمة عن ميناء تصدير المطاط الخام أو الساحل إلا باميال قليلة (شكل ٢٦) .

ونظراً لزيادة إنتاج المطاط عن حاجة الاستهلاك فى العالم خلال سنوات عديدة فى نصف القرن الأخير ، فان حالة عدم الاستقرار هذه فى سوق المطاط الطبيعى قد ازدادت خطورة بقيام صناعة المطاط الصناعى على نطاق واسع فى

جدول ٢١ (ب) - المطاط الطبيعى : أهم أقطار الانتاج سنة ١٩٥٣

بآلاف الأطنان المترية

القطر	المقدار
اندونيسيا	٧٢٤
الملايو	٥٩١
سيلان	١٠٢
تايلاند	٩٧
الهند الصينية	٦٣
ليبيريا	٣٢
ساراواك	٢٦
البرازيل	٢٤

يلاحظ أن حوالى ٨٠ ٪ من مطاط العالم تنتجه دولتان فقط فى العالم هما أندونيسيا والملايو.

غضون الحرب الثانية ، وكذلك بقيام الحرب الكورية وما اتخذته الحكومات على أثر ذلك من إجراءات لتخزين مستلزماتها الاستراتيجية ، ثم العدول عن ذلك والتخلص من المخزون بعد توقف الأعمال الحربية فى كوريا .

وقد ازدارت الطلبات العارضة من المطاط الطبيعى للتخزين ، بينما قامت صناعة المطاط غير الطبيعى بسد حاجة الاستهلاك المدنى إلى حد بعيد .

وفى سنة ١٩٥٢ اجتمع عاملان هامان : الأول وصول مزاحمة المطاط الصناعى للطبيعى إلى أقصى حد ، والثانى انخفاض مشتريات المواد الاستراتيجية.

وقد كان الانتعاش كبيرا فى إنتاج المطاط الطبيعى حتى سنة ١٩٤٩ عند ما بلغ مليون ونصف مليون طن ، أى ٥٠ ٪ أعلى من متوسط ما قبل الحرب

الثانية ، وقد قامت الزيادة فى بلاد جنوب شرق آسيا ، أما فى غيرها من أجزاء العالم فكان الانتاج فى تناقص ، ولو أنه مع ذلك كان أعلى من مستوى ما قبل الحرب .

وفى سنتى ١٩٥٠ و١٩٥١ بلغ إنتاج المطاط الطبيعى الذروة وهى ٩ ,١ مليون طن تقريبا ، وكان منبع الزيادة فى أندونيسيا حيث تضاعف انتاج الحيازات الخاصة التى تزرع المطاط .

وفى سنة ١٩٥٢ انخفض طلب المطاط الطبيعى وانخفضت أثمانه فانخفض انتاجه العالمى إلى ١,٨ مليون طن ، وقد ساهمت جميع دول الانتاج الكبيرة فى هذا النقص فى الانتاج ، وكان معظم النقص فى الحيازات الخاصة ، أما انتاج الاقطاعيات فى الملايو وأندونيسيا فقد كان مرنا جداً .

وقبل ظهور الطلبات الاستراتيجية ، كان استهلاك المطاط الطبيعى فى تزايد معتدل ، وكان هذا التزايد أكثر وضوحا فى أوربا منه فى الولايات المتحدة ، فقد بلغ الاستهلاك فى أوربا فى سنة ١٩٥٠ ١,٧ مليون طن وهو رقم قياسى ، وفى غضون سنتين بعد ذلك كان متوسط الاستهلاك فى أوربا ١,٥ طن ، وهو يعادل تقريبا مستوى الإنتاج قبل النزاع الكورى .

وكان لابد من تعادل الإنتاج والاستهلاك ، وقد قامت الولايات المتحدة بالنصيب الأوفر فى ذلك ، حيث أدت القيود التى وضعتها على استهلاك المطاط إلى رواج المطاط الصناعى المنتج محليا ، بينما كانت تستخدم مشتريات المطاط الطبيعى لزيادة المخزون منه .

وفى غير هذه البلاد كان استهلاك المطاط بمعدل مليون طن فى كل من الثلاث سنوات الماضية .

وفى غضون سنة ١٩٥٢ حدت حكومة الولايات المتحدة من تدخلها فى صناعة المطاط الأمريكية فتمتعت هذه الصناعة بحرية كبيرة ، ففى أوائل تلك

السنة ألغت الحكومة الأمريكية القيود التى كانت تحد من استهلاك المطاط بنوعيه ، كما خففت من القيود التى كانت تسيطر بها على إنتاج المطاط الصناعى وعلى المطاط الطبيعى وتحتكر بها استيراده من الخارج ، وبذا تخلصت تجارته من التدخل الحكومى وعادت إلى أيدى الأفراد والشركات، فيما عدا ٥١٠ ألف طن من المطاط الصناعى أصرت الحكومة على وجوب استلاكها محليا لاعتبارات وطنية ، وكان المستهلك فعليا من المطاط الصناعى فى الولايات المتحدة سنة ١٩٥٢ هو ٨٠٧ ألف طن .

وبعد أن ارتفعت أسعار المطاط ارتفاعا كبيرا من منتصف سنة ١٩٥٠ حتى أوائل سنة ١٩٥١ أخذت تنخفض بعدذلك ، وزاد الانخفاض سنة ١٩٥٢، ووصل مستوى الأسعار إلى ما يقرب من مستواها قبل الحرب الكورية بحيث أصبحت أسعارها تنافس أسعار المطاط الصناعى (شكل ٢٧(١)) .

وتملك الحكومة الأمريكية معظم مصانع المطاط الصناعى فى أمريكا ، ويعتقد بعض الاقتصاديين أن تكلفة الإنتاج الحكومى أقل منها فى الإنتاج الأهلى الفردى ، ولكن هذا لا يبدو صحيحا فيما يختص بأسعار المطاط الصناعى ، وعلى كل فالحكومة الأمريكية الآن فى صدد إعادة هذه الصناعة الى ميادين النشاط الأهلى .

وفى الولايات المتحدة يفضل المطاط الطبيعى من الوجهة الفنية فى ٣٥ ٪ من جملة أغراض المطاط ، والصناعى يفضل فى ٢٥ ٪ منها ، والباقى وهو ٤٠ ٪ يمكن أن يستعمل فيه أى النوعين .

وعلى ذلك فإذا تساوت أسعار النوعين كان مجال المطاط الطبيعى ٧٥ ٪ ، ويتوقف فوزه على سياسة حكومة الولايات المتحدة نحو المطاط وعلى مستقبل أسعار النوعين .

شكل ٢٦(ا) – اسعار المطاط الطبيعى .

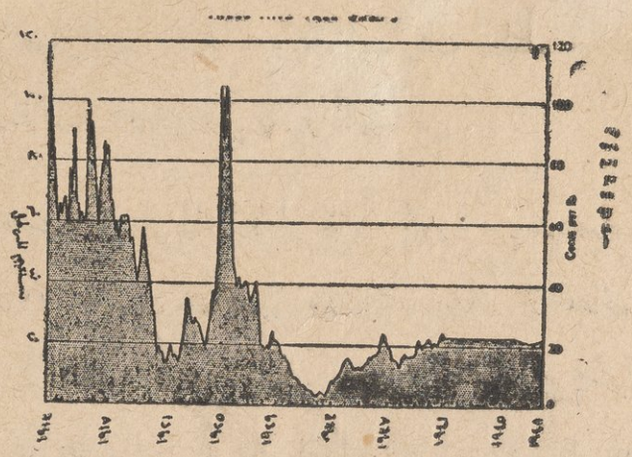

يبين الشكل التذبذب الكبير فى أسعار المطاط الطبيعى بسبب طول فترة الانتظار (ص ٢٨) والظروف العالمية .

٦ – تجارة المطاط الدولية .

نظرا لأن ٩٦٪ من إنتاج المطاط الطبيعى فى العالم مركز فى جهات جنوب

شرق آسيا (كإنتاج الأرز) وهى بلاد لا تستهلكه ، اذ أن استهلاكه مركز فى أقطار العالم الصناعية فى الولايات المتحدة وأوربا الغربية ، لذا كان كل انتاج المطاط الطبيعى يدخل فى التجارة الدولية .

وأهم الدول التى تصدر المطاط الملايو (سنغافورا وهى مركز جمع وتصدير) وأندونيسيا وجزيرة سيلان وجزيرة ساراواك (من أعمال بورنيو البريطانية) .

والدول المستوردة بالترتيب هى الولايات المتحدة التى تستورد حوالى ثلث مطاط العالم الطبيعى ، وتليها المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية .

وتجارة المطاط تجارة حرة الآن ، إلا أنه نظرا لبلوغ انتاجه سنة ١٩٥٣ ضعف ما كان عليه قبل الحرب تقريبا ، فان هناك تفكيرا فى تقييد الإنتاج العالمى بقصد موازنة الإنتاج والاستهلاك ، وموازنة الأسعار وتثبتها (على غرار تجارة القمح) .

لهذا عقد مؤتمر هافانا منذ بضع سنوات ، كما اجتمع مؤتمر آخر منبثق من منظمات هيئة الأمم المتحدة فى أواخر سنة ١٩٥٣ ، الا أن الأخير رأى أن الوقت لم يحن بعد لعقد اتفاق دولى ينظم انتاج المطاط وتجارته على نطاق طويل الأمد .

الفصل السادس

الجـوت

١ ـ نظرة عامة .

٢ ـ الشروط المناخية للجوت .

٣ ـ أنتاج الجوت .

٤ ـ تجارة الجوت الدولية .

٥ ـ صناعة الغرائر فى العالم .

١ ـ نظرة عامة .

هناك عدة آلاف من أنواع النباتات التى تحمل الياف على جذوعها ، ولا يعوق أستفادة العالم منها إلا عدم توفر الايدى العاملة الرخيصة ، واذا أمكن مكنكة زراعتها فانها تمد العالم بموارد وفيرة من الياف الجذوع .

ويوجد فى الوقت الحاضر عشرات من هذه النباتات يستفيد الانسان من الياف كالكتان والقنب والاباكا (قنب مانلا) والسيسال والجوت .

والأول يستعمل للملابس منذ قبل التاريخ ، وأجداث قدماء المصريين وجدت مدثرة به .

أما الأخير الجوت فلا يستعمل الا لعمل الغرائر (الزكايب والأشولة) للمنتجات الزراعية وغيرها كالقطن والقمح والأرز ، ولو أن بعضه يدخل فى صناعة الأبسطة .

هذا ويمكن مكنكة أنتاج الجوت ، الا أن رخص أجور العمال بالجهات التى

تنتج الجوت تخفض سعره كثيرا، ومن هنا كانت مكنكة أنتاجه من الأمور التى لاجدوى منها لأنها لا تخفض تكلفة أنتاجه .

٢ ـ الشروط المناخية للجوت.

وتنمو بذور الجوت إلى أرتفاع يبلغ أكثر من ثلاثة أمتار ، وتجود زراعة الجوت فى التربة سهلة تصريف المياه ، كما أنه ينمو فى أراضى المستنقعات الموحلة ، وهو نبات مدارى يتطلب الماء والحرارة ، وهى ظروف تتوافر فى دلتا نهر الكنج المقسمة بين باكستان والهند، وخاصة فى أجزاء الدلتا الشمالية والشرقية ، وفى دلتا نهر الكنج ينمو تسعة أعشار الجوت فى العالم ، وهو نبات سريع النمو فيزرع فى الربيع ويقطع فى الصيف ، وبعد قطعه يعالج كالكتان فيعطن فى الماء ثم تنزع اليافه باليد .

٣ـ انتاج الجوت .

يزود العالم بما يحتاجه من الجوت دولتان هما باكستان والهند ، وبعد تقسيم شبه القارة الهندية سنة ١٩٤٧ ، وقع عبء تزويد العالم بالجوت الخام على أكتاف دولة واحدة هى باكستان ، بينما أصبحت الهند أكبر الدول المستوردة للجوت من جارتها باكستان ، وذلك لأن التقسيم قد أضاف أكثر من نصف مساحة اراضى الجوت الى باكستان ، بينما بقيت مصانعه مع الهند (شكل ٢٧).

وفى المواسم الثلاث الأخيرة كان أنتاج الجوت فى زيادة متواصلة ، فقد زادت كل من الهند وباكستان من مساحات الجوت بها ، لكن الهند تعنى الآن بزيادة غلة الفدان منه (جدول ٢٢) .

وبدأ الجوت يتدفق الى الاسواق العالمية ابتداء من سنة ١٩٥١/٥٢ ، بعد أن عانى العالم نقصا طويلا فى الجوت ، وكان هذا النقص فى بعض السنين شديدا .

وقد أخذت منتجات الجوت التى تستخدم فى صناعات خاصة فى استرداد ما فقدته من مكانة فى الأسواق إبان فترة النقص وارتفاع أسعار الجوت ، إلا أن طلب الجوت الخام لا يزال فى قصور مما أدى الى تراكم المخزون منه فى السنتين الماضيتين ، مما دعا حكومة باكستان الى اتخاذ الاجراءات للمحافظة على أسعاره ، وإلى تشريع القوانين للحد من زراعته كثيرا فى الموسم القادم سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ .

وكان النقص المشار إليه فى إنتاج الجوت العالمى حتى سنة ١٩٥١/١٩٥٢ يرجع الى القصور فى انتاج المواد الغذائية فى شبه القارة الهندية بعد الحرب الثانية لظروف مناخية، كما يرجع الى تقسيمها السياسى بين الهند وباكستان فى سنة ١٩٤٧، وبتقسيم شبه القارة الهندية كانت أهم مناطق زراعة الجوت من نصيب باكستان بينما أهم مناطق صناعته كانت من نصيب الهند ، على مثال ما حدث فى القطن تماما (ص ١٣٨) إذ ضم الكثير من أهم مناطق انتاج القطن الخام الى باكستان وأهم مناطق صناعته الى الهند .

وقد دفع هذا الوضع الجديد الشاذ حكومة الهند الى تشجيع زراعة الجوت محلياً حتى تتمكن من الاكتفاء الذاتى بما تنتجه من جوتها ، كما أنها اضطرت الى الحد من منتجات الجوت الصناعية نتيجة للنقص الذى كان سائدا ، كما أن القيود التجارية كان لها أثر فى اشتداد أزمة الجوت .

وبتزايد انتاج العالم فيما بعد الحرب من المواد الزراعية والسلع الصناعية زادت الحاجة الى مواد التغليف الجوتية وغيرها من المنتجات التى يدخل الجوت فى تكوينها ، مما أدى الى ارتفاع أثمان الجوت ومنتجاته ارتفاعا غير عادى ، وإلى زيادة حكومة باكستان وحكومة الهند لضريبة الصادر على الجوت الخام وعلى منتجاته (بالتوالى) ، ونظراً لعمل كل من الحكومتين على توفير

العملة الصعبة فقد فرضتا نظام الحصص (الكوتا) على تصدير الجوت ومنتجاته إلى غير دول العملات الصعبة .

جدول ٢٢ — الأنتاج العالمى للجوت بملايين البالات

	باكستان	الهند	المجموع
١٩٣٤—٣٨	١٠,٠	مع باكستان	١٠,٠
١٩٤٩ / ٥٠	٣,٣	٣,١	٦,٤
١٩٥٠ / ٥١	٦,٠	٣,٣	٩,٣
١٩٥١ / ٥٢	٦,٣	٤,٧	١١,٠
١٩٥٢ / ٥٣	٦,٨	٤,٧	١١,٥
١٩٥٣ / ٥٤ (تقدير)	٢,٨	٣,٥	٦,٣

عانى العالم أزمة فى انتاج الجوت بعد الحرب الثانية بسبب تقسيم شبه القارة الهندية التى تزرع أغلب جوت العالم ، وقد أخذ الانتاج فى التفوق على الاستهلاك مما دفع باكستان أكبر دول انتاجه الى تحديد مساحته فى سنة ١٩٥٤ لزيادة انتاج المواد الغذائية .

شكل ٢٧ - مناطق زراعة الجوت بشبه القارة الهندية .

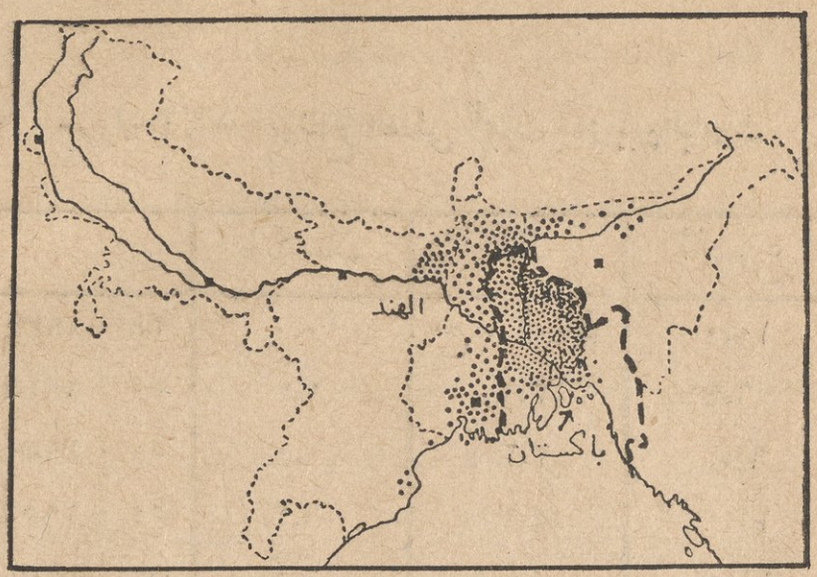

المنطقة الرئيسية فى العالم لزراعة الجوت شمال وشرق البنغال ، وقد أصبح أكثر من نصفها من نصيب باكستان (الشرقية) بعد تقسيم الهند فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ .

وقد بدأت دلائل الفيض فى انتاج الجوت تظهر فى سنة ١٩٥١ عند ما توسعت الهند فى زراعته بحيث يكفى ثلثى استهلاكها المحلى منه ، وعندما انخفض مستوى الطلبات المتضخمة الناشئة عن النزاع الكورى ، حدذلك من سوق الجوت الخام ومنتجاته الباكستانية-الهندية فى الأسواق الأوروبية والأميريكية وغيرها .

وقد توسعت زراعة الجوت خارج شبه القارة الهندية توسعاً كبيرا فى البرازيل فقط ، إلا أن المحاولات لاستبدال الجوت بألياف نباتية أخرى لم تنجح بعد كثيرا ، وقد حدث نقص نسبى فى وسائل التغليف التى كان يستخدم فيها الجوت من قبل وخاصة فى الولايات المتحدة حيث شاع استخدام غرائر الورق بدلا من الجوت .

٤ ـ تجارة الجوت الدولية .

باكستان الدولة الوحيدة التى تصدر الجوت الخام للعالم ، ولو ان ولاية نبال بشمال الهند تصدر القليل منه .

وأهم الدول المستوردة للجوت فى العالم هى الهند التى تستورد حوالى ثلث صادرات باكستان منه ، وذلك لأنها تصنعه الى غرائر على نطاق واسع ، وتليها بريطانيا والولايات المتحدة بما يقرب من مليون طن لكل منهما (جدول ٢٢(١))

واستهلاك الجوت كان أقل من الانتاج فى موسم ١٩٥١/٥٢ ، مما أدى إلى فضلة من الجوت بلغت ١,٥ مليون بالة أضيفت الى محصول ١٩٥٢/٥٣ .

ومع أن الطلب قد زاد بالولايات المتحدة لغرائر العيس ، إلا أن أثره لم يظهر بعد فى التخفيض من أرصدة الجوت ، ومع أن باكستان قد خفضت الحد الأدنى لأثمان جوتها كثيرا ، كما خفضت ضريبة الصادر عليه بحيث أصبحت أسعار جوتها على مقربة من أسعار قبل الحرب الثانية ، فان المطلوب منه لم يزد إلا قليلا .

لهذه الأسباب ، وبسبب شدة الحاجة فى باكستان الى انتاج مواد الطعام قررت الحكومة الباكستانية الحد من انتاجها من الجوت بمقدار الثلث تقريباً فى سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ ، على غرار ما فعلت الحكومة المصرية فيما يختص بالقطن لنفس السبب .

وبالرغم مما نتوقعه من الانخفاض فى محصول الجوت الباكستانى فى الموسم القادم (١٩٥٣/١٩٥٤) بحيث يتراوح بين ثلاثة وأربعة مليون بالة (وكان ٦,٨ مليون بالة فى الموسم السابق) ، فسيرتفع هذا الرقم بسبب إضافة المخزون إليه وهو يبلغ حوالى ٢,٥ مليون بالة .

جدول ٢٢ (١) — الجوت : أهم الدول المستوردة

بآلاف الأطنان المترية

الدولة	١٩٣٤/٣٨	١٩٥١
الهند	—	٣٤٩,١
بريطانيا	١٩٠,٥	١١٥,٨
فرنسا	٩٣,٨	١١٤,٨
الولايات المتحدة	٧٣,٢	١٠٧,١
المانيا	١٠٨,٦	٧٢,٦ (ع)
البلجيك	٥٤,٢	٧٢,٥
ايطاليا	٤٨,٥	٦٣,٧
جملة العالم	٨٤٠,٠	١١٠٠,٠

يلاحظ أن الهند بعد انفصالها عن باكستان تستورد الكثير من الجوت الباكستانى والهند أعظم الدول التى تصنعه .

أما فى الهند فيظهر أن التوسع فى زراعة الجوت قد وصل الى أوجه ، وربما زادت غلة الفدان فى المستقبل ، إلا أن انخفاض الأثمان قد يترتب عليه نقص فى الانتاج ، وبإضافة المخزون الى الانتاج سيبلغ ما يعرض من الجوت فى الأسواق فى موسم ١٩٥٣/١٩٥٤ حوالى ١٠ مليون بالة على فرض أن غلة الفدان لم تتغير .

فإذا مابقى الطلب للجوت حسناً ، فان الحاجة إليه سترتفع فى موسم سنة ١٩٥٣/٥٤ ، وانخفاض الأسعار ، مضافا اليه الحد من انتاج باكستان ستكون من الأمور التى تدفع الى شراء الجوت ، كما أن من الأمور التى ستساعد على

انتعاش التجارة فى الجوت تخفيض الباكستان لضريبة الصادر عليه والاتجاه السائد الآن نحو إزالة القيود على الصادرات والواردات ، وقد عقدت باكستان معاهدات تجارية عديدة مع كثير من الدول تضمن تصريف جزء كبير من جوتها ، على غرار ما فعلت الحكومة المصرية فى شأن قطنها ، والمعاهدة التجارية بين باكستان والهند تضمن شراء الهند للجوت الباكستانى بمقدار ١,٨ مليون بالة كل سنة مدة ثلاث سنوات .

وفى المستقبل ينتظر أن يزيد طلب الجوت الخام بسبب ارتفاع أهميته فى مراحل الصناعة وبسبب تخفيض الهند لضريبة الصادر على المصنوعات الجوتية وبسبب إلغاء نظام الحصص التى يصرح بالتصدير فى حدودها إلى الدول الخارجية .

جدول ٢٣ - الجوت الخام : الانتاج والصادر والاستهلاك بملايين البالات .

الإنتاج والصادر والدولة		٣٨/١٩٣٤	٥٢/١٩٥١	٥٣/١٩٥٢
الإنتاج	باكستان	١٠,٠	٦,٣	٦,٨
	الهند		٤,٧	٤,٧
	المجموع	١٠,٠	٩,٣	١١,٥
الصادر إلى ماوراء البحار	باكستان	٤,٢	٣,٢	٤,٠
	الهند		—	—
	المجموع	٤,٢	٤,٢	٤,٠
استهلاك الهند		٦,٤	٥,٧	٥,٦

باكستان أولى دول العالم فى انتاج الجوت والوحيدة فى تصديره فى السنين الأخيرة .

٥ ـ صناعة الغزائر فى العالم.

وصناعة الجوت صناعة هندية قديمة تؤدى باليد، وقبل تقسيم شبه القارة الهندية كانت هذه تستهلك نصف جوتها فى عمل الغزائر والنصف الآخر يعد للتصدير، وبعد التقسيم فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ أصبح أكثر من نصف أراضى الجوت بشبه القارة فى حدود الباكستان (الشرقية) فى البنغال، بينما بقيت مراكز صناعة الجوت وأهمها فى شمال مدينة كلكتا مع الهند، والأخيرة أهم دول العالم صناعة للجوت (شكل ٢٧ (١)).

وتلى الهند فى هذه الصناعة بريطانيا، ومراكز صناعتها دانديى (وبرنسلى)، وكانت قبلا تصنع الكتان وتحولت إلى الجوت منذ قرن ونصف،

جدول ٢٣ (١) ـ انتاج أهم صناعات الجوت فى أولى الدول التى تصنعه بآلاف الأطنان.

الدولة	الخيوط		النسيج	
	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢
الهند	١٢٠٠	٠٠٠	٩٠٦	٩٩٩
بريطانيا	١١٤	١٠٧	٦٦	٧٠
فرنسا	١٠١	٨٤	٧٩	٦٧
ألمانيا الغربية	٧٥	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
البلجيك	٦٨	٠٠٠	٤٤	٠٠٠
إيطاليا	٥٠	٤٥	٤٥	٥١

الهند وبريطانيا أهم الدول التى تصنع الجوت إلى غزائر.

شكل ٢٧ (أ) — صناعة الغرائر صنعة الجوت بمدينة كلكتا بالهند .

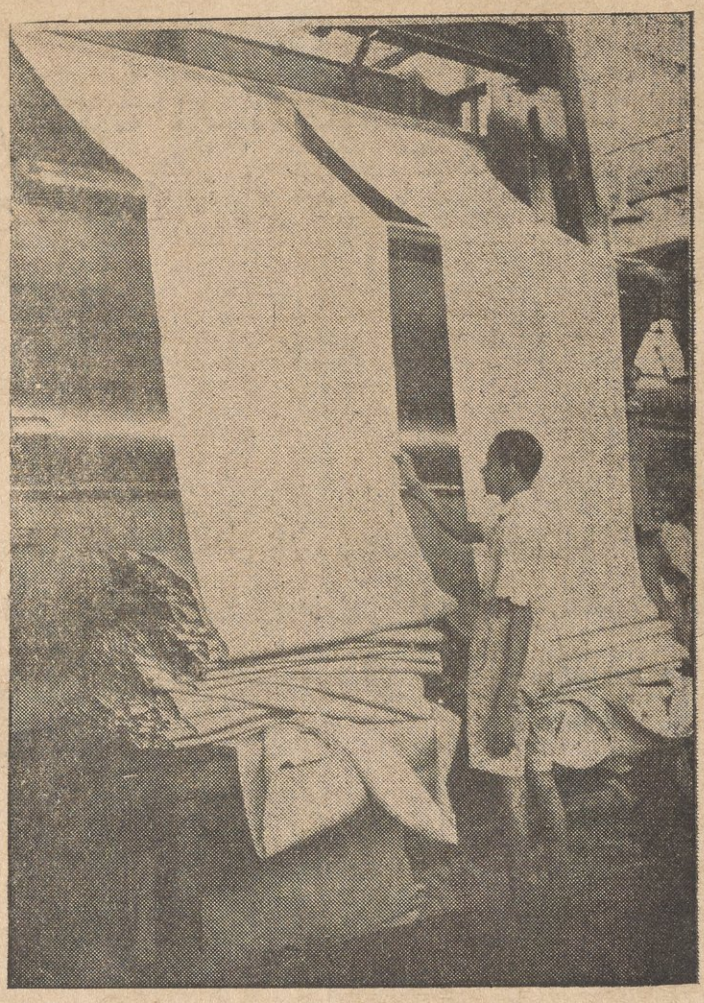

تصنع الهند كثيراً من الجوت مما يضطرها إلى شراء ثلث صادرات باكستان منه .

بعد أن انتقلت أهم مركز زراعة الكتان إلى الروسيا ، وتصدر داندى غرائرها من الجوت إلى الولايات المتحدة لاستخدامها فى احتواء القطن والقمح والذرة ، وإلى البرازيل للبن ، وإلى الارجنتين للقمح ، وإلى استراليا للصوف (جدول ٢٣ (أ))

ومن المعروف أن مصر تستهلك الكثير من منتجات الجوت وخاصة الغرائر اللازمة لتعليف القطن والارز وغيرها ، وقد بلغت قيمة مااستوردته

مصر من منتجات الجوت لهذه الاغراض سنة ١٩٥١ ٢,٢٥٩ مليون جنيه .

ولذا تعنى الحكومة الحاضرة بانشاء مصنع للجوت فى مصر ليسد حاجة البلاد إلى هذه السلع الضرورية ، وتساهم حكومة باكستان مشكورة فى إخراج المشروع إلى حيز الوجود.

وفى المستقبل البعيد ينتظر أن يزيد طلب الجوت الخام بسبب ارتفاع أهميته فى مراحل الصناعة وبسبب تخفيض الهند لضريبة الصادر على المصنوعات الجوتية وبسبب الغاء نظام الحصص التى يصرح بالتصدير فى حدودها إلى الدول الخارجية .

الباب السادس

الغلات الحيوانيـــــــة

الصوف واللحوم ومنتجات الالبان

تتميز الغلات الحيوانية فى الوقت الحاضر بالظاهرات الست الآتية :

ا ــ الزيادة المطردة التدريجية فى إنتاج الصوف .

ب ــ النقص فى انتاج الزبد فى العـالم ، مصحوبا بنقص اكبر فى تجارته الدوليـة .

ح ــ الزيادة الكبيرة فى انتاج الدهن الصناعى (المارجرين) .

ء ــ الزيادة فى اســتخدام اللبن للغـذاء . سواء كان سـائلا أو معباً أو مجففاً .

هـ ــ النقص فى لحم البقر والضأن .

و ــ الزيادة فى لحم الخنزير ، نظراً لتزايد تربيته فى اوربا .

ر ــ الزيلدة فى عدد الماشية والخنازير والاغنام عما قبل الحرب الثانية .

وعدد الماشية فى العالم يقرب من عدد الاغنام ، وهو أكثر بكثير من عدد الخنازير (بدون الاتحاد السوفيتى) ، كما يبين جدول ٢٤ .

جدول ٢٤ — الحيوانات فى العالم بملايين الرؤوس

(بدون الاتحاد السوفيتى)

	١٩٣٤ — ٣٨	١٩٥٠/٥١
الماشية	٦٣٠	٧٠١
الخنازير	٢٦٢	٢٨١
الأغنام	٦٦٠	٦٧٦
الخيول	٧٤	٦٠

يبين الجدول أهمية الماشية كما يبين زيادة عدد الحيوانات عن قبل الحرب الثانية.

الفصل الأول

الصوف

١ — عرض عام .

٢ — الظروف المناخية لأغنام الصوف .

٣ — التوزع الجغرافي للاغنام .

٤ — الانتاج العالمى للصوف .

٥ — التجارة الدولية فى الصوف .

١ - عرض عام .

الأغنام كالماشية تربى لأغراض متعددة أهمها الصوف واللحم واللبن ، ولكن فى معظم أنحاء العالم تربى الأغنام عادة على نطاق تجارى واسع لغرض أساسى واحد فقط ، أى لصوفها أو للحومها ، والأغنام التى تنتج أحسن الأصواف لا تنتج أحسن اللحوم ، والعكس صحيح ، هذا ولو أن هناك بلاداً تربى الأغنام للغرضين معاً ، كما فى انجلترا وإلى حد ما فى استراليا .

وتنتج مراعى نصف الكرة الجنوبى حوالى ٧ ٪ من صوف العالم ، وأولى دول الإنتاج استراليا وتليها الأرجنتين ، ونيوزيلندا .

وفى نصف الكرة الشمالى يبلغ انتاج روسيا رقماً كبيراً للاستهلاك المحلى ، لكن الإنتاج فى الولايات المتحدة أقل ، والأغنام فى بريطانيا أهم منها فى أى دولة أخرى من دول اوربا .

وبعض الماعز يمتـــاز بجودة شعره ، إلا أنه يدخل التجارة بين أنواع الصوف الرديئه ، ويصـدر اتحاد جنوب افريقية شـعر المـاعز الممتاز المسمى موهـير ، وكانت تشتهر به تركيا من قبل وتزود العالم به ، وصوف كشمير الناعم الجيد من شعر الماعز التى تربى فى أقاليم كشمير الجبلية والتبت وجنوب الصين ، ويرد معظم شعر الجمل من الصين والتركستان ، وفى أمريكا الجنوبية تنتج اللاما والألبـاكا التى تعيش فى جبـال الأنديز المرتفعـة أنواعا متعددة من الصوف .

ويمكن تقسيم أغنام الصوف إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

ا ـ السلالات الانجليزية الأصلية ، وقد انتشرت الآن فى جنوب أفريقية واستراليا ونيوزيلندا ، وتمتاز بجودة أصوافهـا ولحومها معاً .

ب ـ أغنام المرينو ، واصلها من شمال أفريقية ، وقد أدخلت إلى أسبانيا والجهات الجافة من اوربا فى القرون الوسطى ، كما أدخلت بعد ذلك إلى أمريكا الجنوبية وإلى جنوب أفريقية واستراليا ونيوزيلندا .

حـ ـ السلالات المختلطة ، وهى نتيجة التهجين بين النوعين السابقين ، وهى تربى لأصوافها ولحومها ، وهى تـكون جانباً من أغنام استراليا ونيوزيلندا .

وكان انتاج العالم من الصوف ١,٧٠ مليون طن (خام) سنة ١٩٤٩/٥٠ ، منه أقل من الثلث (٦٠٢ الف طن) من صوف المرينو الممتاز ، وأقل من نصفه (٧٥٤ الف طن) من صوف السلالات المختلطة ، فيكون مجموع صوف الملابس ١,٣٦ مليون طن أو حوالى ٨٠ ٪ ، والباقى من صوف السجاد .

وقد تذكـر أرقام الصوف فى الاحصاءات على أساس خام مشحم ، أو على أساس نظيف ، والفرق بينهما كبير ، إذ أن الثانى ينقص عن الأول فى

الوزن بمقدار الثلث تقريبا ، بسبب ما يكون عالقاً بالنوع الأول من المواد الدهنية الكثيرة التى تحول دون تداخل وحداته الصغيرة .

ومتوسط ما تنتجه الرأس الواحدة من الصوف فى استراليا ستة أرطال ، وفى بعض الأحيان يصل الرقم إلى ٣٠ أو ٤٠ رطلا .

٢ ـ الظروف المناخية لأغنام الصوف .

ولانتاج الصوف على نطاق واسع ، تتطلب أغنام الصوف مناخا جافا يميل إلى البرودة ولكن لا تشتد به البرودة ، وتجود أغنام الصوف بشكل فائق فى المراعة المعتدلة أو الشبه معتدلة فى نصف الكرة الجنوبى حيث لا يشتد البرد ، أما أراضى الأعشاب فى نصف الكرة الشمالى فتشتد بها البرودة ولذا فهى أقل صلاحية ، ويجب ألا تربى الأغنام على مراعى كثيرة الرطوبة لأن ذلك يؤدى الى انتشار أمراض الاقدام بينها ، إلا أن الأغنام تجود فى مراعى التلال فى اسكتلندا وويلز ببريطانيا وغرب ارلندا حيث تعزز الأمطار ، وذلك بسبب سهولة صرف المياه .

وفى أمثال هذه الجهات الرطبة تربى الأغنام للغرضين معاً : اللحم والصوف ، لكن أغنام الصوف تجود فى المراعى الفقيرة جداً حيث يقل المطر الى ١٠ بوصات فى السنة .

وفى استراليا وجنوب أفريقية وأمريكا الجنوبية تكثر الأغنام حيث يتراوح المطر بين ٤٠ و ٢٠ بوصة فى السنة ، والأغنام كثيرة جدا فى الهند والصين ، إلا أن الصوف الهندى والصينى رديء النوع ويستعمل فقط فى صناعة البسط .

٣ ـ التوزيع الجغرافى للاغنام .

ويبلغ عدد الأغنام فى العالم فى سنة ١٩٥١ / ٥٢ ٦٣١ مليون رأس ، يضاف اليها ٨٩,٢ مليون بالاتحاد السوفيتى ، ومن هذا المجموع ١١٧,٦ مليون باستراليا ، ٤٣ مليون بالارجنتين ، ٣٨,٨ مليون بالهند ، ٣٤,٨ مليون

باتحاد جنوب افريقية ، ٣٥,٤ بنيوزيلندا ، ويبين شكل ٢٨ توزيع الاغنام فى العالم.

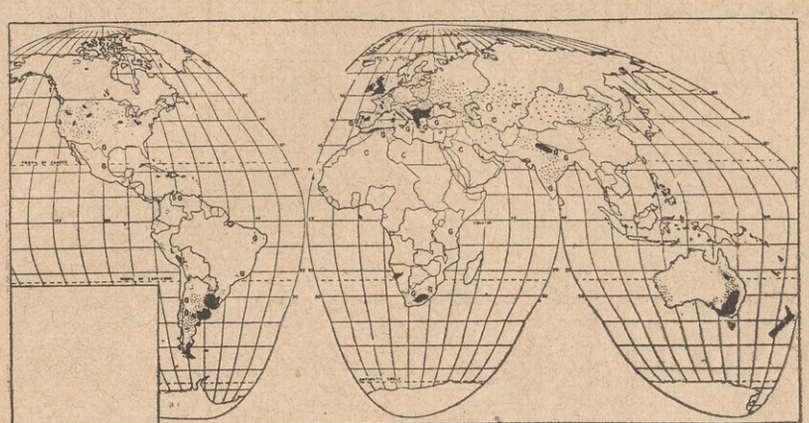

شكل ٢٨ - التوزيع الجغرافي للاغنام فى العالم

الاغنام موزعة بالتساوى تقريبا بين نصفى الكرة ، إلا أن نصف الكرة الجنوبى ينتج حوالى ٧٠٪ من صوف العالم .

G تشير إلى الماعز ، L تشير الى اللاما ، C تشير الى الجمال .

٤ - الانتاج العالمى للصوف

كان انتاج الصوف فى العالم سنة ١٩٣٤ / ٣٨ ١,٨ مليون طن (خام) مقابل ١,٦ مليون طن سنة ١٩٥١ / ٥٢ ، ويبين جدول ٢٥ الأنتاج العالمى فى اهم الدول المنتجة، وهى بالترتيب استراليا والأرجنتين ونيوزيلندا والولايات المتحدة واتحاد جنوب افريقية واورجواى .

جدول ٢٥ — انتاج الصوف النحام في العالم

	١٩٣٤ — ٣٨	١٩٥١ / ٥٢
استراليا	٤٥٢	٤٧٦
أرجنتين	١٧٠	١٩١
بنوزيلندا	١٣٦	١٨٥
الولايات المتحدة	٢٠٤	١١٧
اتحاد جنوب أفريقية	١١٨	١١٢
أرجواى	٥١	٨٢
جملة العالم	١٧١٩	١٦٣٠

الأرقام بآلاف الأطنان المترية ويبين الجدول أن ٧٠ ٪ من صوف العالم ينتج فى نصف الكرة الجنوبى .

وكان انتاج العالم من صوف المرينو الممتاز فى ١٩٤٩ - ٥٠ ٢٪ اعلى من السنة السابقة ، لكن انتاج المرينو لايزال ٧ ٪ أقل من مستوى قبل الحرب الثانية ، بينما صوف السلالات المختلطة زاد بمقدار ٨ ٪ عما قبل الحرب.

الموقف الحاضر فى انتاج واستهلاك الصوف .

والانتاج العالمى للصوف واستهلاكه فى حالة توازن الآن لم تتوفر فى العالم منذ وضعت الحرب الثانية أو زارها ، ويرتفع الانتاج والاستهلاك ببطء ، وقد أدت حالة التوازن هذه الى موازنة اسعار الصوف وتثبيتها .

ففى غضون المدة من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥٠ كان الاستهلاك اكثر من الأنتاج بمقدر ٢٠ ٪ ، وكانت زيادة الاستهلاك هذه ناشئة من قلة الأنتاج ومن زيادة الدخل المترتبتين على ظروف الحرب ، وقد امكن سد النقص البالغ ٢٠ ٪ بالافراج عن كميات كبيرة من الصوف المخزون لدى دول

الكومنولث البريطانى ، ولما قامت الحرب الكورية وتوقع المنتجون زيادة الطلب للصوف واستنفذ المخزون ، ارتفعت الاسعار ولاقت تجارة الصوف رواجا مماثلا لرواج المنسوجات الأخرى ، مما حدا بمصانع الصوف الى زيادة خلطه بالياف نباتية (مثل المنجو والشودى) وبالياف صناعية .

ولما توقع المنتجون زيادة الطلب للصوف بسبب الحرب الكورية ، اختزنوا كميات كبيرة منه مما أدى الى نقص كبير فى الاستهلاك ، فانخفضت الاسعار الى حد ما ، وقل طلب المصانع للصوف ، وبذا كان استهلاكه فى غضون سنة ١٩٥٠ / ٥١ أقل من انتاجه بمقدار ١٠ ٪ ، وفى غضون سنة ١٩٥٢ / ٥٣ تبين أن الحرب الكورية تسير نحو الانتهاء وأن الامور تسير الى اوضاعها الطبيعة فى العالم وانخفض المخزون من الصوف ، وزاد الطلب المحلى والخارجى له فتحسنت اسعاره .

وساعد على ذلك التحسن الانظمة التى وضعتها الولايات المتحده للمحافظة على أسعاره ، وكذا اتجاه المملكة المتحدة الى زيادة المخزون منه ، وكذا انخفاض اسعاره فى الأرجنتين ، ذلك الانخفاض الذى نشأ عن تخفيض عملتها .

ومنذ انتهاء الحرب الثانية ، اخذ انتاج الصوف فى الارتفاع تدريجيا ، حتى وصل الى الحد الاعلى سنة ١٩٥٢ / ٥٣ (١,١ مليون طن جدول ٢٦) ،

جدول ٢٦ — الصوف : الانتاج العالمى والاستهلاك

	١٩٣٤-٣٨	١٩٤٨/٤٩	١٩٤٩/٥٠	١٩٥٠/٥١	١٩٥١/٥٢
الانتاج العالمى	٩٢٠	٩٧٧	١٩٩٩	١٠٣٦	١٠٤٤
الاستهلاك العالمى	٩٧٥	١١٠٧	١٢١٣	١٠٢٧	١٠٤٦

الأرقام بآلاف الاطنان المترية ويبين الجدول أن انتاج الصوف قبل سنة ١٩٥٠ / ٥١ كان اقل من استهلاكه ، وبعد تلك السنة سار الانتاج والاستهلاك نحو التوازن .

ويرجع هـذا الارتفاع فى الانتـاج الى دول الكومنولث البريطانى فى نصف الكرة الجنوبى ، إلا أن انتاج امريكا الجنوبية كان اقل من المستوى العالى الذى بلغه عند انتهاء الحرب ، كما أنخفض انتاج امريكا الشمالية كثيرا ، وفى الوقت الحاضر قد اخذ انتاج الامريكتين فى الزيادة، وكذا فى اوربا والاتحاد السوفيتى فان الانتاج آخذ فى الازدياد منذ انتهاء الحرب الثانية نظرا لتزايد عدد الاغنام بعد التدمير الذى سببته الحرب .

٥ ـ التجارة الدولية للصوف .

بلغت نسبة مادخل من الصوف فى التجارة الدولية الى جملة انتاجه سنة ١٩٥٢ حوالى ٧٥ ٪ ، وساهمت دول الدومنيون باكثر من ٨٠ ٪ من صادرات الصوف ، وكانت أولى دول تصدير الصوف فى العالم استراليا بنصيب ٢٩٩ الف طن ؛ ثم نيوزيلندا ١٤٣,٧ ثم ارجنتين ٦٦,٧ ، ثم اتحاد جنوب أفريقية ٥٦,٣ الف طن .

واستوردت أوربا والاتحاد السوفيتى حوالى ٦٠ ٪ من صادرات الصوف سنة ١٩٥٢ ، وكانت أولى الدول المستوردة بريطانيا بنصيب ٢٠٨ الف طن ، وتلتها الولايات المتحدة ١٦٧ ، وتلتها فرنسا ٨٠ ، ثم ايطاليا ٤٠,٧ ثم اليابان ٣٩ الف طن (جدول ٢٧) .

جدول ٢٧ - تجارة الصوف الدولية

المدة	الصادرات				الواردات				
	الدومنيون البريطانى	امريكا الجنوبية	بلاد أخرى	المجموع	الولايات المتحدة	اوربا والسوفيت	اليابان	بلاد أخرى	المجموع
١٩٣٤–٣٨	٣٣٨	١١٨	٩٤	٥٥٠	٦١	٤٢٥	٤٩	١٥	٥٥٠
١٩٤٨ / ٤٩	٥٣٧	٩٠	٥٣	٦٨٠	١٢٤	٥٢٦	١٢	٣٨	٧٠٠
١٩٤٩ / ٥٠	٥٧٩	١٥٨	٨٣	٨٢٠	٢١٢	٤٩٥	٢٢	٣٦	٧٦٥
١٩٥٠ / ٥١	٤٢٤	١٠٠	٥١	٥٧٥	١٦٤	٣٤٣	٣٥	٣٣	٥٧٥
١٩٥١ / ٥٢	٤٦٥	٥٠	٥٥	٥٧٠	١٦٦	٣٧٥	٤٠	٢٥	٦٠٠

الأرقام بآلاف الأطنان المترية ويبين الجدول تناقص التجارة الدولية فى الصوف تناقصا تدريجيا بعد الحرب الكورية بسبب ارتفاع اسعاره والميل الى زيادة المخزون منه .

وكانت التجارة الدولية فى الصوف بعد الحرب الثانية أكبر منها قبلها ، وبانتهاء المخزون من الصوف ١٩٥٠ زادت تجارته ٥٪ عما كانت عليه قبل الحرب . وقد أدت زيادة أنتاج الصوف فى بلاد الدومنيون البريطانى وسهولة الحصول عليه إلى زيادة نسبة صوف هذه البلاد فى تجارته الدولية ، أما نصيب أمريكا الجنوبية فقد أنخفض بسبب صعوبات العمله وقيود التجارة ومحاولة تلك البلاد المحافظة على مستوى أعلى للاسعار غير طبيعى ، وقد أدى السبب الاخير فى الأرجنتين إلى أنخفاض صادرات الصوف منها سنة ١٩٥١ / ٥٢ وإلى زيادة المخزون ببلادها ، إلا أن تخفيض عمله البيسو الارجنتينيه لتصدير الصوف قد خفض من ذلك المخزون . وزاد من صادرات الارجنتين من الصوف فى سنة ١٩٥٢ / ٥٣ .

أما فيما يختص بطلب الصوف فقد كانت أهم الظواهر الزيادة الكبيرة فى

واردات الصوف إلى الولايات المتحدة بمقدار ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب الثانية ، وفى سنة ١٩٥٢ نظرا لأن أسعار الصوف العالمية كانت أقل من اسعاره فى الولايات المتحدة فقد زادت نسبة المستهلك من الصوف الاجنبى فى الولايات المتحدة بالنسبة للمحلى، أما فى سنة ١٩٥٢/٥٣ فان أرتفاع أسعار الصوف العالمية قد أدت إلى عكس هذا الوضع ، فزادت نسبة المستهلك من الصوف المحلى ، وكان السبب فى زيادة طلب الصوف فى المملكة المتحدة سياسة التخزين للاغراض الحربية التى سارت عليها حكومتها فى سنة ١٩٥١ /٥٢ ، إلا أن ذلك التخزين قد توقف فى السنة التى بعدها .

الموقف فى المستقبل ومنافسة الرايون للصوف .

أما فى المستقبل فتدل الدلائل على عودة الأوضاع الطبيعية الى العالم ، مما سيسبب أنتعاشا فى صناعة المنسوجات الصوفية ، وخاصة لأن المخزون منه ليس كبيرا ، ولان متوسط الزيادة فى أنتاج الصوف كانت ٣ ٪ سنويا فى الخمس سنوات قبل الماضية ، بينما فى السنة الماضية ١٩٥٢ /٥٣ كانت تلك الزيادة أكبر من ذلك اى ٦ ٪ ، أما فيما يختص بالسياسة بعيدة المدى فان العامل الاساس فى تقرير أسعار الصوف هو التقدم الفنى فى الالياف الصناعية التى تنافس الصوف وانخفاض تكلفتها ، إذ أن أرتفاع أسعار الصوف فى السنوات الأخيرة قد أدى إلى زيادة منافسة الاليات الصناعية له وغزوها لبعض ميادينه ، فبينما كان نصيب الفرد من الرايون فى سنة ١٩٣٨ ٠,٤ كيلو جرام ، أرتفع إلى ٠,٧ كيلوجرام ، بينما نصيب الفرد من الصوف أرتفع من ٠,٤ الى ٠,٥ كيلوجرام فقط ، ونقص القطن من ٢,٩ إلى ٢,٧ كيلو جرام فى تلك المدة (جدول ٢٨)

جدول ٢٨ — أستهلاك القطن والرايون والصوف .

	١٩٣٨	١٩٥٠
جملة الأستهلاك العالمى بالاف الاطنان :	٨٠٥١	٩٢١٦
القطن	٦٢٠٠	٦٣٩٥
الصوف	٨٧٦	١٥٨٥
الرايون	٩٧٥	١٢٣٦
سكان العالم بالمليون	٢١٧٥	٢٤١١

يبين الجدول أن الرايون أصبح أكثر أهمية من الصوف

والقطن الخام (المحلوج) والصوف النظيف والرايون تكون ٩٠٪ من خامات الملابس ، ولكن يجب أن نأخذ فى الحسبان الكتان والحرير الطبيعى والنايلون كمواد خام أضافية ، شائعة فى أمريكا الشمالية واوربا والشرق الأقصى .

الفصل الثانى

اللحوم

١ ـ عرض عام .
٢ ـ الظروف المناخية .
٣ ـ التوزيع الجغرافى .
٤ ـ الموقف الحيوانى فى مصر .
٥ ـ الإنتاج العالمى .
٦ ـ التجارة الدولية .
٧ ـ نصيب الفرد من استهلاك اللحم .
٨ ـ أسعار اللحوم .

١ ـ عرض عام .

تربى الماشية للحومها وجلودها وألبانها وعظامها . وكذا للسماد والعمل .

ونظراً لاهتمام الإنسان بصفة خاصة بغرض واحد من هذه الأغراض فى بعض أنحاء العالم دون البعض الآخر . فقد نشأت سلالات خاصة من الماشية تتفوق فى ناحية واحدة من هذه النواحى ، فبعض الماشية تصلح صلاحية فائقة للعمل وخاصة فى المحراث ، وبعض الأبقار تدر ألبانا كثيرة وجيدة ، والبعض الآخر يسمن لانتاج اللحم البقرى الممتازة ، والجهات الجافة قليلة الخصوبة نسبياً تصلح لتربية الماشية ذات الجلود الممتازة .

والأغنام أيضاً كما سبق القول (راجع الفصل السابق) تربى إما لصوفها أو للحومها . وقد تربى للغرضين معاً ، ونسبة انتاج الضأن إلى انتاج جملة اللحوم بسيطة ، وانتاج اللحم الضأن والبقرى معاً فى العالم يساوى انتاج لحم الخنزير (شكل ٣٠) .

٢ ـ الظروف المناخية .

تحتاج الماشية إلى مراع أكثر خصوبة مما تحتاجه الأغنام ، وحيث تربى الماشية والأغنام معاً تجود الماشية فى الجهات الرطبة والأغنام فى الجهات الجافة ، ويتضح ذلك جلياً فى استراليا ونيوزيلندا والأرجنتين وبريطانيا .

وتجود ماشية اللحم فى المراعى المنبسطة الواسعة ، وهى تحتاج عناية بسيطة من الراعى ، أما أبقار اللبن فتحتاج عناية مستديمة متواصلة ـ لحلب الأبقار مرتين يومياً وتزويدها بغذاء خاص ، والعوامل التى ترجح كفة اللحم أو اللبن هى المناخ ونوع الغذاء المتوفر للحيوان والأيدى العاملة والأسواق ، وحيث تكثر الزراعة المختلطة (راجع ص ١١) ، كما هو الحال فى بريطانيا ، تربى الماشية للحومها وألبانها معاً ، ويبين شكل ٢٩ التوزيع الجغرافى للماشية فى العالم .

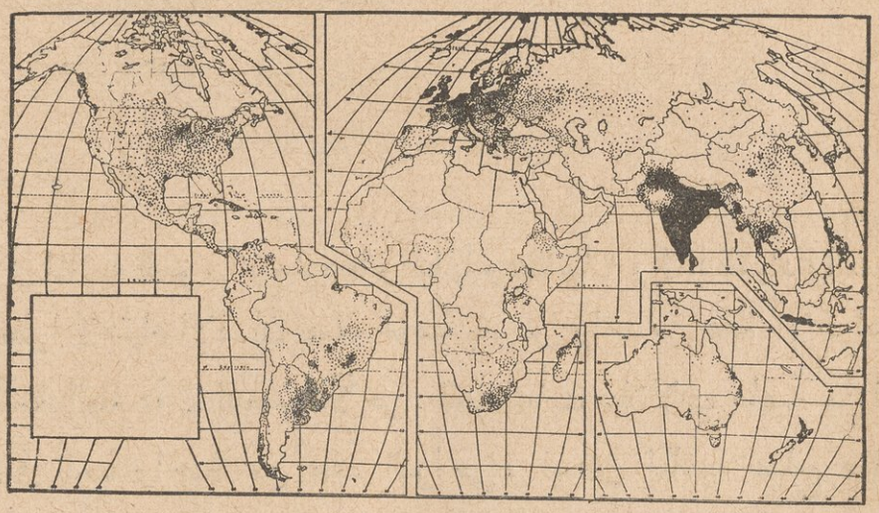

شكل ٢٩ ـ التوزيع الجغرافى للماشية فى العالم .

يبين الشكل أن الماشية تقل فى أراضى الغابات المدارية المطره والصحاري وتكثر فى أراضى الاعشاب وفي الغابات المنبسطة .

٣ ـ التوزيع الجغرافى .

يبلغ عدد الماشية فى العالم فى سنة ٥٠ / ١٩٥١ ٧٠١ مليون رأس ،

يضاف إليها ٦٣ مليوناً تقريباً بالاتحاد السوفيتى (يقابله ٦٣٠ مليون بالعالم سنة ١٩٣٨).

ومن مجموع العالم يوجد ١٥٠مليون رأس من الماشية فى الهند و ٨٤مليون فى الولايات المتحدة ، ٥٢ مليون بالبرازيل ، ٣٣ مليون بالارجنتين ، ١٨ مليون بالصين ، ومثلها بأثيوبيا (الحبشة) .

وقد سبق الكلام فى الفصل السابق عن التوزيع الجغرافى للأغنام .

الأبقار .

لا يكفى الانتاج المحلى من لحوم الأبقار فى شمال غرب أوربا للاستهلاك ، ولذا فهى تستورد الكثير من الخارج . وبريطانيا أكبر دول العالم استيراداً للحم قاطبة.

ومع تقدم وسائل المواصلات والتبريد زادت تجارة اللحوم ، وتدخل اللحوم فى التجارة الدولية . إما مبردة أو مجمدة والاولى تنقل فى حجرات ذات حرارة منخفضة ٣٠° ف ، والثانية لحوم مجمدة وصلبة فعلا فى درجة حرارة بين ١٠°و١٥°ف .

وتصلح المراعى المعتدلة فى أمريكا الجنوبية صلاحية فائقة لماشية اللحم . ومنطقة نهر بليت التى تتاخم الارجنتين من جهة واورجواى من جهة أخرى أهم مناطق التصدير ، والارجنتين أهم الدول التى تصدر اللحم البقرى وتزود بريطانيا بثلثى حاجتها منه ، وتمتد منطقة الماشية المشار إليها إلى جنوبى البرازيل (ريو جراند) وإلى باراجواى.

وأهم مناطق مواشى اللحم فى أمريكا الشمالية هى البرارى الغربية المرتفعة ، وكثيراً ماتشحن الماشية إلى منطقة الذرة بالولايات المتحده لتسمن قبل ذبحها ، وتلى هذه المنطقة فى انتاج اللحم منطقة أخرى تقع فى غرب إقليم الذرة حيث يتوفر العلف ، ومركز هذه المنطقة مدينة شيكاجو التى تكثر بها مصانع حفظ اللحوم فى العلب .

وفى استراليا تربى أبقار اللحم فى المزارع الكبيرة فى المراعى المدارية والشبه مدارية فى كوينزلاند واستراليا الشمالية .

وقد أدى التوسع فى زراعة القمح فى الأمريكتين إلى الحد من أراضى الماشية ، وقد أخذت تربية الماشية فى الانتشار فى أقاليم جديدة كالمراعى المدارية والسفانا الأفريقية ، وامكانيات التوسع هنا عظيمة، وربما كان مستقبل روديسيا بقسميها وانجولا والسودان مرتبطا بزيادة تربية أبقار اللحم فى تلك الأنحاء .

أما فى دول أوربا والبحر المتوسط كأسبانيا والبرتغال وإيطاليا فإن الاهتمام بانتاج اللحم أكبر من انتاج اللبن ، أما بريطانيا وفرنسا وألمانيا ووسط أوربا وروسيا فكلاهما فى مستوى واحد من حيث الغرض ، إلا أن الدول الصغيرة كسويسرا وهولندا والدانمرك وولايات البلطيق فان اهتمامها بالألبان أكثر من اهتمامها باللحم .

الضأن .

أما أغنام الضأن فتحتاج إلى مناخ أكثر رطوبة من أغنام الصوف، وأغنام الضان أكثر لحماً وشحما من الأخرى ، وهى تحتاج إلى كمية أكبر من الغذاء، وتجود فى الجهات المعتدلة الباردة كبريطانيا ونيوزيلندا ، والاخيرة أولى دول تصدر الضأن فى العالم، وكل صادراتها منه تذهب إلى بريطانيا التى استوردت سنة ١٩٥٢ حوالى مليون طن من اللحوم ، ثلثها من لحوم الضأن من نيوزيلندا .

الخنازير .

تتحكم فى توزيع الخنازير فى العالم عوامل محليه أكثر مما تتحكم فيه العوامل الجغرافيه ، والولايات المتحده أكبر بلاد العالم أنتاجا للخنازير، إذ يبلغ عددها فيها ٦٣ مليونا (١٩٥٢) ، وهى مركزه فى أقليم الذره هناك. والخنزير طعام محبوب فى الصين ، ويبلغ عدد الخنازير هناك ٦٠ مليونا ، وتكثر أيضا فى شمال غرب أوربا ووسطها ، وكذا فى البرازيل (٢٦ مليون) والارجنتين .

وقد شاهدت سنة ١٩٥١ تقدما كبيرا فى تربيه الخنازير وصناعة لحومه فى أوربا . حيث لا تتوفر الذره بمثل ما تتوفر فى الولايات المتحده . فقد زاد أنتاج لحم الخنزير فى ١٢ دولة فى أوربا بمقدار ١٢ ٪ فى تلك السنة . وكان أعظم التقدم فى المانيا الغربية . حيث أرتفع عدد الخنازير بها من ٥,٥ مليون رأس فى سنة ١٩٤٧ إلى ١٣,٥ مليون رأس فى سنة ١٩٥١ .

وأستهلاك لحم الخنزير من الأهمية بمكان فى أوربا وأمريكا . ويكفى دليلا على ذلك أن أنتاجه عادة قدر أنتاج لحم الأبقار والضأن مجتمعين .

والدول التى تصدر لحم الخنزير عادة هى الدانمرك والاراضى المنخفضة وكذا كندا والأرجنتين . وقد زادت صادرات الأولى والثانية بمقدار ١١ ,١٦ فى المائة على التوالى .

الجاموس .

وعدد الجاموس فى العالم حوالى ٧٣ مليون فقط فى سنة ١٩٥١/٥٢ ، منها ٤٣,٤ مليون رأس بالهند ، و١٢ مليون بالصين وخمسة ملايين بالباكستان ، ٢,٥ مليون بالفلبين ، ١,٢ مليون بمصر .

٤ ـ الموقف الحيوانى فى مصر

ومصر فقيرة من حيث الثروة الحيوانية ، وعدد الحيوانات فيها أقل مما يجب لاستهلاك اللحوم والألبان .

وفى الربع قرن الأخير زادت الأراضى الزراعية والثروة الحيوانية زيادة ضئيلة ، بينما زاد عدد السكان زيادة كبيرة ، مما أدى إلى زيادة كبيرة فى استيراد الحيوانات ومنتجاتها (كما سيأتى التفصيل) .

وأهم الحيوانات فى مصر الجاموس والبقر والحمير ، والجمال .

وتربى الحيوانات فى مصر أساسياً للعمل بالحقول ، وإضافياً لجلودها

ولحومها، وصناعة الجلود فى مصر الآن قد بلغت مرتبة كبيرة من التفوق، وليس أدل على ذلك من أن المبنى المجمع الضخم الذى يبنى الآن بمدينة نيويورك ليكون مقراً دائماً لهيئة الأمم المتحدة ستقوم بتجهيز ما يلزمه من رياش جلدية شركة مصرية تستخدم فى ذلك جلوداً مصرية.

وفى سنة ١٩٣٧ كان عدد الابقار فى مصر ٩٨٤ الف رأس وفى سنة ١٩٤٧ ١,٣ مليون رأس.

وعدد الجاموس ٩٦٠ الف و١,٢٤ مليون فى السنتين المشار اليهما على التوالى، وعدد الاغنام ١,٩ مليون و١,٩ مليون.

وعدد الماعز ١,٣ مليون، وعدد الحمير ١,١ مليون و١,١ مليون، وعدد الجمال ١٥٥ الف و١٩٧ الف. فى سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٤٧ على التوالى

وعدد الخنازير ٣٦ الف و٥٠ الف.

والغالبية العظمى من الجاموس فى مصر من فصيلة الاناث، إذ يحظر القانون المصرى ذبح صغار اناث الجاموس لزيادة التوالد.

ونظراً لحماية هذا القانون لصغار أناث الماشية من سكين الجزار، ونظراً لان هذا القانون لا يظلل صغار الذكور، ونظراً لأن لحم ذكور الجاموس محبوب فى مصر، وهو اللبانى، ونظراً لان كبار ذكور الجاموس لا تصلح للعمل فى المزارع، ونظراً لأنها حيوانات متعبة مشاكسة يصعب السيطرة عليها، لكل هذه الأسباب كان المصير المحتوم لجميع عجول الجاموس الصغيرة تقريبا إلى السلخانات قبل أن تبلغ شهرين من العمر، للاستهلاك المحلى المتزايد.

ونظراً لصعوبات الحرب الماضية، فقد وضعت الحكومة قيوداً على ذبح الحيوانات فى مصر عامه وعلى الاستهلاك المحلى.

ولا يزال بعض هذه القيود باقيا إلى الآن فى شكل مخفف، نظراً للموقف الحيوانى العام فى مصر من حيث قلة انتاج اللحوم.

ونظراً لأن اللحوم المثلجة والمجمدة ليست من الأطعمة الشائعة

فى مصر ، فقد زاد اعتماد البلاد على الحيوانات الحية المستوردة .

ففى سنة ١٩٥٠ استوردت البلاد ٢٤ الف رأس من الابقار والجاموس و٩٧ الف رأس من الاغنام ، وغيرها من الحيوانات ، وكانت قيمة كل ذلك أكثر من مليون جنيه ، ومعظم الحيوانات الحية ترد لمصر من شمال أفريقية (وخاصة ليبيا) ومن السودان المصرى ومن سوريا .

واستوردت مصر من اللحوم المثلجة والمحفوظة وما اليها فى تلك السنة بما قيمته أكثر من نصف مليون جنيه ، كما استوردت من منتجات الالبان كالجبن والزبد واللبن (المركز والجاف) بما قيمته ١,٧ مليون جنيه (ومن هذه بلغت قيمة الجبن وحده ١,٢ مليون جنيه) ، ومعظمها يرد من هولندا وسويسرا والدانمرك

وتعنى الحكومة المصرية فى الوقت الحاضر بزيادة الثروة الحيوانية عناية كبيرة ، وذلك عن طريق إستيراد الحيوانات وفيرة اللبن وجيدة اللحم من الخارج وتربيتها فى مصر ، وكذا الدجاج وغيره من الطيور .

ومن المعروف أن إنتاج اللحم وإنتاج اللبن بكميات كبيرة لا يسيران جنبا إلى جنب فى النوع الواحد من الحيوان ، مما يؤدى إلى ضرورة العناية بالتخصص ، فتربى بعض السلالات الحيوانية أساسياً لألبانها ، والبعض الآخر أساسياً للحومها ، أما من حيث صفات العمل فان الحيوانات المصرية لا بأس بها فى هذا الغرض ولا يمكن تحسينها عن طريق الاستيراد والتهجين ، إذ لم تنشأ فى العالم فصائل حيوانية تتخصص أساسياً للعمل .

وأهم مجال لتحسين الماشية المصرية عن طريق الاستيراد والانتخاب هو فى إنتاج اللبن .

والجاموس حيوان اللبن الرئيسى فى مصر ، ومع العناية بالحيوان من حيث الغذاء والراحة يمكن أن يزيد انتاج اللبن من الجاموس المصرى زيادة كبيرة ، ولبن الجاموس المصرى يمتاز بارتفاع نسبة الدسم به ، التى تصل إلى ٨٪ ، وهى فى النفس ٢½٪ ، والرأس الواحدة الجيدة من الجاموس المصرى تدر حوالى ٤٠٠ رطل من اللبن فى العام .

أما متوسط ما تدره البقرة المصرية من اللبن فهو ٢٠٠٠ رطل فقط فى العام ، وهى كمية ضئيلة جداً بالنسبة لما تدره بعض الابقار الأجنبية الممتازة كالفريزيان الذى يصل انتاجه من الحليب الى ١٣٠٠٠ رطل للرأس الواحدة فى السنة .

وقد عملت وزارة الزراعة فى مصر على ادخال بعض هذه السلالات الاجنبية الممتازة من الأبقار كالجرسى والفريزيان والشورت هورن ، وهى فى صدد تعميمه وتشجيع الأهالى على تربيته .

٤ ـ الانتاج العالمى .

تتميز قارتا أوربا وأمريكا الشمالية بالتفوق فى أنتاج اللحم بأنواعه الثلاث (لحم الخنزير والبقرى والضأن) ويبلغ أنتاج كل من القارتين حوالى ١٢ مليون طن سنويا ، وأنتاج أمريكا الجنوبية اقل من نصف ذلك (شكل ٣٠) .

وقدزاد انتاج اللحوم فى سنة ١٩٥٢ فى معظم الأقطار زيادة كبيرة عنه فى السنة السابقة ، واستمرت الزيادة خلال النصف الأول من سنة ١٩٥٣ ، وفى أمريكا الشمالية زاد الأنتاج بمقدار ٤٣ ٪ عما كان عليه قبل الحرب الثانية ؛ وفى أوربا الغربية بمقدار ٦٪ وفى الاقيانوسية بمقدار ٨٪ فى سنة ١٩٥٢ عنه فى السنة السابقة ، أما فى الارجنتين فان نتائج ثلاث سنوات متعاقبة من الجفاف لا تزال واضحة الاثر .

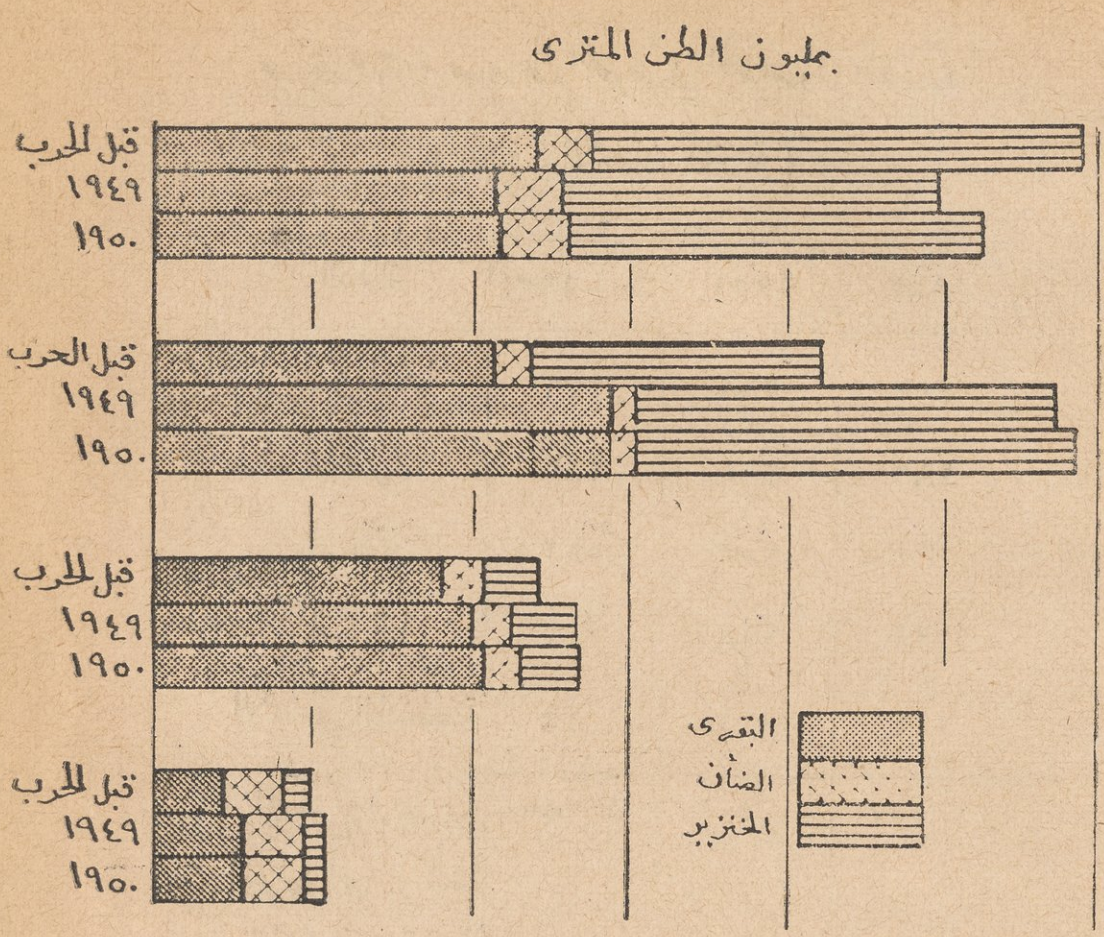

شكل ٣٠ ـ انتاج اللحوم بأنواعها الثلاث.

يبين الشكل ن انتاج لحم الخنزير يساوى تقريبا مجموع انتاج اللحم البقري والضأن ، وأن نسبة الاخير صغيرة .

٥ ـ التجارة الدولية .

بلغ مجموع صادرات اللحم سنة ١٩٥٢ ١,٦ مليون طن ، وأهم الدول المصدره هى نيوزيلندا التى اصبحت الآن الأولى بعد أن كانت الثانية قبل الحرب الثانية، وهى تساهم بربع مجموع الصادرات تقريبا، وتليها الدنمرك فلارجنتين فاستراليا (جدول ٢٩) .

جدول ٢٩ — صادرات اللحوم فى اهم الدول المصدره

(بالاف الأطنان المترية)

الدولة	١٩٣٤ - ٣٨	١٩٥١	١٩٥٢
ينوزيلندا	٢٧٦	٢٨٨	٤٠٩
دانمرك	٢١٣	٢٨٨	٢٨٣
ارجنتين	٥٨١	٢٨٥	٢٣٢
استراليا	٢٤١	١٩٨	٢٢١
الاراضى المنخفضة	٤٥	١١٢	١٢٤
المجموع (بما فيه أورجواى وكندا والولايات المتحدة وفرنسا وأرلندا)	١,٦٥٨	١,٥٠١	١,٥٥٧

يبين الجدول ان نيوزيلندا قداصبحت بعد الحرب أولى الدول المصدرة للحوم بانواعها كما يبين والخمس دول الاخرى .

ولم ترتفع تجارة اللحوم الدولية بمثل ما ارتفع الأنتاج اذ انها فى سنة ١٩٥٢ لم تزد إلا قليلا عنها فى السنة السابقة ، وذلك بسبب زياده الطلب المحلى وزيادة استهلاك الفرد فى الدول المنتجة الأولية ، وبسبب صعوبة الحصول على العملات فى بعض الدول المستورده ، وقد وطدت نيوزيلندا من متانة مركزها كالدولة المصدره الأولى ، وكانت الدانمرك ثانية الدول المصدره ، ولم تبلغ الكمية المشحونة من الارجنتين الا ٤٠ ٪ من مستوى ما قبل الحرب الثانية .

وكانت التجارة فى الحيوانات الحية اقل من مستوى السنة السابقة ، فقد

قلت صادرات الحيوانات الحية من الدنمرك بمقدار ٤٠ ٪ عن السنة السابقة (ومعظمها الى ألمانيا الغربية) ، وقلت صادرات ايرلندا من الحيوانات المسمنة بمقدار الثالث ، بسبب توسع صناعة حفظ اللحوم المحلية ، وقد تلاشت صادرات كندا الى الولايات المتحدة بسبب الحظر الذى فرضته الاخيره على استيراد الحيوانات من الأولى .

وقد نقصت وأردات المانيا الغربية وفرنسا والبلجيك والولايات المتحده من اللحوم فى سنة ١٩٥٢ عن السنة السابقة ، بينما زادت واردت المملكة المتحده قليلا ، وهذه الزياده ساعدت على زياده موارد اللحوم فيها ، وخاصة بسبب زياده الأنتاج المحلى أيضاً ، إلا أن نصيب الفرد من اللحوم فى بريطانيا لايزال أقل بمقدار الثالث مما كان عليه قبل الحرب الثانية .

والمملكة المتحدة اكبر دول العالم استيراد للحوم ، فتستورد عاده ٩٥ ٪ من لحوم العالم المصدره ، وقد بلغت جملة وارداتها منها فى متوسط سنة ١٩٣٤-٣٨ ١,٥٣٢ مليون طن ، منها اكثر من نصف مليون من اللحم البقرى وثلث مليون طن من الضأن وثلث مليون طن تقريبا من لحم الخنزير ، وفى سنة ١٩٥٢ تناقصت وارداتها الى ١,٠٧٣ مليون بسبب قيود الاستهلاك فيها (أذ تباع اللحوم بالبطاقات) ، منه حوالى ثلث مليون طن من الضأن وربع مليون طن من لحم الخنزير ، وزادت كمية اللحوم المستورد المحفوظة فى العلب الى ١٩٥ الف طن فى سنة ١٩٥٢ وكانت ثلث هذه الكمية فى سنة ١٩٣٤ - ٣٨ ، والحكومة البريطانية متعاقده على شراء جميع صادرات اللحوم من نيوزيلندا واستراليا ومعظم صادرات الدنمرك والأراضى المنخفضة وبولندا وايرلندا ، وكندا والارجنتين .

٧ ـ نصيب الفرد من استهلاك اللحم.

بمقارنة نصيب الفرد من أستهلاك اللحم قبل الحرب الثانية بنصيبه فى

سنة ١٩٤٩ يلاحظ نقص ظاهر فى السنة الأخيرة فى كثير من جهات العالم ماعدا بعض الدول كالولايات المتحدة وكندا حيث يبلغ نصيب الفرد فى سنة ١٩٤٩ ٧٠ كيلو جراما فى السنة ، وفى الارجنتين وارجواى حيث يبلغ ١٢٢ كيلو جراما فى السنه وفى جنوب أفريقية ٤٤ كيلو جراما فى السنة . وهو فى غرب أوربا ٣٠ ك ج واوربا الشرقية ٢٤ ك . ج . وفى الجزاير ومصر ٧ ك ج . وفى الهند والباكستان ٣ ك . ج . وفى اليابان ١ ك . ج .

٨ ـ أسعار اللحوم .

وفى السنوات الأخيرة كانت اثمان اللحوم فى العالم من الأرتفاع بحيث شجعت الأنتاج . أما فى سنة ١٩٥٢ فقد أنخفضت أسعار اللحوم أنخفاضا كبيرا فى كثير من دول نصف الكرة الشمالى . ويرجع ذلك إلى زيادة أنتاج اللحوم أكثر مما يرجع الى تناقص الطلب .

اما فى نصف الكرة الجنوبى فقد واصلت أسعار اللحوم فى الارتفاع . وكانت مستوى أسعار عقود بريطانيا مع الأرجنتين واستراليا ونيوزيلندا أعلى بكثير منها فى الموسم السابق . وفى أوربا الغربية كانت أسعار الحيوانات فى سنة ١٩٥٣ أقل منها فى سنة ١٩٥٢ باستثناء بريطانيا . وكذا أنخفضت الاسعار فى الولايات المتحدة وكندا .

أما فى السنة القادمة ١٩٥٣ /٥٤ فتشير دلائل المراعى الصيفية فى نصف الكرة الشمالى وعلف الحيوانات فى غضون سنة ١٩٥٣ إلى تحسن فى الموقف . فعدد الماشية فى الولايات المتحدة وكندا قد ضرب الرقم القياسى . وكذا فى الاوقيانوسية . وقد زاد عدد الخنازير كثيرا فى بريطانيا والدانمرك والأراضى المنخفضة والسويد . أما فى غرب أوربا والبلجيك فلا تنتظر زيادة محسوسة . وستواصل تجارة اللحوم فى السنة القادمة توسعها وخاصة فى الاوقيانوسيه والدانمرك والاراضى المنخفضه . الا أن أهم العوامل فى تجارة اللحوم هو الموقف فى الأرجنتين .

الفصل الثالث

منتجات الالبان

١ ـ الألبان ومنتجاتها
ا ـ اللبن والجبن .
ب ـ الزبد .
حـ ـ الجبن .
٢ ـ الظروف المناخية والاقتصادية .
٣ ـ التوزيع الجغرافى .
ا ـ شمال غرب أوربا .
ب ـ نصف الكرة الجنوبى .
٤ ـ الانتاج العالمى والتجارة الدولية .
٥ ـ المنافسة بين الزبد والدهن النباتى (المارجرين) .
٦ ـ منافسة الجبن واللبن للزبد واللحم .

١ ـ الألبان ومنتجاتها .

ا ـ اللبن .

يدخل اللبن فى التجارة اما سائلا طازجا أو مكثفا أو مسحوقا ، وقد زاد تقدم وسائل التبريد من تجارة اللبن الطازج ، اما الألبان المحفوظة فلا تحتاج الى وسائل مواصلات خاصة ، وقد تقدمت وسائل تجفيف اللبن تقدما كبيرا حتى انه لم يعد يميز فى الطعم من اللبن الطازج ، ولذا فقد زادت تجارته الدولية كثيرا .

فى سنة ١٩٣٤ ـ ٣٨ كانت جملة التجارة الدولية فى الألبان ٢٥٧ الف طن .

معظمها من اللبن المكثف والمبخر ، ولم يكن منها من اللبن المجفف الا ثلاثين الف طن ، وفى سنة ١٩٥٢ زادت الكمية الاجمالية الى ٥٩٥ الف طن ، وكان منها من اللبن المجفف ١٩٩ الف طن . وبين الجدول رقم ٣٠ اهم الدول المصدره للالبان فى سنة ١٩٥٢ .

ب ـ الزبد .

يجب ملاحظة أن هناك تخصصا ظاهرا فى مناطق منتجات الألبان ، فهى تتخصص فى تصدير اللبن او الزبد أو الجبن دون الجمع بينها جميعا ، فالدانمرك تشتهر بالزبد والارضى المنخفضة بالجبن وسويسرا بالالبان والجبن ، إلا أن التقدم كان كبيرا فى السنوات الاخيرة فى ينوزيلندا فاصبحت الآن أولى الدول تصديرا للزبد والجبن معا .

حـ ـ الجبن.

هناك انواع كثيرة مختلفة من الجبن ، وهى تتصل اتصالا وثيقا بالظروف الأنتاجية الطبيعية المحلية ، وجبن الروكفور وغيره يصنع من البان النعاج ، ولذا تربى النعاج لهذا الغرض فى جنوب ايطاليا واواسطها .

٤ ـ الظروف المناخية والاقتصادية .

تجود ماشية الالبان فى مناخ الشواطى الغربية البحرى (راجع ص ك فى التمهيد) ، فالصيف الدافىء الرطب هناك يساعد على نمو الاعشاب نموا سريعا وعلى توفير مياه الشرب للحيوان ، والشتاء المعتدل الرطب يسمح للحيوانات بالتجول فى المراعى طول العام مما يقلل من نفقات التغذية ، ويسمح للحيونات بالاستفاده من الهواء الطلق ، هذه هى العوامل الطبيعية .

أما العوامل الاقتصادية فاهمها القرب من اسواق الاستهلاك ، لأن للبن سريع العطب ، الا أن تقدم وسائل المواصلات بالطرق الزراعية وبالقطارات

الحديدية الخاصة بالالبان قد ساعدت صناعة منتجات الالبان على أن تقوم على مسافة اقرب من الجهات التى تتوافر فيها الظروف الطبيعة المثالية ، اما اذا كانت المنتجات كالزبد والجبن والألبان المحفوظة فان عامل القرب من الأسواق يصبح عاملا ثانويا ، وتأتى قبلة العوامل الطبيعية ، ولذا قد تقوم الصناعة فى جهات جبلية وعرة كما هو الحال فى سويسرا .

٣ ـ التوزيع الجغرافى .

أن الجهات التى تشتهر بمنتجات الألبان تتركز فى جهات قليلة ، وهى شمال غرب أوربا والولايات المتحده ونيوزيلندا وجنوب شرق استراليا والأرجنتين .

ا ـ شمال غرب أوربا .

يجتمع فى شمال غرب أوربا العاملان الهامان، المشار اليهما : الظروف المناخية المثالية والقرب من الأسواق . ولذا كان شمال غرب أوربا اهم اقاليم الالبان فى العالم ، ونشأت هنا أهم السلالات التى تتميز بالبانها ، ويزيد تكدس السكان فى المراكز الصناعية من الحاجة الى اللحوم والالبان ، ولذا يربى بها عدد هائل من الماشية فى الجهات كثيره المطر قليله الخصوبة نسبيا ، حيث لا تصلح الارض الا للمراعى ، وفى كثير من الجهات يستعان فى تربية الماشية باستيراد وجزء كبير من غذائها كالذره والحلفا والدريس والكسب ، ومع أن إنتاج الألبان من الحرف الهامة فى كل جهات شمال غربى أوربا ، فان السكان فى المناطق الصناعية يستهلكون كل الانتاج من اللبن والزبد ، وتستورد كميات كبيرة من الجبن والزبد من الجهات الأقل ازدحاماً ، من الدانمرك حيث السكان قليلون والزراعة تقوم على أساس علمى ، ومن الأراضى المنخفضة

وإيرلندا حيث تكثر المراعى الرطبة ، ومن سويسرا جبلية السطح ، وتصدر هذه البلاد منتجاتها إلى ألمانيا وبريطانيا .

ب — نصف الكرة الجنوبى .

تكثر فى نصف الكرة الجنوبى الأراضى الصالحة لمراعى الألبان صلاحية فائقة ، وقد ساعد تقدم المواصلات ووسائل التبريد على تصدير الزبد ، ويزداد الاهتمام بانتاج الزبد مع انخفاض أسعار القمح والصوف ، مما يجعل انتاج الزبد عملا مربحاً .

٤ — الانتاج العالمى والتجارة الدولية.

سبق الإشارة إلى تركيز منتجات الألبان فى جهات قليلة فى العالم أهمها شمال غرب اوربا والولايات المتحدة ونيوزيلندا وجنوب شرق استراليا ، (جدول رقم ٣٠)

جدول ٣٠ - صادرات منتجات الألبان .

(بآلاف الاطنان المترية)

الدولة	الزبد		الجبن		الالبان المحفوظة	
	١٩٣٤-٣٨	١٩٥٢	١٩٣٤-٣٨	١٩٥٢	١٩٣٤-٣٨	١٩٥٢
نيوزيلندا	١٤٠	١٨٦	٨٧	٩٣	١٠	٦٤
دانمرك	١٤٩	١١٧	٨	٥٤	١٨	٥٨
الأراضى المنخفضة	٥٠	٥٠	٦٠	٧٨	١٧٩	٢٣٧
استراليا	١٠٠	٣٤	٩	٢٦	٩	٦٠
فرنسا	٤	١	١١	١٨	٥	١٨
ايطاليا	١	—	٢٤	١٩	٢	١٣
السويد	٢٣	١٣	—	٢	—	٧
سويسرا	—	—	١٩	٢٠	٦	٤
كندا	٢	—	٣٣	١	١١	٣١
الولايات المتحدة	١	—	١	٢	١٧	١٠٣
المجموع	٤٧٠	٤٠١	٢٥٢	٣١٣	٢٥٧	٥٩٥

يبين الجدول التخصص فى صادرات منتجات الالبان ، واهم الدول المتخصصة فى تصدير الزبد بالترتيب نيوزلندا والدانمرك والاراضى المنخفضة ، وفى تصدير الجبن بالترتيب نيوزلندا والأراضى المنخفضة والدانمرك ، وفي تصدير الالبان المركزه والمبخره والمسحوقه بالترتيب الأراضى المنخفضة والولايات المتحدة ونيوزلندا .

ونظراً لأن زيت الزيتون يحل محل الزبد فى كثير من بلاد البحر المتوسط ، وزيت النخيل يحل محل الزبد فى البلاد المدارية ، ونظراً لأن معظم الجهات الواقعة فى خطوط العرض المعتدله الباردة تحصل على حاجتها من الزبد محليا ، فان صادرات منتجات الألبان مركزه فى دول قليلة .

وكانت الظروف فى الشهور الأولى من سنة ١٩٥٣ ملائمة للرعى وبذا زادت منتجات الألبان زيادة كبيره فى كثير من الدول عن السنة السابقة ، وكان

الأنتاج فى الولايات المتحدة يميل الى الثبات منذ سنة ١٩٤٧ ، اما فى كندا فكان انتاج الألبان فى تناقص منذ مدة ، إلا أنه زاد زياده كبيره فى سنة ١٩٥٣ ، بسبب تحسن الأحوال المناخية للرعى وبسبب تغير الاسعار فى صالح الألبان دون اللحوم .

أما فى أوربا الغربية فكانت منتجات الألبان فى سنة ١٩٥٢ فى نفس مستوى العام السابق ، بسبب موجة الجفاف فى الصيف وبسبب انتشار أمراض الفم والقدم ، إلا انه كانت هناك زيادة فى الأنتاج فى معظم الدول الأخرى فى أوائل سنة ١٩٥٣ ، فقد واصلت نيوزيلندا تقدمها ، كما انتعشت استراليا كثيرا بعد سنة الجدب التى حلت بها فى ١٩٥١ / ٥٢ ، كما أن هناك تقدما كبيراً فى امريكا اللاتينية وافريقية وآسيا بسبب المساعدات الفنية وبسبب التوسع الزراعى الكبير الذى يسير على قدم وساق فى تلك الارجاء فى صناعة الالبان .

وقد أدت زيادة أنتاج الالبان وثبات أسعار الزبد الى التوسع فى صناعة الزبد فى أوائل سنة ١٩٥٣ وكان قد نقص كثيرا ، وفى أوربا الغربية كان الأنتاج اقل من العام السابق بمقدار ٤ ٪ ، وكان انتاج الولايات المتحدة ثابتا ، أما كندا فزاد انتاجها بمقدار ٩ ٪ عنه فى سنة ١٩٥١ ، كما زاد انتاج الاوقيانوسيه فى موسم ١٩٥٢ / ٥٣ زيادة كبيره .

٥ — المنافسة بين الزبد والدهن النباتى (المارجرين).

أما تجارة الزبد فى سنة ١٩٥٢ فقد واصلت الانخفاض فبلغت أربعة ملايين طن ، وكانت ٤,٧ مليون طن قبل الحرب الثانية ، بسبب نقص الأنتاج والصادر من الدنمرك والأراضى المنخفضة والسويد ، وكان من اثر ذلك ان انخفضت واردات بريطانيا من الزبد بمقدار ١٦ ٪ ، وواردات غرب أوربا بمقدار ٦٦ ٪ .

ويجب أن نذكر أن طلب الزبد مرن جدا ، وهو يتوقف على نسبة ثمنه الى

ثمن المرجرين ، فتكلفه انتاج الوحده من الدهن النباتى اقل منها فى دهن الالبان ، وعلى ذلك فالأجراءات التى تتخذ لرفع سعر الزبد المستهلك تذهب ادراج الرياح ، اذا لم تقترن بتقييد استهلاك المارجرين الأمر الذى لم يتيسر للحكومات عمله بعد غزو كوريا.

فالحبوب الزيتيه وزيوت الحبوب ، وهى مايصنع منه المارجرين ، قد ارتفعت أسعارها بعد منتصف سنة ١٩٥٠ ، إلا انها عادت الى الأنخفاض فى أوائل سنة ١٩٥٢ إلى اقل من مستواها قبل الحرب الكورية ، وقد ساعد هذا الانخفاض فى اسعار الزيوت وحبوبها فى توطيد مركز المارجرين فى ميدان منافسته للزبد ، كما ساعد على ذلك أيضا الاجراءات الحكومية فى البلاد المختلفة.

وهناك خمس عشرة دولة رئيسية تنتج المارجرين ، ارتفع مجموع انتاجها من ٨٧٦ مليون كيلوجرام فى سنة ١٩٣٨، الى ٢,٠٦٦ مليون كيلوجرام فى سنة ١٩٥١ ، وقد زاد انتاج المارجرين فى كل من أمريكا الشمالية وأوربا ، لكن الولايات المتحدة التى زاد انتاجها من المارجرين بمقدار ٥٠ مليون كيلو جرام، قل انتاجها من الزبد بمقدار ٩٠ مليون كيلو جرام ، وفى أوربا زاد انتاج المارجرين كثيرا فى بريطانيا وفى المانيا الغربية. ونسبة ثمن المارجرين الى الزبد كنسبة ١ : ٣ تقريبا ، وهى تميل الى الانخفاض ، ويساعد على هذا الانخفاض سياسة الحكومات المختلفة ، ولذا فان مستقبل الزبد لايبدو حسنا .

٦ — منافسة الجبن واللبن للزبد واللحم

أما مركز الجبن الانتاجى فقد واصل الثبات ، فزاد انتاج أوربا من الجبن بمقدار ٢٠ ٪ عما قبل الحرب الثانية . كما زاد انتاج الولايات المتحدة والاوقيانوسيه ، وقد انخفضت تجارة الجبن الدولية سنة ١٩٥٢ ، ولو أنها زادت عما قبل الحرب ، اذ نقصت صادرات كندا والولايات المتحدة من الجبن من ٥٠ الف طن سنة ١٩٥١ الى ٣ آلاف طن سنة ١٩٥٢ ، إلا أن صادرات استراليا من الجبن وكذا صادرات كل الدول الأوربية المنتجة الرئيسية قد زادت ، فيما عدا السويد .

وبينما طلب الزبد مرن جداً ، فان عرض اللبن ليس كذلك ، فقد زاد طلب اللبن حديثا ، سواء كان سائلا أو جنبا ، ففى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الشمالية اخذ الناس فى تفضيل الأغذية الغنية بالبروتين كاللبن السائل والجبن ، على المواد الدهنية الصرفة ، كما ساعد التقدم العلمى فى تبريد وتعقيم اللبن فى القضاء على المخاوف التى تساور الانسان عن اللبن السائل.

وقد استعمل اللبن المتوفر من نقص انتاج الزبد فى صناعة الجبن ، ففى سنة ١٩٥١ زاد انتاج الجبن كثيرا فى المانيا الغربية والدول الأوربية الاخرى الشهيرة بالجبن ، وقد حل الجبن محل الزبد واللحم الى درجة كبيرة فى بريطانيا مما أدى الى زياده واردات الاخيرة من ١٥٦,٥ الى ١٩٧ مليون كيلوجرام من الجبن، وخمس الكمية الاخيرة من الولايات المتحدة .

وزاد انتاج اللبن المحفوظ فى الدول المنتجة الرئيسية ، وخاصة فى كندا والأراضى المنخفضة ونيوزيلندا والولايات المتحدة فيما يختص باللبن المجفف.

الموقف فى المستقبل .

أما فى سنة ١٩٥٣ / ٥٤ فتدل جميع الدلائل على زيادة فى الأنتاج والتجارة الدولية عن سنة ١٩٥٢ / ٥٣ ، إلا أن التجاره الدولية ستتوقف الى حد بعيد على سياسة الحكومات تجاه حماية الانتاج المحلى وعلى صعوبات العملة . وسبق القول (فى القطن) أن حكومة الولايات المتحدة تشترى المحاصيل الزراعية الفائضة من الزراع وتقوم بتوزيعها . وقد تكدست كميات كبيره منها مما دفع تلك الحكومة الى أصدار قانون يسهل بيع هذا الفائض للدول الاخرى ، وهو قانون المعونة الاختيارية ، وتعتزم مصر الاستفادة من هذا بشراء حوالى ٤٢ مليون رطل لبن وزبد ، وحوالى ربع مليون طن من القمح ، وحوالى ١٤ الف طن من الزيت والف طن من الجبن وكذا بعض اللحوم المحفوظة والدخان.

الباب السابع

الغلات البحرية

الفصل الأول

الأسمـــاك

١ — وسائل الاستفادة من الاسماك .
٢ — أنواع الأسماك وتوزيع استهلاكها .
٣ — مصائد الأسماك الرئيسية فى العالم والتوزيع الجغرافي للأنواع .
٤ — الانتاج العالمى للاسماك .
٥ — التخصص الحديث فى صيد الاسماك .
٦ — التجارة الدولية فى الاسماك .

١ ـ وسائل الاستفادة من الاسماك .

إن أنتاج العالم من الاسماك لا يسهل معرفته على وجه الدقة ، الا أن هيئات البحث العالمية تقدره بحوالى ٢٦ مليون طن من السمك الطازج (كما يخرج من الماء) سنة ١٩٥٢ ، وحوالى ٨٠٪ من هذا الأنتاج مصدره البحار والباقى المياه الداخلية فى القارات كالبحيرات والانهار وغيرها .

ووسائل أستهلاك هذه الغلة السمكية يختلف من مكان إلى آخر وتتوقف هذه الوسائل على نسب الأنواع المختلفة من الاسماك فى الغلة ، كما تتوقف على طبيعة الطلب للاسماك وعلى الكفاية الفنية فى حفظ وفى تنويع المنتجات الصناعية منها ، (ويلاحظ أن أعظم المحاصيل السمكية تنتج من البحار المتاخمة لنصف الكرة الشمالى) .

ولكن تتفق كل أقطار العالم فى أن الغرض الأساسى الأول هو استهلاك الأسماك طازجة ، ويبلغ ما يستهلك طازجا حوالى ٤٥ ٪ من المجموع الكلى .

ويلى ذلك من حيث الأهمية معالجة الاسماك بطريقة أو باخرى ، كتجفيفها أو تمليحها أو تتبيلها أو تخليلها ، وثلث أنتاج العالم من الأسماك يستهلك على هذا الشكل فى أنحاء متعددة من العالم ، وخاصة فى آسيا وفى جنوب ووسط وشرق أوربا وفى الكنفو البلجيكية والبرازيل .

أما صناعة حفظ الأسماك فى العلب فتستهلك ٧ ٪ من أنتاج العالم من السمك ، وهى عظيمة الأهمية فى أمريكا الشمالية ، إلا أنها أقل أهمية فى أوربا والاتحاد السوفيتى ، ولو أنها فى هذه البلاد الأخيرة صناعة ثابتة الأركان . وقد بدأت هذه الصناعة فى سنى الثمانين من القرن الماضى ، وقد وصلت الآن الى درجة عظيمة من التقدم .

ثم يأتى تثليج الاسماك وتجميدها ، وهذه أحدث وسائل حفظها ، وقد بدأت هذه الصناعة على نطاق تجارى فى سنى العشرين من القرن الحالى ، وتقدمت وازدهرت بسرعة فى أمريكا الشمالية فى سنى الثلاثين وهى الآن ركن هام من أركان صناعة الاسماك هناك ، ونسبة ما يستهلك من السمك على هذا الشكل ٣,٥ ٪ من أنتاج العالم .

وفى السنوات العشر الماضية تقدمت كثيرا صناعة جديدة هى عصر الاسماك لاستخراج زيوتها ثم تحويلها إلى أقراص محفوظة جافة ، وذلك للتخلص من الانواع التى لا تستهلكها الأسواق فى المواسم التى تتوافر فيها .

ويمثل هذا القسم ١٠ ٪ من أنتاج العالم ، وتكثر الاستفادة من السمك

بهذه الطريقة فى أفريقية وفى أوربا وامريكا الشمالية حيث تستهلك هذه السنة ثلث أسماك الأولى وخمس أنتاج الثانيتين .

٢ ـ أنواع الأسماك وتوزيع استهلاكها .

ومن جملة أنتاج مصائد الاسماك فى العالم سنة ١٩٥٢ البالغة ٢٥,٩ مليون طن (بما فيها ذوات الاصداف والجنبرى والكابوريا الخ) : ٦,٥ مليون طن من الرنجه والسردين والبلشارد ، و٣,٥ مليون طن من الكود والهادوك و١,٥ مليون طن من التونة .

وقد أستهلك من تلك الجملة ١١,٦ مليون طن طازجا ،و٢٨,٣ مليون طن بعد معالجتها بالملح أو الخل أو الدخان ، و٢,٧ مليون طن لاستخراج الزيت منها وطحنها وتحويلها الى أقراص ،و١,٧ مليون طن حفظت بالعلب ، وحوالى مليون طن أستهلكت مبردة مجمدة .

٣ ـ مصائد الأسماك الرئيسية فى العالم والتوزيع الجغرافى للانواع .

تتميز أسماك المياه المدارية الدافئة بوفرة أنواعها المختلفة ، إلا أن كل مصائد الأسماك الهامة فى العالم تقع فى بحار الجهات المعتدلة والمعتدلة الباردة ، وتقدر المقدرة الانتاجية للعالم من الأسماك ب ٢٦ مليون طن منها ١٢ مليون طن من آسيا ، و٦ مليون طن من أوربا ، و٣,٨ من أمريكا الشمالية والوسطى ، و ٢ مليون طن من الاتحاد السوفيتى .

وهناك أربع مناطق هامة لصيد الأسماك فى العالم فى عرض البحار :

١ ـ شواطىء المحيط الهادى الشمالى فى الولايات المتحدة وكندا ،

وتشتهر بأسماك السالمون والكود والهاليبت والرنجة ، ولكن أهم الحرف

صيد السالمون لحفظه وتصديره ، ويتعقب الصيادون أسماك السالمون فى أنهار وخلجان ألاسكا وكولمبيا البريطانية وبحار الولايات المتحدة المجاورة ، حيث يصاد منه كميات هائلة .

ب — شواطىء المحيط الأطلنطى الشمالى فى لبرادور ونيوفنلاند ، ومعها الشطوط العظيمة وكندا وولايات نيوانجلند فى الولايات المتحدة ، وأهم الأسماك المتوطنة فى هذه الجهات الكود والهادوك والرنجة ، وهناك أيضاً مصائدهامة قريبة من الشواطىء لأنواع أخرى من الحيوانات البحرية (كسمك المحار والجنبرى والكابوريا وأبو جلمبو الخ الخ) .

ج — شواطىء شمال غرب أوربا ، التى تمتد من رأس الشمال محاذية لبحر الشمال وحول الجزر البريطانية وايسلندا وتمتد جنوبا إلى شمال افريقية ، وفى السنوات العادية يبلغ انتاج بريطانيا من مصائد أسماكها أكثر من مليون طن ، ويعمل بالصيد هناك مليون شخص (وبمصر ٦٠ الف صائد سمك) ، ونصف سمك بريطانيا من الرنجة ثم الكود ثم الهادوك ويبلغ ثمنه ١٦ مليون جنيه فى السنة ، ومصائد فرنسا وأسبانيا والبرتغال تتخصص بالسردين .

د — شواطىء اليابان ، ومصايد الأسماك فى اليابان أهم منها فى أى بلد أوربى ، والأنواع الشائعه هناك الرنجة والهادوك والسردين .

وقد أخذت تجارة الأسماك الدولية فى التوسع فى السنوات الأخيرة.

وللسماك المحفوظة فى العلب تجارة كبيرة ، كما أن الكود والرنجة المجففة والمدخنة تصدر بكميات هائلة من دول شمال أوربا إلى دول جنوب أوربا اللاتينية حيث تستهلك موسميا لأسباب دينية ، كما أن تقدم وسائل التبريد قد دفع بتجارة السمك الطازج كثيرا إلى الأمام .

٥ - الانتاج العالمى للاسماك.

وبلغ إنتاج العالم من صيد الأسماك فى سنة ١٩٥٢ ٢١ مليون طن خام (أى كما تخرج من البحر مع رؤوسها وباطنها) ، يضاف الى هذا ٥ مليون طن انتاج الصين والاتحاد السوفيتى .

وفى سنة ١٩٣٨ كان انتاج العالم ١٢,٤ مليون طن فقط (بدون الصين والاتحاد السوفيتى) .

ونظراً لأن معظم دول العالم تشتغل بصيد الأسماك ، ونظراً لأن هناك اختلاف كبير جدا بين بعضها والبعض الآخر من حيث كمية الانتاج ومن حيث أنواعها سنقسم العالم من حيث الإنتاج إلى ثلاث أقسام :

القسم الأول الدول الرئيسية وانتاجها بملايين الأطنان والقسم الثانى دول متوسطة وإنتاجها بمئات الآلاف من الأطنان وأهم دول القسم الثانى بالترتيب المانيا الغربية وفرنسا وأسبانيا وايسلند والفلبين والقسم الثالث دول صغيرة يذكر انتاجها بعشرات آلاف الأطنان كايطاليا والبلجيك ومصر .

ويبين الجدول الآتى دول القسم الأول وهى الدول الرئيسية فى صيد الأسماك فى العالم ، كما يبين ازدياد أهمية صناعة صيد الأسماك فى العالم فى النصف قرن الأخير (جدول ٣١).

جدول ٣١ ـ محاصيل السمك فى اهم الدول المنتجة .

بآلاف الأطنان

القطر	١٩١٠	١٩٥٢
اليابان	٢٠٠٠	٤٦٧٤
الصين	٢٠٠٠	٣٠٠٠
الأتحاد السوفيتى	١٠٠٠	٢٥٠٠
الولايات المتحدة	١٠٠٠	٢٣٤٤
النرويج	٦٣٠	١٧٩٩
بريطانيا	١١٦٢	١١٠٠
المجموع	٨٠٠٠	١٦٠٠٠

يبين الجدول أن أنتاج هذه الدول من الاسماك قد تضاعف فى الأربعين سنة الماضية

وتنتج هذه الدول الست فى الوقت الحاضر ٦١٪ من جملة أسماك العالم .

أما دول القسم الثانى المتوسطة الإنتاج فهى ثلاث عشرة دولة انتجت فيما بينها خمس اسماك العالم ، وهذه قد رفعت انتاجها بمقدار ١٦٠٪ أى من ٢ مليون طن فى سنة ١٩١٠ إلى ٥,٣ مليون طن فى سنة ١٩٥٢ ، ومن بين هذه الدول أيضا كندا والبرتغال واتحاد جنوب أفريقية ، وبعض هذه الدول ضاعف انتاجها عدة مرات .

ومن بين الدول الصغيرة مصر ، وكان انتاج مصر من الأسماك سنة ١٩٣٥ ٤١ الف طن وفى سنه ١٩٤٧ ٥٧ الف طن وفى سنة ١٩٤٨ ٤٢ الف طن ، وهذه الكمية الأخيرة كان يعمل فى انتاجها ٦٠ الف هم جملة صائدى الاسماك بمصر فى تلك السنة .

أما أسطول صـــيد الاسماك المصرى فيبلغ ٩٠٠٠ قارب صغير تصطاد الاسماك فى البحيرات المصرية وغيرها من المصائد الداخلية فى البلاد ، وكذا ١٦٥٠ قارب شراعى تصطاد الأسماك من البحار المصرية فى مياه مصر الأقليمية ، و١٢٠٠ قارب شراعى آخر و٧٥ قارب بخارى تعمل فى صيد السردين ، أما صيد الأسماك فى عبر البحار فيقوم به ٩٥ قارب أغلبها يسير بالبخار .

ومتوسط استهلاك الفرد من السمك فى مصر أقل من ٥ كيلوجرام فى السنة (ومن اللحم ٧ كيلوجرام) ، وفى الولايات المتحدة من السمك من ٥ الى ١٠ كيلوجرام وفى بريطانيا من ١٠ الى ٢٠ كيلو جرام .

وفى سنة ١٩٥١ استوردت مصر من الخارج بما قيمته مليون ونصف مليون جنيه من الأسماك ومنتجاتها ، منها مليون جنيه من الأسماك المحفوظة فى العلب ونصف مليون جنيه من الأسماك المعالجة بالملح أو الدخان والمجففة (وخاصة الرنجة والبكلاه) .

وكان انتاج الأسماك فى العالم فى سنة ١٩٥٢ فى مستوى الانتاج سنة ١٩٥١ تقريبا ، وقد نقص انتاج بعض الدول الكبيرة بعض الشىء إلا انه قد عوض ذلك الزيادة فى إنتاج باقى الدول الأخرى وخاصة اليابان ، وذلك لأن البلاد المتخلفة قد أخذت فى اقتباس الوسائل الحديثة لزيادة انتاجها من الأسماك ، وقد أدت الزيادة فى موارد اللحوم فى سنة ١٩٥٢ (وكانت جملتهـــا حوالى ٣٦ مليون طن ص٢١٢) إلى تخفيف ضغط الطلب للاسماك التى كانت أسعارها سنة ١٩٥٢ حوالى مستوى أسعار ١٩٥١ أو أقل بقليل ، وقد أخذت تكلفة انتاج الاسماك فى الارتفاع كما كان هناك بعض البطالة فى أساطيل صيد الأسماك فى البلاد الصناعية .

وقد زاد فى سنة ١٩٥٢ انتاج الأسماك المثلجة وأسماك الكود المملحة ، وكان انتاج الرنجة المملحة فى مستوى العام السابق ، لكن انتاج معظم أنواع السمك المعبأ قد انخفض فيما عدا التونة .

٥ ـ التخصص الحديث فى صيد الاسماك .

وثلاثة أرباع أسماك العالم تنتجها ٢٥ دولة ، وقد كان التقدم فى العالم رائعا فى الأربعين سنة الأخيرة ، إذ تراوحت زيادة الانتاج بين ١٠٠ ٪ و ١٥٠ ٪ .

وقد كان معظم التقدم ناشئا عن تركيز الاهتمام على نوع واحد فقط .

فالنرويج مثلا وجهت اهتمامها إلى اسماك الرنجة الشتوية ، ولذلك فقد تضاعف انتاج النرويج من الرنجة منذ سنة ١٩٣٨ إلى الآن .

وفى بريطانيا حدث ما يشبه هذا ، فقد انشأت أسطولا خاصا لصيد سمك الكود من جزيرة بير وبحر بارنتس فعوض محصوله النقص الخطير فى محصول الرنجة الانجليزى من بحر الشمال ، وقد ساعد على ذلك التخصص اكتشاف موارد غنية من سمك الهادوك والبليس فى بحر الشمال ، مما دفع دول غرب اوربا على زيادة أساطيلها من السفن التجارية الصائدة التى تعمل فى عرض بحر الشمال بعيداً عن المياه الأقليمية (والمياه الإقليمية تمتد عادة حوالى ١٢ ميلا من الشاطىء) حيث يصبح البحر ملكا شائعاً تعمل به مراكب الصيد النرويجية والبريطانية والألمانية والهولندية وغيرها فى حرية وعلى قدم المساواة فى الحقوق .

وإيسلندا كذلك قد أخذت بعد الحرب الثانية فى التخصص فى صيد سمك الكود ، فاصبح انتاجها منه الآن ضعف ماكان عليه قبلها .

والولايات المتحدة قد وجهت اهتمامها أخيرا إلى التونة ، فبعد أن كان انتاجها منها لا يكاد يذكر ، أصبحت صناعتها الآن من أحدث الصناعات وأكثرها رأس مالا وأوسعها توزيعا .

واتحاد جنوب أفريقيه قد ركز اهتمامه بعد الحرب الثانية فى استخراج زيوت الأسماك وعمل أقراص السمك المسحوق الجاف من سمك البلشارد ،

وزاد انتاج جنوب أفريقية من هذه الصناعة زيادة رائعة منذ الحرب الثانية .

والمانيا فى المدة من سنة ١٩٢٩ إلى ١٩٣٧ زاد انتاجها من ٣ آلاف إلى ١٢٠ الف طن من الرنجة .

وزاد انتاج الرنجة المحفوظة فى الاتحاد السوفيتى من الف طن سنة ١٩٣٠ إلى ٩٩ الف طن فى سنة ١٩٣٥ .

وتعنى الحكومة الحاضرة فى مصر بزيادة موارد البلاد من الثروة المائية وهى فى صدد اتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك على غرار ما فعلته الدول التى سبق ذكرها .

وتشير لجنة مصايد الأسماك بوزارة الزراعة الى الامكانيات الكبيرة التى تتمتع بها مصر فى هذه الناحيه ، وخاصة سواحل البحر الاحمر كمورد للاسماك وكذا اهمية المياه العذبه ، واهمية اتباع سياسه لتربية الاسماك تتفق مع نظام الرى فى مصر ، واهمية تسوين الاسماك بحيث لا يعرض فى الاسواق إلا الأسماك الصالحة للاستغلال من حيث الحجم ، واهمية تنظيم الاحصاءات الخاصة بالمصايد ، وطرق زراعة وتنمية الاسماك (كما فى مزرعة الاسماك فى مطار النزهة) ، وكذا تزويد مصر بزرائع من سمك البلطى الوزمبيقى الذى يربى بمزارع الارز باندونيسيا لتربيته بمزرعة سدس .

ولعلنا نوجه عنايتنا ايضا الى التحقيق من امكانيات توليد سمك التلابيا (الذى يتكاثر بشكل جنونى) ، وقد نجحت تربيته فى اندونيسيا فى الثلاث سنوات الاخيرة نجاحا عظيما .

٦ ـ التجارة الدولية فى الأسماك .

ومن الواضح أن معظم سمك العالم يستهلك محليا ، إلا أن تقدم وسائل المواصلات وتقدم وسائل حفظ الاسماك قد زادا من تجارتها ، وفى

الوقت الحاضر يدخل من انتاج السمك فى التجارة الدولية حوالى ٢٠ ٪ ، وقد أصبحت أوربا وأفريقية من القارات المصدرة بفضل التقدم الكبير الذى تم فى اسكندیناوه وفى جنوب أفريقيه .

وفى سنة ١٩٥٠ كانب أولى الدول المصدرة للاسماك (وهو صافى المصدر بآلاف الاطنان) النرويج ٤٨٨ ، ثم كندا ١٧٩ ، ثم ايسلندا ١٤١ ، ثم الدانمرك ٨١ ، ثم مراكش الفرنسية ٧٩ ، ثم اليابان ٥٦ .

ونظرا لقلة السكان فى بعض من هذه الدول الهامة فى تجارة الاسماك فانه تعتمد على الاسواق الخارجية فى التخلص من فائض اسماكها بعد تصنيعه .

الفصل الثانى

الأسفنج

الأسفنج التجارى هو الهيكل العظيم (الليفى) لحيوان بحرى جلاتينى الجسم، وينزع هذا الجسم اللين بغسل الأسفنج قبل تجفيفه واعداده للتصدير ، وينمو الأسفنج فى قاع البحار الدافئة الضحلة .

وأحسن أنواع الأسفنج تأتى من سواحل البحر الأبيض بين مراكش وليبيا ، وتكون عادة على عمق ٢٠٠ قدما حيث يهبط لصيدها الغطاسون .

ويكثر الأسفنج أيضاً على شواطىء كندا الشرقية، وعلى شواطىء الولايات المتحدة بولاية نيوانجلند وجنوب شرقى فلوريدا (بقرب كى وست) وكذا بجزر بهاما المرجانية .

ونظر الندرة الأسفنج فى الوقت الحاضر وتزايد طلبه فى العالم، فقد أخذ الأنسان فى توليده حيث تثبت بذوره فى أثقال يدلى بها فى قاع البحر ليتكامل نموه .

ويقرر خبراء هيئة الأمم المتحدة إن أمكانيات التوسع فى أنتاج الأسفنج كبيرة على شواطىء ليبيا ، حيث يوجد الأسفنج متشبثا بالصخور التى فى الأعماق ، وكذا بقاع البحر الخالى من الصخور اذا توافرت الأحجار الصغيرة والزلط .

وفى أغلب الاحيان يلبس الغطاسون لصيده أجهزة خاصة للتنفس ، ولو أن البعض يقوم بالعمل دون أى جهاز أو أى لباس، ويصاد الاسفنج أيضا بالشص أو الخطاف أو بنوع من (الكاراكات).

وصيد الأسفنج بأجهزة التنفس مرتفع التكلفة فى المال والارواح ويحتاج الى خبرة خاصة، أما الوسائل الاخرى التى أشير اليها فقليلة التكلفة ولا تحتاج إلى

خبرة كبيرة ، كما أن نسبة الربح فيها ليست أقل من الربح الناتج من مهنة الغطس ، كما أن مجال التوسع فيها أكبر .

وتملك تونس أربع مراكب يعمل بها الغطاسون واكثر من الف قارب صيد الاسفنج بطريقة الشص .

وفى مصائد الاسفنج الاميريكية بفلوريدا يستخرج الاسفنج بطريقة الشص وطريقة الغطس ، ويقوم بالعمل الاخير غطاسون يونانيون ، ونظرا لان هذا العمل محفوف بالمكاره والأخطار وأن كثيرا من الارواح تزهق كل عام فى الحصول على الاسفنج ، يقوم رجال الدين بتدشين الغطاسين وتقديم الدعاء والبركة لهم عادة فى حفل سنوى كبير .

الفصل الثالث

اللؤلؤ

يوجد اللؤلؤ فى المياه المدارية ، وهو ينمو باجسام بعض الحيوانات البحرية ذات المحار عندما يتسرب إلى داخلها جسم غريب يدفعها إلى أفراز مادة اللؤلؤ وقاية له ، ولهذا فاللؤلؤ وليد الصدمة ، وإنتاجه لا يمكن التكهن به .

وأحسن أنواع اللؤلؤ وأهم مصائده على السواحل الجنوبية لإيران بالخليج الفارسى ، وهذه الصناعة موطنة هناك منذ أجيال ، ويوجد اللؤلؤ أيضاً على سواحل جزيرة سيلان ، وفى الجزر الصغيرة بجوار فنزويلا ، وكذا بشواطىء اليابان حيث تقدمت صناعة انتاجه بمعرفة الإنسان .

الباب الثامن

عرض للانتاج الزراعى والسكان

قبل الحرب الثانية وسنة ١٩٥٢/٥٣.

١ – فى العالم.

لاول مرة منذ الحرب الثانية يقدر الخبراء أن الانتاج الزراعى قد بلغ سنة ١٩٥٢/٥٣ مستوى ماقبل الحرب الثانية فيما يختص بنصيب الفرد من سكان العالم، ولم يزد الانتاج الزراعى فى جملته فحسب بل فى المواد الغذائية على حده أيضاً، ولا تختلف كثيرا علاقة الانتاج إلى السكان عن ذلك فى الاتحاد السوفيتى والصين ودول أوربا الشرقية أيضا.

فقد أرتفع الانتاج الزراعى هذا العام (سنة ١٩٥٢/٥٣) عن قبل الحرب الثانية بمقدار ١٧٪، واذا أغفلنا الاتحاد السوفيتى والصين ودول أوربا الشرقية أرتفع هذا الرقم إلى ٢٣٪ (شكل ٢٨). أى أنه فى السنوات القليلة الماضية واصل الانتاج الزراعى العالمى الزيادة باكثر من ٢٪ سنويا، وكان هذا يفوق بقليل الزيادة السنوية فى عدد سكان العالم، التى تبلغ ١,٤٪ على وجه العموم. فقد زاد سكان العالم فى المدة من قبل الحرب الثانية إلى سنة ١٩٥٢/٥٣ بمقدار ١٧٪ (أو ٢٣٪ إذا أغفلنا الصين وأوربا الشرقية).

والفضل يرجع إلى السنوات الثلاث الأخيرة فى أن نمو السكان كان مساويا أو أقل من انتاج الحبوب الغذائية مجتمعة وفرادى، إلا فيما يختص بالأرز والزيوت النباتية والسكر.

شكل ٣١ - الانتاج العالمى للمنتجات الزراعية

قبل الحرب الثانية ومتوسط سنة ١٩٥١ /٥٢ — ١٩٥٢ /٥٣ .

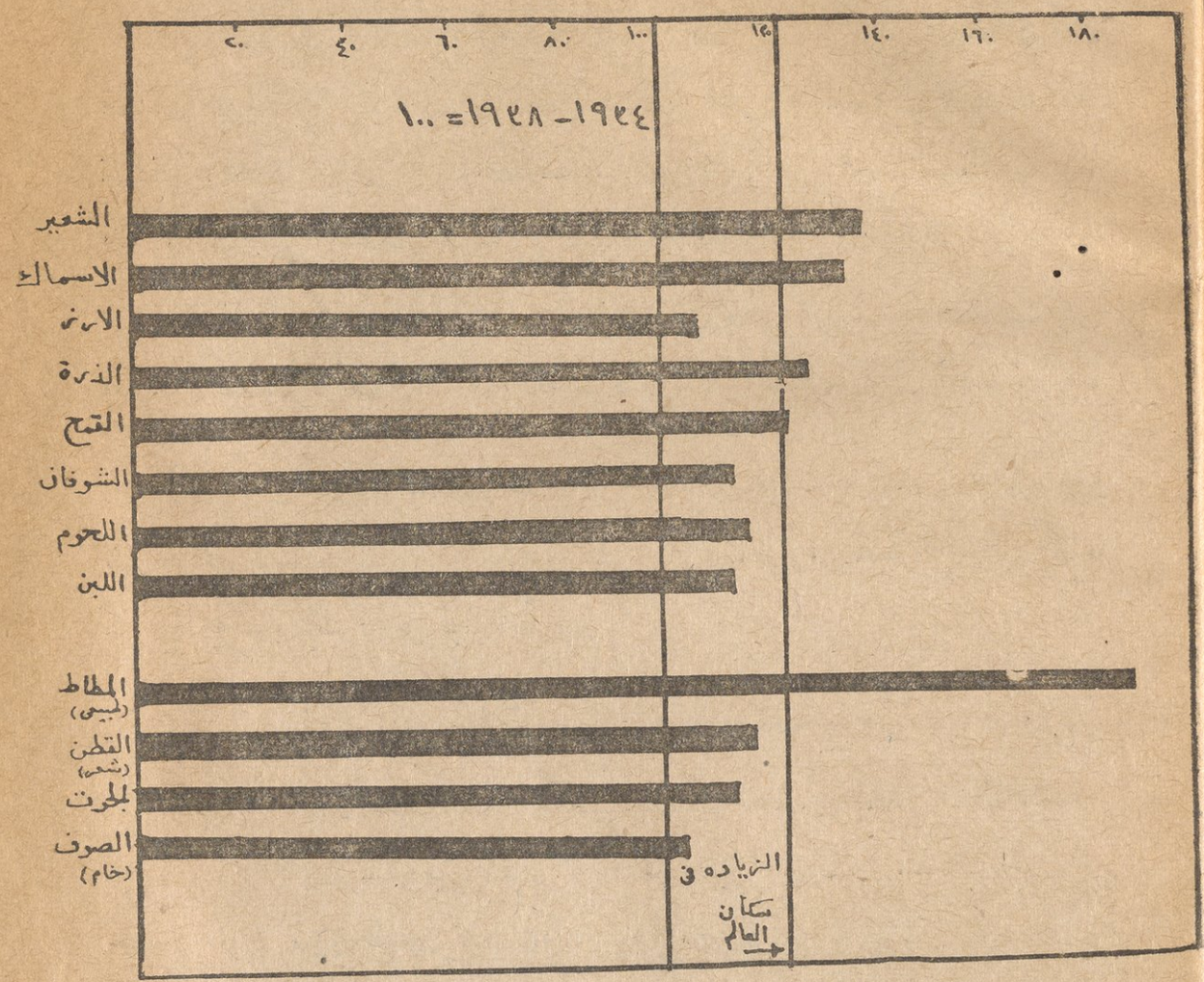

زاد عدد سكان العالم منذ قبل الحرب الثانية بمقدار ٢٣٪ وزاد الانتاج الزراعى بمثل هذه النسبة (باستثناء الاتحاد السوفيتى والصين واوربا الشرقية) ، وكانت الزيادة فى القمح والشعير والذرة والمطاط والاسماك أكبر من الزياده السكانيه ، وفيما عداذلك فاقل منها .

إلا أن الزيادة فى انتاج الأطعمة البروتينية ومن بينها اللحوم والألبان والجذور كانت أقل بقليل من الزيادة فى السكان .

أما انتاج الألياف الطبيعية الرئيسية منذ قبل الحرب فكان متناسبا فى

زيادته مع زيادة السكان ، فيما عدا الصوف، أما فى المطاط الطبيعى ولب الخشب فكانت الزيادة أكبر بكثير .

وإذا نظرنا إلى كل دولة على حدة نضطر إلى تعديل هذه الفكرة الحسنة.

فأولا لم يكن التقدم واحداً فى جميع الاقطار بل تراوح تراوحا كبيرا ، فنصف الزيادة التى توفرت فى العالم منذ قبل الحرب الثانية تمت فى أمريكا الشمالية وحدها التى لا يزيد عدد سكانها عن ٧ ٪ من سكان العالم ، بينما انتاجها الزراعى أكثر من ٢٠ ٪ من انتاج العالم .

وكان الحال، بالعكس تماما فى بلاد الشرق الأقصى التى لم يزد انتاجها عن قبل الحرب ، وانتاجها ربع انتاج العالم بينما سكانها نصف سكان العالم تقريبا.

ولم تكن أمريكا الشمالية القارة الوحيدة التى تميزت بزيادة أنتاجها ، بل شاركها فى الزيادة أمريكا اللاتينية والشرق الاوسط. وافريقية التى زاد انتاج كل منها بمقدار الثلث عن قبل الحرب .

والزيادة فى أنتاج أوربا والاوقيانوسية كانت تتراوح بين ١٠ ٪ و ٢٠ ٪ .

وكذا الزيادة فى عدد السكان لم تكن بنسبة واحدة فى أقطار العالم المختلفة ، ففى أوربا والاتحاد السوفيتى كانت الزيادة عن قبل الحرب فى عدد السكان فى حدود ١٠ ٪ ، وفى الصين تقدر الزيادة باقل من ٥ ٪ .

ومن ناحية أخرى بلغت الزيادة فى السكان حوالى ٢٥ ٪ فى الشرق الاقصى وأمريكا الشمالية والاوقيانوسية وافريقية والشرق الأوسط ، أما أمريكا اللاتينية فبلغت زيادة السكان بها ٤٠ ٪ ، ويبدو أن نصيب الفرد من الطعام الآن فى مستوى ما كان عليه قبل الحرب أو أكثر منه فى أوربا وأفريقية والشرق الأوسط ، واقل منه فى أمريكا اللاتينية والاوقيانوسية .

وكان هناك تناقض كبير بين أمريكا الشمالية التى أرتفع نصيب الفرد من

الطعام فيها بمقدار ١٥٪ عن قبل الحرب ، وبين الشرق الأقصى الذى أنخفض نصيب الفرد فيه من الطعام بمقدار ١٥٪ .

هذا ويعود الفضل فى معظم الزيادة فى العالم إلى الظروف المناخية المؤاتية فى معظم أرجائه سنة ١٩٥٢/٥٣ ، ولا يمكن القول قطعا بان السنة القادمة سنة ١٩٥٣/٥٤ ستكون فى مثل هذا المستوى الأنتاجى ، لأن هناك قيودا موضوعة على انتاج بعض السلع الزراعية فى بعض دول العالم ، فقد خفض أنتاج السكر من كوبا والمطاط من الشرق الاقصى فى سنة ١٩٥٢ ، وينتظر أن يقل المحصول من القطن والقمح فى الولايات المتحدة ومن الجوت فى الباكستان ، كما أن ازمة العملات الصعبة لم تتيسر بعد ، لذا يصعب التكهن بما اذا كان العالم سيواصل زيادة انتاجه فوق زيادة السكان على هذا المستوى .

٢ ـ فى مصر .

اما فى مصر فالحال غير ذلك ، اذ أن الانتاج الزراعى بجملته قد زاد فى سنة ١٩٥٢ عنه قبل الحرب الثانية (متوسط سنة ١٩٣٥ — ٣٩) باقل من ٢٪ ، بينما زاد سكان مصر بمقدار ٣٠٪ او اكثر فى تلك المدة ، اى ان الانتاج الزراعى قد تخلف كثيرا عن ملاحقة الزيادة فى السكان .

وكانت معظم الزيادة فى غير حبوب الغذاء ، كالقطن الذى زاد باكثر من ٣٪ والبرسيم الذى زاد بمقدار ٣٤٪ ، وتبدو الصورة أقل بهجة بكثير اذا نظرنا الى الحبوب الغذائية التى أنخفضت فى مجموعها باكثر من ١٨٪ ، وان كان القمح قد أرتفع فى سنة ١٩٥٣ (شكل ٣٢).

وبهذا يكون نصيب الفرد من حبوب الغذاء قد انخفض كثيرا عن قبل الحرب نظرا لتزايد عدد السكان فى مصر أسرع منه فى العالم بوجه عام .
ولكن قد حد من هذا النقص فى نصيب الفرد من الطعام الزيادة فى واردات

شكل ٣٢ - انتاج حبوب الغذاء فى مصر

قبل الحرب ومتوسط ١٩٥١/٥٢ — ١٩٥٢/٥٣ .

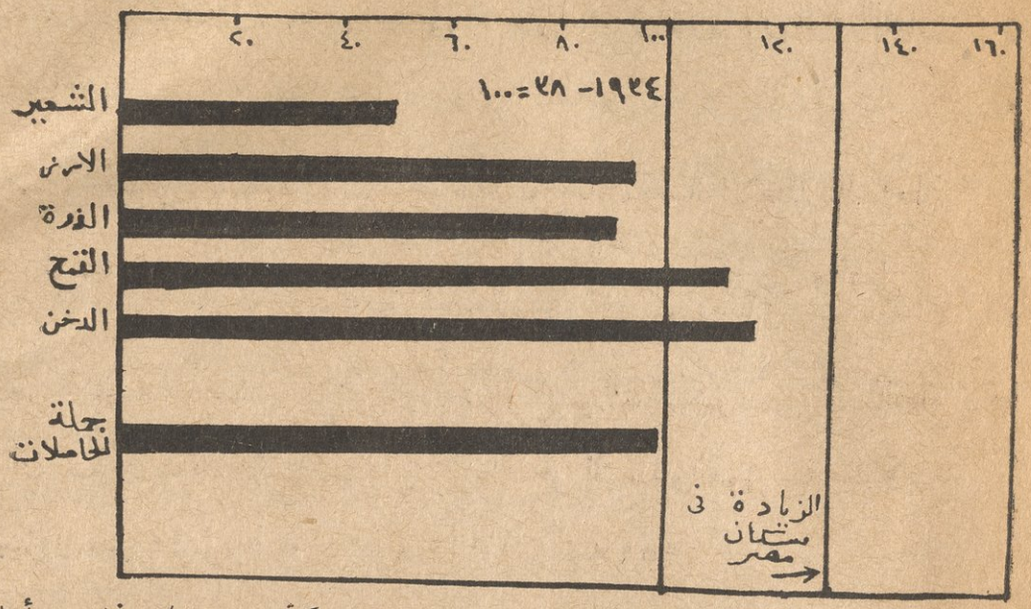

يقارن بالشكل السابق ، وقد زاد سكان مصر منذ قبل الحرب باكثر من ٣٠٪ بينما نقص أنتاج حبوب الغذاء فى جملتها ، مما أضطر مصر إلى أستيراد ماقيمته أكثر من مليون جنية منها فى السنوات الخمس الاخيرة (ص ٧٦

أما القطن فقد زاد ٣ ٪ والبرسيم ٣٤٪

مصر من القمح والحبوب الاخرى وخاصة منذ سنة ١٩٤٨ التى بلغت قيمتها أكثر من مائة مليون جنيه (ص ٧٦) .

وهذه هى مشكلة مصر الرئيسية كما سبق البيان فى غير هذا الفصل ، فالزيادة فى عدد السكان لم تعادلها زيادة فى المساحه المحصولية ، فهذه المساحة كان يجب أن تبلغ خمسة عشر مليون فدان ، وهى لم تزد عن تسعة ملايين .

وتتميز الحكومة الحاضرة بالعناية الجدية السريعة بزيادة أنتاج البلاد من جميع نواحيه : الزراعى والصناعى والحيوانى .

وحجز الزاويه فى زيادة الانتاج الزراعى هو أنشاء مشروع السد العالى جنوبى اسوان الذى يوفر المياه لزيادة الرقعة الزراعية بما يبلغ مليون ونصف مليون فدان ولرى نصف مليون فدان من اراضى الحياض فى الوجه القبلى ريا مستديما ، ولأستصلاح بعض اراضى الصحراء . ولمشروع زراعة البنجر فى الارض البور.

كما عنيت الحكومة باستغلال المياه الجوفية بالواحات ومياه الامطار بالساحل الشمالى ، واستصلاح أكثر من ثلاثة ملايين فدان بالوجهين البحرى والقبلى .

وحجر الزاوية فى تصنيع البلاد هو مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه بخزان اسوان ، وقد قطع المشروع شوطا نحو التنفيذ والعمل جار به الآن بهمة ، وسيؤتى هذا المشروع أولى ثماره فى اوائل سنة ١٩٥٨ .

وتعتبر الوحدات الرئيسية لهذا المشروع من أضخم الوحدات فى العالم ، وتقدر جملة الطاقة الكهربائية السنوية منه بما يوازى ٥٣٠ الف طن من المازوت ثمنها ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات.

وستستخدم حوالى ربع هذه الطاقة فى مصنع للسماد ينتج حوالى نصف مليون طن من نترات النشادر الجيرى ، وكذا لمشروع صناعات الحديد والصلب من الحديد الخام فى شرق اسوان ، وهناك مشروعات مصانع الورق والجوت والاغذية واطارات السيارات وقطع الغيارات وغير ذلك من وسائل الأنتاج من جميع نواحيه.

وقد تم التعاقد فى فبراير سنة ١٩٥٤ مع شركة ديماج الالمانية على انشاء مصنع للحديد والصلب بجوار ضاحية حلوان يبدأ انتاجه بعد ثلاث سنوات

وتصل كفايته الانتاجية الى ٢٢٠ الف طن فى العام (راجع موضوع الحديد فى الجزء الثانى من هذا الكتاب) .

كما تم التعاقد ايضا فى نفس الشهر مع شركة كونورادا الأمريكية للتنقيب عن البترول لاول مرة فى الصحراء الغربية (راجع موضوع البترول فى الجزء الثانى) .

B12645308
I 14075209

AUC - LIBRARY

DATE DUE

23 APR 2001

